جامعة وهران

كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للإقتصاد و التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الإقتصاد

تخصص: إقتصاد دولي

العولمة الإقتصادية و آثارها على النظام البنكي الجزائري

من إعداد الطالبة:

فاطمة بلحاج

تحت إشراف

أ. شوام بوشامة

2013/03/04

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د.زايري بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
أ.د.شوام بوشامة	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مقررا
د.كربالي بغداد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهران	مناقشا
د.العفاني عمار	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهران	مناقشا

2011 – 2010

" شكر "

بسم الله الرحمن الرحيم

"و ما توفيقي إلا بالله"

"صدق الله العظيم"

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، و بعد:

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله، نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم معنا في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد، و أخص بالذكر الأستاذ الفاضل مشرف هذه المذكرة "شوام بوشامة"، كما لا أنسى السادة الأساتذة المشرفين علي تقييم الرسالة..

إهداء

الحمد لله رب العالمين

و الصلاة و السلام على نبيه الكريم:

أهدي هذا الإنجاز إلى والدي العزيزين – **حفظهما الله** –

إلى أخوتي الأعزاء – **وفقهم الله** –

إلى زوجي الكريم و قرة عيني "بشرى".

إلى كل الأهل و الأصدقاء.

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

فاطمة

الفهـرس	
العنوان	**الصفحة**
الإهداء	
كلمة شكر	
الفهرس	
المقدمة العامة	**أ– د**
الفصل الأول: الأسس النظرية للعولمة الإقتصادية	
مقدمة الفصل	01
المبحث الأول: الإطار العام للعولمة	02
المطلب الأول: ماهية العولمة	02
1- تعريف العولمة	02
2- نشأة العولمة	06
3- العوامل و الأسباب التي أدت إلى العولمة	07
المطلب الثاني: العولمة الإقتصادية	08
1- تعريف العولمة الإقتصادية	08
2- أنواع العولمة الإقتصادية	09
3- مؤشرات العولمة الإقتصادية	10
المطلب الثالث: العولمة المصرفية و محركات العمل المصرفي	12
1- مفهوم العولمة المصرفية و أسبابها	12
2- مراحل العولمة المصرفية	13
3- محركات العمل المصرفي	14
4- أهداف العولمة المصرفية	16
المبحث الثاني: الإطار النظري للعولمة المالية	17
المطلب الأول: نظرة تاريخية حول العولمة المالية	17
1- مفهوم العولمة المالية	17

2- مراحل العولمة المالية	18
المطلب الثاني: مؤشرات و خصائص العولمة المالية	19
1- مؤشرات العولمة المالية	19
2- خصائص العولمة المالية	20
المطلب الثالث: العوامل المفسرة للعولمة المالية	21
المطلب الرابع: مزايا و مخاطر العولمة المالية	25
1- مزايا العولمة المالية	25
2- مخاطر العولمة المالية	27
خاتمة الفصل	28
الفصل الثاني: تحرير الخدمات المصرفية	
المبحث الأول: الإطار العام لتحرير الخدمات المصرفية	30
المطلب الأول: الإطار العام لاتفاقية تحرير الخدمات	30
1- مفهوم تحرير تجارة الخدمات المصرفية	30
2- المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات	30
3- مزايا الإتفاقية على الخدمات المصرفية	32
المطلب الثاني: أنواع الخدمات المصرفية و أشكال توريدها	33
1- أنواع الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية تحرير الخدمات	33
2- أشكال توريد الخدمات المصرفية	34
3- إنعكاسات الإتفاقية على أعمال البنوك	38
المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية على المنظومة المصرفية الجزائرية	40
1- الآثار المتوقعة على النظام المصرفي فيما يخص إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	40
2- الخيارات المتاحة للمصارف وفقا لإتفاقية تحرير تجارة الخدمات	43
3- التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية في ظل إتفاقية تحرير الخدمات المصرفية	45
المبحث الثاني: متطلبات التحرير المصرفي	48
المطلب الأول: شروط نجاح التحرير المصرفي و مبادئه	48
1- شروط نجاح التحرير المصرفي	48
2- مبادئ التحرير المصرفي	50
3- ركائز التحرير المالي و المصرفي	50

المطلب الثاني: إجراءات التحرير المصرفي و نتائجه	51
1- إجراءات التحرير المصرفي	51
2- نتائج التحرير المصرفي	51
3- موقف الجهاز المصرفي الجزائري من التحرير المالي	53
المطلب الثالث: العلاقة بين التحرير المصرفي و الأزمات المصرفية	55
خاتمة الفصل	57
الفصل الثالث: نظرة عامة حول تطبيقات البنوك الجزائرية في مجال الخدمات المصرفية	
مقدمة الفصل	59
المبحث الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي الجزائري	50
المطلب الأول: ماهية الجهاز المصرفي الجزائري	50
1- نشأة الجهاز المصرفي الجزائري	60
2- مميزات الجهاز المصرفي الجزائري	61
3- أسباب ضعف الجهاز المصرفي الجزائري	63
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي الحالي للجهاز المصرفي الجزائري و مهامه	64
1- الهيكل التنظيمي الحالي للجهاز المصرفي الجزائري	64
2- مهام الجهاز المصرفي الجزائري	71
المطلب الثالث: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري	72
المبحث الثاني: تطورات و إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري	79
المطلب الأول: إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري	79
1- مرحلة الإصلاح المالي و المصرفي 1971	79
2- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية	80
3- مرحلة الإصلاحات المصرفية 1986 و استقلالية البنوك 1988	80
4- الإصلاحات الأساسية لما بعد 1990 إلى المرحلة الراهنة	81
المطلب الثاني: شروط إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري	86
المطلب الثالث: آثار الإصلاحات المصرفية على التنمية في الجزائر	89
المطلب الرابع: عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري	90
1- عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري	90
2- فرضيات إصلاح الجهاز المصرفي	92

3- أسباب ودوافع الإصلاح المصرفي في الجزائر	93
المبحث الثالث: الخدمات المصرفية في المصارف الجزائرية	95
المطلب الأول: تسويق الخدمات المصرفية في المصارف الجزائرية	95
1- مفهوم تسويق الخدمات المصرفية	95
2- واقع التسويق المصرفي في الجزائر	95
المطلب الثاني: تطوير أنظمة الدفع الحديثة في المصارف الجزائرية	97
1- مفهوم أنظمة الدفع الحديثة	97
2- مزايا الصيرفة الإلكترونية	100
3- آليات أجهزة الدفع	101
4- ظاهرة البنوك الإلكترونية	104
5- مشاكل متعلقة بتطبيق خصائص البنوك الإلكترونية في الجزائر	107
6- حتمية تطوير أنظمة الدفع الحديثة في المصارف الجزائرية	108
خاتمة الفصل	110
الفصل الرابع: آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري	
مقدمة الفصل	112
المبحث الأول: التحديات الراهنة التي تواجه العمل المصرفي الجزائري	113
المطلب الأول: الإتجاهات الحديثة في مجال الخدمة البنكية	113
1- التنوع في الأنشطة و الخدمات البنكية	113
2- التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية	114
3- النمو عن طريق الإندماج	114
4- التدويل	115
5- التطور التنظيمي و الإداري	115
المطلب الثاني: الأزمات المالية في ظل العولمة	117
1- غسيل الأموال	117
2- الآثار الإقتصادية لعمليات غسيل الأموال	118
3- الجهاز المصرفي الجزائري و الأزمة المالية –أزمة الرهن العقاري-	120
المبحث الثاني: تطور الأداء المصرفي في ظل العولمة	123
المطلب الأول: الصيرفة الشاملة	123

1- مفهوم الصيرفة الشاملة و أعمال المصارف الشاملة	123
2- الخدمات المقدمة من البنوك الشاملة	123
3- آثار التحول للمصارف الشاملة	125
المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري و مقررات لجنة بازل	126
1- مقررات بازل	126
2- النظام المصرفي الجزائري في ظل إتفاقيات بازل	128
المطلب الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات الإندماج المصرفي	130
1- مفهوم الإندماج المصرفي	130
2- واقع الدول العربية من الإندماج المصرفي مع الإشارة إلى حالة الجزائر	130
المطلب الرابع: الجهاز المصرفي الجزائري و خوصصة البنوك	133
1- مفهوم الخوصصة	133
2- التجربة الجزائرية لخوصصة المصارف العامة	134
المطلب الخامس: الصيرفة الإلكترونية	136
1- مفهوم الصيرفة الإلكترونية	136
2- واقع و تحديات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر	136
المبحث الثالث: آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري	140
المطلب الأول: أهم آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري	140
1- آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري	140
2- الجهاز المصرفي الجزائري و العولمة	144
المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في الإصلاح المصرفي	146
المطلب الثالث: متطلبات إستراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة	149
خاتمة الفصل	152
خاتمة عامة	153
المراجع	
قائمة الجداول و الأشكال	

لو نظرنا إلى التاريخ لوجدنا أنه كان هناك دائما اتجاه متزايد نحو الخروج من الوحدات الصغيرة إلى الوحدات الأكبر، من القبيلة للدولة مثلا، لكن يمكن القول أنه في العقود الأخيرة بدأ يحصل تغير جوهري في طبيعة العلاقات الإقتصادية و أصبح المجتمع الدولي يتجه عموما إلى المزيد من التقارب...

فوجود نوع من العلاقات الإقتصادية الدولية حقيقة قديمة و لا نستطيع أن نقول أنها ظاهرة حديثة، إنما يمكن أن نقول أن هناك بعض الأشياء التي حدثت في العقود الأخيرة جعلت هذه العلاقات تنتقل من مجرد علاقات إقتصادية دولية إلى إقتصاد عالمي...

تشير التطورات الراهنة في الإقتصاد العالمي إلى تزايد ظاهرة الإعتماد الإقتصادي المتبادل، و يتمثل ذلك في زيادة حجم و نوع معاملات السلع و الخدمات العابرة للحدود، و تعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية مع انتشار التكنولوجيا، و كذلك، أصبحت القرارات و الأحداث و الأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم ب عليها نتائج مهمة للأفراد و المجتمعات في أجزاء العالم الأخرى، و يشير الإقتصاديون على أن هذه المظاهر هي مؤشرات العولمة « globalisation »..

تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل و النقاش في السنوات الأخيرة، سواءا على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل السياسية و الإقتصادية و غيرها...و نظرا لتباين أبعاد ظاهرة العولمة و تشعب آثارها و أن انعكاسات هذه الظاهرة لم تقتصر على مجرد التأثير على واقع العلاقات السياسية و الإقتصادية الدولية فحسب، فإنها تجاوزت ذلك لتشمل التأثير على الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم مخلفة وراءها آثارا ملموسة على مختلف جوانب الحياة الإنسانية...

و قد كان من شأن تلك الأهمية البالغة التي اتسمت بها هذه الظاهرة، و ذلك الإهتمام الكبير الذي حظيت به أن تعددت الدراسات التي عنيت بتحليلها و تبيان آثارها، كما تباينت الإتجاهات و الآراء و المواقف بصددها ما بين مؤيد و معارض و مرحب و مندد...

و في هذا الإطار تجيء هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على مدلول مفهوم العولمة كمصطلح حديث النشأة و الإستخدام، و كذا لرصد ظاهرة العولمة من حيث تطورها التاريخي فضلا عن إلقاء الضوء على الأبعاد المختلفة لظاهرة العولمة و آثارها و انعكاساتها على النظام البنكي بصفة خاصة لما شهده هذا الأخير من تغيرات و إصلاحات سواءا على مستوى الإدارة و التنظيم أو التسيير و التنسيق و غيرها...

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الإقتصادية، لما له من تأثير إيجابي على التنمية الإقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية، و التوزيع الكفء لهذه المدخرات على الإستثمارات المختلفة. فالمصارف في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما نما و اتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك حسابات المصارف و تعددت خدماتها، و يصبح دورها الذي أكثر أهمية في التنمية الإقتصادية و في تقدم الدول..

و في ظل العولمة الاقتصادية حدثت الكثير من التغيرات العالمية، كالأخذ بنظام البنوك الشاملة و الخوصصة و الإندماج المصرفي و تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و تعاظم تحرير التجارة العالمية؛ و زاد التوجه نحو إلغاء الرقابة على الصرف و حرية دخول و خروج الأموال عبر الحدود..

و من خلال هذه التغيرات سنحاول الإجابة على جملة من التساؤلات:

1 – هل الجهاز المصرفي و ما شهده من تطورات و تحولات على كل المستويات كان متعلق بتأثير العولمة؟

2 – هل تؤثر العولمة بالسلب أو الإيجاب على الأجهزة المصرفية؟

3– كيف يمكن الإستفادة من مزايا العولمة؟

- **أهمية الموضوع و أسباب اختياره للدراسة:**

يعتبر النظام المصرفي في أي دولة من دول العالم أحد أهم المؤشرات التي تقيس مدى تقدم الدول أو تخلفها – الإقتصادي – خصوصا؛ إذ أن دور البنوك في تمويل الإستثمارات و المشاريع الإنتاجية يجعلها في قلب الإقتصاد. و عليه فإن التحديات الراهنة و الأزمات خير دليل على أن صلابة النظام البنكي و المالي يجب إعادة تقويتها و وقايتها لتجنب المخاطر الناجمة عن التغيرات و الطوارئ الخارجية...

و نظرا للإصلاحات التي تعرض لها الجهاز المصرفي في الجزائر منذ العقود الأخيرة مواجهة لما تفرضه عليه التطورات الدولية و المراهنات العالمية، ارتأينا أن نستعرض هذا الموضوع لما له من أهمية بالغة و تأثير شديدين للنظر في كيفية و وضعية البنوك و ما تعرضت له من تأثيرات كبيرة لمظاهر العولمة سواءا الإيجابية منها أو السلبية، و بذلك نكون قد أضفنا و لو الشيء البسيط الذي يمكن من خلاله الإطلاع على الجوانب التي يظهر عليها تأثير العولمة على نظام البنوك، أي هل هي حقا في خدمة النظام المصرفي و تطويره أم أنها مواجهة له و تحدي؟...

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

ـ إبراز مدى تأثير العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري.

- معرفة أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية و انعكاساتها.

- التعرف على أهم إصلاحات و تطورات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة.

- الإجراءات و التدابير الواجب إتخاذها للنهوض بالقطاع المصرفي مسايرة لما تفرضه العولمة.

- **فرضيات الدراسة:** كمحاولة للإجابة عن التساؤلات سنفترض:

1- النظام المصرفي و المالي هو بمثابة القلب الذي يمد شرايين الإقتصاد الوطني برؤوس الأموال لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة و المستدامة.

2- كل الإصلاحات المتعاقبة التي مست النظام المصرفي لم تتمكن من تأهيله وتهيئته بآليات و عوامل تمكنه من دخول اقتصاد السوق و مواجهة التحديات الخارجية و تكييفه مع المحيط المصرفي العالمي الجديد و الإندماج معه.

3- لمسايرة التطورات العالمية الراهنة يجب تطوير و استحداث خدمات و أنظمة مصرفية جديدة.

- **منهجية البحث:**

تقوم منهجية البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج النظري و الوصفي المتعلق أساسا بمختلف المفاهيم و التعاريف المقدمة في البحث، أما المنهج التحليلي فنحاول من خلاله عرض بعض الحقائق و المعلومات ذات العلاقة بانعكاسات العولمة الإقتصادية على أنشطة البنوك الجزائرية و تحليلها من خلال تدعيم البحث بآخر الإحصائيات الخاصة بتطورات أنشطة البنوك..

- **حدود الدراسة:**

ترتكز دراستنا في هذا البحث على العولمة، تطوراتها، أسبابها، مظاهرها، و خصائصها، بالإضافة إلى إلقاء نظرة على الجهاز المصرفي الجزائري، تطوراته، واقعه و آفاقه، و كذا مشاريع الإصلاحات التي تعرض لها، و كذا التطرق إلى مختلف الخدمات المقدمة في المصارف الجزائرية و ضرورة التطوير للإرتقاء بالمنظومة المصرفية الجزائرية و بالتالي رفع أدائها و قدراتها التنافسية لمواجهة تحديات العولمة.

و عليه يعتبر هذا البحث عينة لإثراء النقاش حول كيفية الاستفادة من فرص العولمة المالية و مزاياها و تحديث نظامنا المصرفي بآليات جديدة للإندماج فيها.

- **أقسام البحث:**

الفصل الأول: أردناه أن يكون ذا بعد نظري فخصصناه للأسس النظرية للعولمة الإقتصادية، و الذي يتضمن مبحثين، نتطرق من خلالهما إلى الإطار العام للعولمة من تعاريف، أسباب، و مؤشرات، كما نستعرض فيه الجانب المصرفي من العولمة الذي نلقي فيه الضوء على العولمة المصرفية و محركاتها، و نتناول دراسة مفصلة عن العولمة المالية من تطور، عوامل، مزايا و مخاطر.

الفصل الثاني: نستعرض من خلال هذا الفصل تحرير الخدمات المصرفية، و يحتوي بدوره على مبحثين، يعنى الأول بالإطار العام لتحرير الخدمات المصرفية، و يختص الثاني بمتطلبات التحرير المصرفي من مباديء و شروط و إجراءات، بالإضافة إلى إبراز إلى أي مدى يساهم التحرير المصرفي في حدوث الأزمات في المصارف.

الفصل الثالث: يتكون الفصل الثالث من ثلاثة مباحث، الأول، عموميات حول الجهاز المصرفي الجزائري من نشأة و أهمية، مهام و مؤشرات، المبحث الثاني نتطرق فيه إلى التطورات التي عرفها الجهاز المصرفي و الإصلاحات المتوالية التي تعرض لها، ثم التعرض لمختلف الخدمات المصرفية المقدمة فيه.

الفصل الرابع: تطرقنا فيه إلى آفاق النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية من خلال ثلاثة مباحث؛ نستعرض أولا التحديات الراهنة التي تواجه العمل المصرفي الجزائري، ثم نتوجه لإبراز مدى تطور الأداء المصرفي للبنوك الجزائرية في ظل العولمة، و أخيرا آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري، إضافة إلى الإستراتيجيات الواجب إتباعها للتخفيف من حدة ما تفرضه العولمة من مواجهة و تحدي. كما سنحاول في الأخير عرض بعض التوصيات و المقترحات التي يساعد إتباعها على دفع الجهاز المصرفي الجزائري نحو رفع أدائه و قدراته و تحسين مستواه بمحاولة الإستفادة من الآثار الإيجابية التي تحملها العولمة و التقليل من السلبية التي تعكسها..

الفصل الأول

- **مقدمة:**

مع التطورات الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية – خصوصا – ظهر دور رأس المال بشكل جليّ كعنصر جوهري و فعّال تتمحور حوله كافة مفاهيم العولمة و الإنفتاح الإقتصادي، إذ من غير الممكن التفكير و التخطيط لعملية التنمية الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار لهذا العنصر الهام.

كما عرف الإقتصاد العالمي العديد من التغيرات السريعة و المتلاحقة و العميقة في آثارها و توجهاتها المستقبلية بفعل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية.

و قد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلا واسع النطاق من حيث تحديده و آثاره و أبعاده و هو مفهوم العولمة **Globalisation** الذي لا يمكن استيعابه إلا في ضوء تلك التغيرات. و في إطار تزايد الإعتماد المتبادل **Interdépendance** و تكوين الأسواق العالمية و تحركات الأسعار و التحركات في حجم و نوعية الإنتاج و توجهات التجارة العالمية انتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية و التمويلية و المالية و التكنولوجية و التسويقية و الإدارية، و من ناحية أخرى تعددت أنواعها و مجالات تطبيقها؛ و سيكون تركيزنا في التعريف بالعولمة منصبا على العولمة الإقتصادية التي تبقى هي الأساس بكل الأنواع.

و عليه، سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** يختص بالإطار العام للعولمة.
- **المبحث الثاني:** نستعرض من خلاله الإطار النظري للعولمة المالية.

المبحث الأول: الإطار العام للعولمة

المطلب الأول: ماهية العولمة

- **مقدمة:**

يعبر مفهوم العولمة عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع تشمل العالم كله، كما يوضع لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة. و ظاهرة العولمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية و كيفية في عدة ميادين. و يرى بعض الباحثين أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة، هي على التوالي: المنافسة بين القوى العظمى، الإبتكار التكنولوجي، إنتشار عولمة الإنتاج، التبادل و التحديث.

1- تعريف العولمة:

يؤدي الإطلاع على الكتابات التي تناولت مفهوم العولمة إلى الوقوف على خليط من أفكار و طروحات و آراء متباينة يصعب من خلالها صياغة تعريف دقيق و محدد للعولمة نظراً إلى تعدد تعريفاتها التي تتأثر بانحيازات الباحثين الإيدلوجية[1] و تخصصاتهم و اتجاهاتهم. و قد شاع استخدام لفظ العولمة في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين و بالذات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، و هي ترجمة لكلمة « **Mondialisation**» بالفرنسية و « **Globalisation** » بالإنجليزية. أما العولمة لغة فهي تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل العالم كله، و يقال عولم الشيء أي جعله عالميا[2]. و مع هذا فإن الظاهرة التي نشير إليها ليست حديثة إذا ما قارناها بحداثة لفظها. و تتجسد فكرة العولمة عموما في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع و الخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات و الأفكار، أو في تأثر أمة بقيم و عادات غيرها من الأمم.

(1): د. ممدوح محمود منصور، العولمة، دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

(2): السيد يس، مفهوم العولمة، العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ديسمبر 1998م، ص 25.

و على صعيد تعريف العولمة، تختلف التعريفات باختلاف الأبعاد و التجليات، و يتضح بذلك وجود ثلاث مجموعات من تلك التعريفات هي[1]:

– **مجموعة تركز على البعد الاقتصادي:** و هو البعد الذي يحتوي على مؤشرات و اتجاهات و مؤسسات اقتصادية عالمية جديدة لم تكن موجودة في السابق، و تشكل في مجملها العولمة الاقتصادية.

– **مجموعة تركز على البعد الثقافي:** و هو البعد الذي يشير إلى بروز الثقافة كسلعة عالمية يتم تسويقها كأي سلعة تجارية أخرى، و من ثم إدراك و مفاهيم و قناعات و رموز و وسائط و وسائل ثقافية عالمية الطابع.

– **مجموعة تركز على البعد السياسي:** الذي يشير إلى قضايا سياسية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة حالياً.

- كما تعرف بأنها إخراج الأنشطة الاقتصادية من مجال المحلي إلى المجال العالمي، فينتقل رأس المال إلى تلك الدول التي يكون فيها العمل بأجر منخفض، و كذلك باقي التكاليف و وسائط و أشياء أخرى[2].
- و يمكن تعريف العولمة أيضاً بأنها تعني الإنفتاح على العالم بشكل عام باندماج أسواقه في ميادين التجارة و الإستثمارات المباشرة و انتقال الأموال و القوى العاملة و الثقافات و التقنيات ضمن إطار حرية الأسواق. كما تعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية.

و العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الرأسمالية الضخمة متعددة الجنسيات من خلال جلبها للإستثمارات الضخمة..

(**1**): عبد المنعم محمد الطيب، العولمة الإقتصادية و آثارها على المصارف – نظرة شمولية – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد03، ديسمبر2005، ص10.

(**2**): ضياء مجيد الموسوي، العولمة و اقتصاد السوق الحرة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص51.

كما أن فريدمان يرى أن العولمة تتضح من خلال تجليات العولمة التي تظهر في النقاط التالية[1]:

الجدول (01): تجليات العولمة

– ضرورة خوصصة جميع الشركات و المؤسسات؛	– رفع كافة الحواجز الجمركية؛
– ضرورة تحرير التجارة الداخلية و الخارجية للدول؛	– إلغاء الدعم للإفراد و المؤسسات؛
– الوصول إلى معدلات منخفضة للتضخم النقدي؛	– تشجيع القطاع الخاص؛
– إلغاء جميع القيود على الاستثمارات الأجنبية؛	– نزع قوة البيروقراطية الحكومية؛
– تحرير أسواق المال من كافة القيود؛	– الحد من الفساد السياسي و الحكومي؛
– السماح للمستثمرين الأجانب بحرية تملك الأسهم و السندات المتداولة؛	
– فتح أبواب المنافسة في مجالات المواصلات و الاتصالات؛	
– تحرير نظام المعاشات و التأمينات الاجتماعية و الصحية؛	

المصدر: عبد القادر حاتم، العولمة مالها و ما عليها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب2005، ص 468

و من أهم التعاريف التي تناولت مفهوم العولمة ما يلي:

- يشير مصطلح العولمة إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل (**Interdependence**) بين الفاعلين (**Acteurs**) في الاقتصاد العالمي[2] بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي و العلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى و الحجم و الوزن في مجالات متعددة أهمها: السلع، الخدمات و عناصر الإنتاج، مما يترتب عليه زيادة عملية التبادل التجاري الدولي ليشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي و ليكون أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية.
- و يرى آخرون أن العولمة حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجيا و المعلوماتية و انخفاض تكاليف النقل و تحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة، تشتد فيها وطأة المنافسة و يتسع نطاقها بحيث يمتد من سوق السلع إلى سوق العمل و رأس المال[3].

(**1**): أ. غالم عبد الله، أ.د.محمد العربي ساكر، موقع الدول العربية من العولمة المالية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات و المؤسسات –دراسة حالة الجزائر و الدول النامية– جامعة محمد خيضر بسكرة، 21–22 نوفمبر 2006، ص03.

(**2**): عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2001، ص17–18.

(**3**): هانس بيتر مارتين، هارولد شومان، فخ العولمة سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، مجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1998، ص29.

- و على صعيد آخر يرى البعض أن العولمة هي نتاج لمجموعة من الأساليب و العوامل و بلورة لمجموعة من الخصائص التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد و تتلخص فيما يلي[1]:

الجدول (02): خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد

- انهيار نظام بروتن وودز بإعلان الرئيس الأمريكي السابق نيكسون 1971 وقف تحويل الدولار إلى ذهب بسبب نقص الاحتياطي الأمريكي.	
– عولمة النشاط الإنتاجي.	– تغير مركز القوى العالمية.
– عولمة النشاط المالي و اندماج أسواق المال.	– تغير هيكل الاقتصاد العالمي و سياسات التنمية.

Source: Antoine Bouet, jacques le caheux, « Globalisation et politiques Économiques », Paris, Ed economica 1999. p.235

هذا و تتعدد التعاريف الخاصة بالعولمة، فقد وصفها البعض بأنها تجليات لظاهرة اقتصادية تتخذ عدة صفات منها: تحرير الأسواق، الخوصصة و انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي و من بعض وظائفها، و الإنتشار الكبير و السريع للتكنولوجيا و توزيع الإنتاج عبر القارات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر و التكامل بين الأسواق المالية.

(1): Antoine Bouet, jacques le caheux, Globalisation et politiques Économiques, Paris, Ed: economica 1999. p235

2- نشأة العولمة: لقد نشأ مصطلح العولمة عبر مراحل متتابعة يبينها الشكل التالي:

الشكل (01): مراحل العولمة

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات

حيث يتضح لنا من هذا الشكل أن مصطلح العولمة قد مر بالمراحل الآتية:

-المرحلة الأولى -مرحلة التكوين: يطلق عليها مصطلح الجنينية، باعتبار أن العولمة مثل الكائن الحي لابد أن يمر بمرحلة تكوين جنينية، و هنا برزت قضية العولمة ضمن قضايا إنسانية أخرى[1]، و بدأت صياغة العديد من المفاهيم و محاولة تنميطها على مستوى العالم مثل: الألعاب الأولمبية، جوائز نوبل للسلام، إنشاء عصبة الأمم المتحدة[2]، البنك الدولي للإنشاء و التعمير، صندوق النقد الدولي..

-المرحلة الثانية -مرحلة ميلاد المصطلح: هي في الواقع حدث أكثر منها مرحلة، و يتبلور هذا الحدث في انتهاء عمل منظمة الجات و بدء عمل منظمة العالمية للتجارة **(OMC)** و ممارسة أنشطتها في إزالة كافة الحواجز و القيود الفاصلة بين الدول، و تعظيم حرية خروج و دخول رؤوس الأموال عبرها.

-المرحلة الثالثة -مرحلة النمو و التمدد: و هي مرحلة تتسم بالتداخل و التشابك الواضح لأمور الإقتصاد و السياسة و الثقافة و الإجتماع... و أن تصبح المصالح متداخلة و متفاعلة، و أن تصبح العوالم مفتوحة دون وجود للحدود السياسية بين الدول و دون فواصل زمنية أو جغرافية و هذا عبر وسائل الاتصال.

و بالتالي فإن العولمة لم توجد بمجرد الصدفة و إنما ساعدت في تطورها عوامل عديدة و تغيرات مختلفة ساهمت في تبلورها و سرعة انتشارها.

(1): عامر الخطيب، أصول التربية، مكتبة القدس، 2004، ص190.

(2): محمد حداد، العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع إشارة إلى حالتي الجزائر و مصر، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية علوم التسيير و العلوم الإقتصادية، 2004، ص16.

3- العوامل و الأسباب التي أدت إلى العولمة:

تعتبر العولمة نتيجة لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها، و من هذه العوامل ما هو اقتصادي و سياسي و ثقافي يؤثر و يتأثر كل عامل من العوامل السابقة بالعوامل الأخرى، و نذكر منها[1]:

1- انخفاض القيود على التجارة و الإستثمار.

2- التطور الصناعي في الدول النامية و زيادة تكاملها مع السوق العالمي.

3- تكامل أسواق المال الدولية.

4- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص و الإستثمار الأجنبي المباشر.

5- التقدم التكنولوجي و انخفاض تكاليف النقل و الإتصالات.

6- ظهور الأدوات المالية الجديدة: تأكدت العولمة المالية بظهور الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين[2] مثل: عقود المبادلات **(Swaps)** و عقود الخيارات **(Options)** و العقود المستقبلية **(Futures)**، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في السوق المالية و هي الأسهم و السندات.

(**1**): د.عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص09. (**2**):
أ. لحول عبد القادر، إشكالية تدويل الخطر المالي و مخلفاتها على الأسواق المالية في الدول النامية، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، 28- 29 أفريل 2010، ص03.

المطلب الثاني: العولمة الإقتصادية

1- تعريف العولمة الإقتصادية:

يمكن تعريف العولمة الإقتصادية **(Globalisation économique)** بأنها تعني تحرر العلاقات الإقتصادية القائمة بين الدول من السياسات و المؤسسات القومية و الإتفاقيات المنظمة لها، كما تعبر عن تكامل الإنتاج و التوزيع و استخدام السلع و الخدمات بين اقتصاديات دول العالم[1] .

و يمكن تعريف العولمة الاقتصادية كما أوردها صندوق النقد الدولي على أنها التوافق الاقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم مدفوعا بازدياد و تنوع حجم المبادلات العابرة للحدود من الخدمات و السلع و كذلك التدفق العالمي لرؤوس الأموال في آن واحد مع الانتشار المتسارع الشامل للتكنولوجيا[2].

و يكاد يكون هناك شبه اتفاق تام بين من تناولوا ظاهرة العولمة بالبحث، بأنها تعتمد على خمس قوى رئيسية و هي[3]:

* **حرية الاستثمار في أي مكان في العالم:** و التي اقترنت بحرية رأس المال الخاص في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.

* **حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم:** و ذلك بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأي دولة.

* **عالمية الاتصالات:** التي ترتبت على تطور تقنيات و صناعة الأقمار الصناعية.

* **عالمية المعلومات:** التي ترتبت على تطور التقنيات و صناعة الكمبيوتر جنباً إلى جنب مع تقنيات و صناعة الأقمار الصناعية.

* **عالمية النمط الاستهلاكي:** و حرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره من العالم.

(**1**): عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005-2006، ص 04.

(**2**): عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، القاهرة، 2001، ص 08.

(**3**): عبد الرحمن يسري، نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، القاهرة، مجلة الإقتصاد الإسلامي، العدد 217، يونيو1999، ص 54.

2- أنواع العولمة الإقتصادية:

حدثت مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية على نطاق واسع متمثلة في النمو السريع للمعاملات الدولية و الإستثمار الأجنبي المباشر **(IDE)** بصفة عامة من خلال الشركات متعددة الجنسيات و تصاعد الثورة التكنولوجية و تنامي نظام الإتصالات بشكل كبير بالإضافة إلى تكامل الأسواق في مجال السلع؛ و عليه تتحدد العولمة الإقتصادية في نوعين رئيسيين هما " **العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج**" و " **العولمة المالية**":

2-1- عولمة الإنتاج: تتم بدون وجود أزمات مأساوية[1] كما يحدث بالنسبة للعولمة المالية التي تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، بينما تتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين[2]:

- **الإتجاه الأول و الخاص بعولمة التجارة الدولية:** زادت التجارة الدولية بدرجة كبيرة، فعلى سبيل المثال زاد معدلها بحوالي **06 %** ما بين **1990-2008** ليعرف تراجعا بسبب الأزمة الحالية في **2009**، لتعود و تنتعش من جديد لتبلغ **14.5%** عام **2010**[3]، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة **03.6%**، و يلاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقف وراء زيادة معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي.

- **الإتجاه الثاني و الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر:** و يرجع ذلك إلى انتهاج العديد من البلدان آلية السوق من خلال فتح أسواقها للإستثمارات، حيث لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا بارزا من خلال تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من الهيمنة على التكنولوجيا و رؤوس الأموال العالمية حيث بلغ معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر عالميا حوالي **05 %** في **2010**.

(**1**): رمزي زكي،العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة ،1999، ص 140.

(**2**): عطيوة سميرة، العولمة و آثارها الإقتصادية على الجهاز المصرفي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري- واقع و آفاق- جامعة 8 ماي1945- قالمة- الجزائر، 5-6 نوفمبر 2001، ص29-30.

(**3**):Données tirées du **rapport sur le commerce mondial 2011**, p20 du site: www.wto.org visité le: 17/10/2011.

2-2- العولمة المالية: تعتبر عملية التحرير المالي أهم الأسباب الأساسية للعولمة المالية و التحول إلى ما يسمى بالإنفتاح المالي للأسواق المالية المحلية على العالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال؛ و من تم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر ارتباطا و تكاملا.

3- مؤشرات العولمة الإقتصادية: يمكن أن نلخص أهم مؤشرات العولمة في المخطط التالي:

الشكل(02): مؤشرات العولمة الإقتصادية

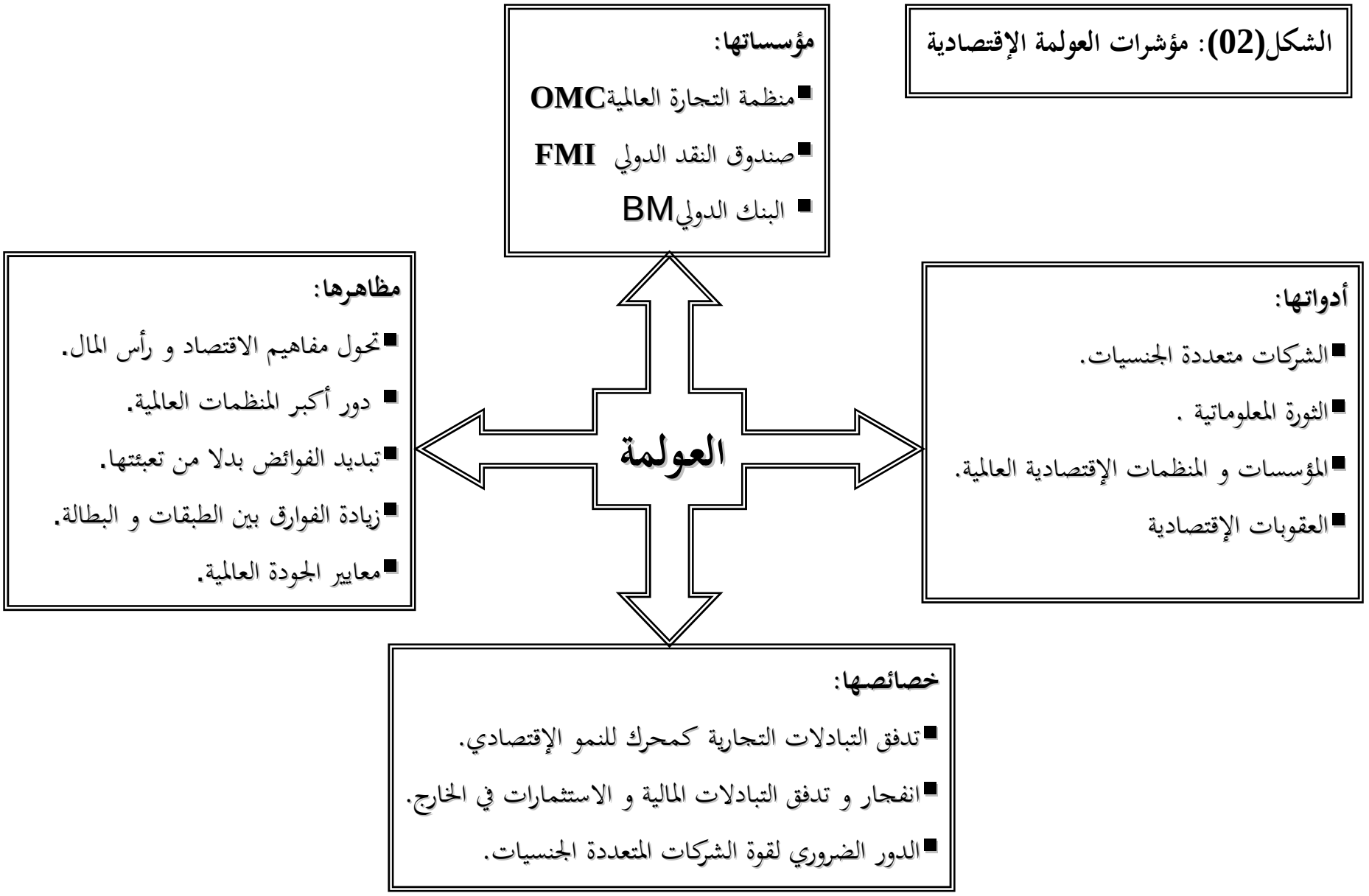

المصدر: من إعداد الباحثة بتصرف من بعض المراجع

المطلب الثالث: العولمة المصرفية و محركات العمل المصرفي

1- مفهوم العولمة المصرفية:

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر تأثيرا على النشاط الإقتصادي عامة و المصرفي خاصة؛ و مصرفياً إتخذت أبعادًا و مضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين و أنشطة غير مسبوقة للزيادة من مكاسبها. و قد استلزم ذلك إحداث تطوير و تحسين كبيرين في سهولة و حركة التدفقات المالية و المعلومات و إتاحة الخدمات المصرفية على النطاق العالمي..

و من هنا إرتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة و الإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك، و قد أدى ذلك إلى إرتباط عمل البنوك بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص و تقسيم العمل [1]. كما أنها تعني أيضا إكتساب قوة دفع جديدة بتقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج. و من التغيرات التي عكستها العولمة على أداء و أعمال البنوك ظهور كيانات مصرفية جديدة أصبحت تؤثر على السوق المصرفي العالمي.

◄ **أسباب العولمة المصرفية:** تتجه المصارف عموما نحو العولمة لرغبتها في التوسع و الهيمنة العالمية التي تستند إلى العديد من الأسباب أهمها[2]:

1- التطور الذي حدث في اقتصاديات البنوك و الذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية.

2- مشاركة البنوك في تشجيع و تطوير سوق المال عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل و تملك أسهم و سندات الشركات المختلفة.

3- إتجاه المصارف إلى تطوير إطارها المؤسسي بما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة حيث دخلت بقوة إلى ميادين جديدة كالتمويل التأجيري، صيرفة الأعمال، أنشطة أسواق رأس المال، التأمين و الخدمات المصرفية.

---

(1): عبد الرحمن يسري: "نحو سياسة إقتصادية موحدة العالم الإسلامي في مواجهة العولمة"، مرجع سابق، ص 54.

(2): عبد المنعم محمد الطيب، كيف تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العولمة (التجربة السودانية) ؟، بحث إلكتروني، ص11-12، من موقع: الموقع العالمي للإقتصاد الإسلامي: www.isegs.com

4 – ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية و سرعة تدفقها على اتساع الأسواق الدولية و امتدادها.
5– تضخم و تنامي الشركات متعددة الجنسيات، و التي أصبحت تحتاج إلى وجود بنك عالمي يتيح لها خدماته المصرفية حيث تكون.

2– مراحل العولمة المصرفية: يوضح الشكل التالي المراحل التي مرت بها العولمة المصرفية:

الشكل رقم (03): مراحل العولمة المصرفية

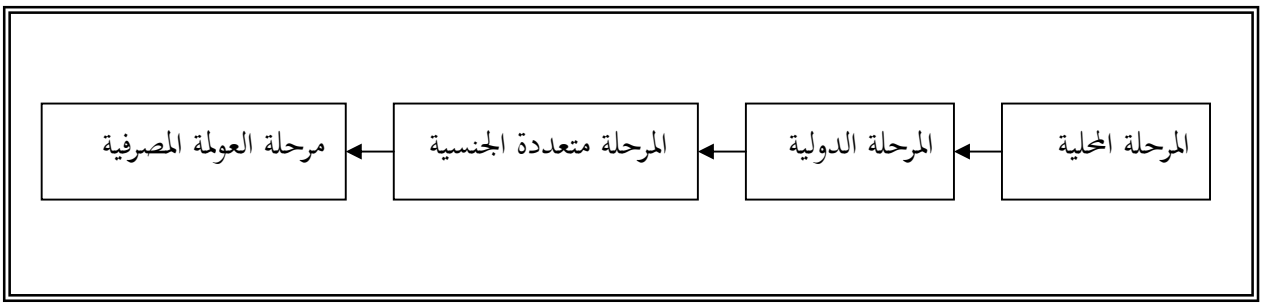

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات.

– و قد اقتصرت **المرحلة المحلية** على الأعمال المصرفية ضمن منطقة جغرافية داخل حدود دولة معينة.
– أما **المرحلة الدولية** فقد اتجهت فيها المصارف إلى المناطق الدولية للعمل فيها، و هنا يصبح المصرف موجها للسوق[1]. – المرحلة الثالثة **المتعددة الجنسية،** أنشأت المصارف فروعا و وحدات لها في دول مختلفة فظهرت الشركات متعددة الجنسيات و مصطلح الدولة الأم للمصرف و الفروع المنتشرة في عدة دول. – بينما **المرحلة الأخيرة** تمثلت في إزالة الحدود بين الأسواق العالمية؛ حيث أصبحت مفتوحة و متنافسة و متداخلة، و قد انتشر في هذه المرحلة مفهوم الإدارة الدولية. فعلى سبيل المثال، أصبح مصرف طوكيو من أكبر المصارف العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية متفوقا بذلك على المصارف الأمريكية الوطنية[2].

(1): أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 229.

(2): طه طارق، الإدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص174.

3- العوامل التي تحرك الأعمال المصرفية نحو العولمة:

من العوامل التي تحرك المصارف نحو العولمة ما هو سوقي و إقتصادي و بيئي و تنافسي:

- **العوامل السوقية:** تحدد تلقي الزبون و مدى قبوله للخدمة المصرفية العالمية.
- **العوامل الإقتصادية:** تحدد فيما إذا كانت المصارف العالمية تتبنى إستراتيجية لتقديم أدنى تكاليف ممكنة للخدمة المصرفية.
- **العوامل البيئية:** يتم بواسطتها البحث في كيفية دعم البنى الهيكلية المصرفية.
- **العوامل التنافسية:** و ذلك بإيجاد صارف قادرة على منافسة مثيلاتها في دول أخرى.

الشكل رقم (04): محركات العولمة المصرفية

المصدر: قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مرجع سابق، ص15

و من خلال تبلور كل تلك العوامل تم ظهور كيانات مصرفية عملاقة لها قدرة هائلة على التواجد الواسع و الإنتشار و صناعة الفرص الإستثمارية..

و قد أصبحت هذه الكيانات أكبر من بعض الدول من حيث الحجم و التوسع، كما و في العديد من الأحيان أصبحت قادرة على التأثير في الحكومات، فأي دولة تفرض قيودا إقتصادية على حركة هذه المصارف يجعلها تحول الإستثمارات و المعلومات إلى أماكن أخرى، و بذلك تفقد هذه الدولة فرصا حقيقية..

4- أهداف العولمة المصرفية:

تساعد العولمة المصرفية البنوك على تحقيق العديد من الأهداف، من بينها:

- **الهدف الأول**: أن يصبح البنك أكثر قدرة على إرضاء العميل و إشباع رغباته[1].
- **الهدف الثاني**: أن يصبح البنك أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته و تفعيل قدراته .
- **الهدف الثالث**: أن يصبح البنك أكثر إقتصادية في تحقيق أكبر عائد من التكاليف التي يتحملها.

الأهداف الثلاثة للعولمة المصرفية لا تنفي وجود رغبة عارمة لدى البنوك و المصارف للتوسع و النمو و الإنتشار و الهيمنة العالمية..

(**1**): محسن أحمد الخضيري، عولمة النشاط المصرفي، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد222، يونيو 1999، ص172.

المبحث الثاني: الإطار النظري للعولمة المالية

المطلب الأول: نظرة تاريخية حول العولمة المالية

1- مفهوم العولمة المالية:

حسب العديد من الدراسات فإن العولمة الاقتصادية تعود إلى القرن الخامس عشر مع زيادة تبادل السلع بين الأمم، أما العولمة المالية فهي حديثة النشأة نسبيا، و بدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي، حيث تتمثل في ذلك التشابك و الترابط للأنظمة النقدية و المالية لمختلف الدول بإلغاء القيود عبر الحدود لتتجه التدفقات المالية لأسواق المال العالمية. و لا يمكن الفصل بين تعريف العولمة المالية و تطورها التاريخي، و عليه يمكن إدراج بعض التعريفات المهمة، منها:

- العولمة المالية هي "فتح الأسواق المالية لحركة رؤوس الأموال، و رفع القيود في مجال الخدمات المالية"[1].
- العولمة المالية هي النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي و التي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية[2].
- تتمثل العولمة المالية في ذلك التشابك و الترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية و المالية لمختلف الدول[3] .
- ويرى كل من الإقتصاديين روغوف، واي، كوز و باساد أن: **"العولمة المالية مفهوم عام يعني إرتفاع العلاقات ما بين الدول من خلال إنتقال رؤوس الأموال فيما بينهم"** [4].

(**1**): د. ممدوح محمود منصور، العولمة، دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003،ص14.

(**2**): قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مرجع سابق، ص05.

(**3**): محفوظ جبار، العولمة المالية و انعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، 2002، ص186.

(4): Ben Salha Oussama, « La globalisation financière, développement et volatilité dans les pays industrialisés, conférence sur la globalisation et la pauvreté (NBER) extrait tiré de l'article de « Rogoff – Wei – Kose – Passad: 2005 », p: 05. Mars 2000.

2- مراحل العولمة المالية: تظهر مراحل العولمة المالية كالتالي:

2-1- **مرحلة تدويل التمويل غير المباشر:** امتدت هذه المرحلة من (1960-1979)، **و** تميزت الأنظمة النقدية و المالية الوطنية بالمحدودية و بسيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية[1]. و باعتمادها على سوق ما بين البنوك للأورودولار[*] اعتبرت البنوك المسيطرة في هده االفترة، مما أدى إلى إنشاء نظام بروتن وودز بعد ظهور عدة أزمات و التي ظهرت باعتبار سوق صرف العملات هو أول سوق ظهرت عليه ملامح العولمة المالية.

2-2- **مرحلة التحرير المالي:** امتدت هذه المرحلة من (1980-1985)، و تميزت بالمرور إلى مالية السوق، أو اقتصاد السوق المالية و صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية و النقدية الوطنية بعضها ببعض و تحرير القطاع المالي أو ما يعرف **بالإنفتاح المالي**. 2 -3-

مرحلة تعميم المراجعة و ضم الأسواق المالية الناشئة: امتدت هذه المرحلة من 1986 إلى غاية الآن و تميزت بما يلي[2]:

- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينيات و ربطها بالأسواق المالية العالمية.
- تحرير أسواق المواد الأولية و زيادة حجم التعامل فيها.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية حيث أصبحت تشبه السوق الواحدة و ذلك باستعمال وسائل الإتصال الحديثة و ربطها بالشبكات العالمية.
- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن (1986) بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة Big-bang وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها وعولمتها على غرار أسواق السندات.
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، و التي أضرت بالاقتصاد العالمي و إفلاس الكثير من البنوك و المؤسسات المالية.

و مهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم و مست معظم الدول لتسيطر الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي.

(*): الأورودولار: هي ودائع بالدولار الأمريكي توضع في بنوك خارج الولايات المتحدة .

(1): François Chesnais: «La mondialisation financière: genèse, coûts et enjeux », Ed: La découverte, Syros, 1996, p23.

(2): محفوظ جبار، مرجع سابق، ص98.

المطلب الثاني: مؤشرات و خصائص العولمة المالية

1- مؤشرات العولمة المالية: عرفت التدفقات المالية بين الأسواق المالية قفزة هائلة مع نهاية العقد الأخير من القرن الماضي، و لتأكيد ذلك يمكن حصر مؤشرين:

- **المؤشر الأول:** الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم و السندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في الثمانينات، أما في عام 2010 فبلغت 21% من الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

- **المؤشر الثاني:** الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، حيث أن الإحصاءات تشير إلى أن حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع من 3.3 ترليون دولار تقريبا في 2007 إلى حوالي 04 ترليون في 2010، و هو ما يعني أنه على مدى السنوات الثلاث السابقة تزايد حجم المعاملات اليومية في النقد الأجنبي بنسبة 20% تقريبا[2].

و يبدو أن أساس عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال بتحرير المعاملات فيه، و الحسابات المالية لميزان المدفوعات و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية و غيرها..

(1): Données tirées du site: www.albankaldawli.org/indicator,2011,visité le: 28/10/2011

(2): مقال إلكتروني، السوق العالمي للنقد الأجنبي ينمو رغم الأزمة، من موقع: www.startimes.com، زيارة الموقع بتاريخ 2011/10/28.

2- خصائص العولمة المالية:

مع تحرير الأسواق المالية الدولية نتيجة العولمة و ما رافقها من تطورات في عالم الإتصالات و المعلومات برزت خصائص عديدة للعولمة المالية منها:

- إرتفاع كبير في حجم التدفقات المالية من و إلى الدول.
- إرتفاع نصيب القطاع الخاص من التدفقات المالية مقارنة مع التدفقات الرسمية التي كانت تفوقه قبل التسعينات.
- إرتفاع نصيب الإستثمار الأجنبي المباشر في التدفقات المالية العالمية (حيث بلغ حجم الإستثمارات العالمية 1.18 ترليون دولار عام 2009 و 1.24 ترليون دولار في 2010) [1].

- ينتج عن العولمة المالية و المصرفية غير المتابعة إلى نشوب أزمات مالية و مصرفية خطيرة تنتشر بفعل العدوى المالية في كل الدول، مما يؤثر على الإستثمارات و يؤدي إلى تذبذب التدفقات المالية بشكل كبير (مثلما حدث في المكسيك عام 1994 و تايلندا 1997 و الأرجتين عام 2002، و الولايات المتحدة في 2009).

(1): Données tirées de l'article: **World Investment Report 2011**, p38, extrait du site: www.unctad.org, visité le 23/10/2011

المطلب الثالث: العوامل المفسرة للعولمة المالية

ساهمت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لنمو العولمة المالية و زيادة تسارعها، وكان أهمها[1]:

1- تنامي الرأسمالية المالية: لقد كان للنمو المتزايد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع للعولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج.

و قد ارتبط هذا النمو المستمر للرأسمالية المالية أيضا بظهور (الاقتصاد الرمزي) وهو اقتصاد تحركه رموز و مؤشرات البورصة العالمية (دواجونز، ناسداك، نيكاي..) و التي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواءا داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.

2- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية: حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات و الفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل و معدلات عوائد أعلى سواءا الإستثمار في الأوراق المالية أو المشروعات الإنتاجية.

3- ظهور الابتكارات المالية: ارتبطت العولمة المالية بظهور أدوات مالية جديدة تستقطب العديد من المستثمرين[2]، فإلى جانب الأدوات التقليدية، ظهرت العديد من الأدوات الإستثمارية الأخرى منها المشتقات[*] "Dérivatives" التي تتعامل مع المستقبل و قد وصلت قيمتها حوالي 601 تريليون دولار في جوان 2010 [3]، و من أدواتها "Swaps "(زادت قيمتها بنسبة 01 % في ديسمبر 2010 و هو ما يعادل 19 بليون دولار)،

---

(1): د. شذا جمال الخطيب: العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، ط1، عبدين، مصر، 2002، ص17.

(2): د. أحمد منير النجار،عولمة الأسواق المالية و أثرها على تنمية الدول النامية مع الإشارة إلى السوق المالي الكويتي، المؤتمر العلمي الرابع للريادة و الإبداع، إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، الأردن، 15-2005/03/16، ص 12.

(*): المشتقات Dérivatives: آداة مالية تتغير قيمتها وفقا للتغيرات في معدل أو سعر المنتج يتم سدادها في وقت لاحق، و من أدواتها: الخيارات Options: مشتق يعطي للمشتري الحق ببيع أو شراء موجودات مالية بسعر ثابت لوقت معين أو لتاريخ معين بهدف المضاربة أو التأمين. المستقبليات Futures: عبارة عن أصول أساسية محددة بدقة و هي أكثر الأدوات إستعمالا في العالم. Swap: مشتق مالي يعنى التبادل المالي بين طرفين، و تتم بين المصارف أو المؤسسات المالية عادة. السقف Collars: أداة مالية تهدف إلى تخفيض تكاليف مخاطر تغطية أسعار الفائدة.

(3): Données tirées de l'article: **Regular OTC derivatives Market statistics**,18 Mai 2011, p:01, extrait du site: www.bis.org, visité le 17/10/2011.

والمستقبليات "Futures " و السقف "Collars " و الخيارات "Options " (حيث وصلت قيمتها حوالي 10 بليون دولار في جوان 2010[1] في الولايات المتحدة الأمريكية) ....الخ و المتتبع لهذه الأدوات يجد تطورها بشكل سريع و كبير.

هذه الأدوات الإستثمارية الجديدة ظهرت تحت ضغوط حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، و أدت إلى تسهيل وصول المستثمرين إلى الأسواق المالية المختلفة بسرعة فائقة و تنويع محافظهم المالية. كما أن لهذه الأدوات أهمية بالغة من خلال الدور الذي لعبته في إيجاد التقارب و التشابك بين مختلف الأسواق المالية.

4- التقدم التكنولوجي: ساهم التقدم التكنولوجي في مجالات الإتصالات و المعلومات مساهمة فعالة في تكامل الأسواق المالية الدولية و انتشار الإبتكارات المالية الحديثة، الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر و في زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية[2]، فمن خلال الشبكة التقنية الحديثة للإتصالات و المعلومات أصبح من السهل جدًا معرفة حركة الأسعار في الأسواق المالية العالمية، و المقارنة بينها و اتخاذ القرارات المناسبة لعمليات البيع و الشراء و ذلك في زمن قياسي.

5- التحرير المالي المحلي و الدولي: لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي و الدولي، و قد زادت معدلات نمو التدفقات و سرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع تسهيل تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية و استخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية و الرأسمالية.

و يشير الجدول التالي إلى السنوات التي بدأت فيها بعض البلدان الصناعية و بعض البلدان النامية عمليات التحرير المالي.

---

(1): Données tirées de l'article: **"BIS Quarterly Review"**, Juin 2011, p:01, extrait du site www.bis.org, visité le 18/10/2011.

(2): عبد القادر قادة، مرجع سابق، ص08.

الجدول رقم (03): بداية عمليات التحرير المالي في بعض البلدان الصناعية و البلدان النامية

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الولايات المتحدة	1982	المكسيك	1989
كندا	1980	بيرو	1991
اليابان	1979	فنزويلا	1991
المملكة المتحدة	1981	مصر	1991
ألمانيا	1984	المغرب	1991
هونغ كونغ	1978	جنوب إفريقيا	1980
أندونيسيا	1981	بنغلاديش	1988
كوريا الجنوبية	1978	الهند	1989
ماليزيا	1978	فرنسا	1984
الفلبين	1981	تايلاند	1985
سنغفورة	1978	البرازيل	1989
تايوان	1979	شيلي	1984

المصدر: قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مرجع سابق، ص08.

.

6- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: التغيرات الهائلة التي حدثت في صناعة الخدمات المالية فرضت إعادة هيكلتها، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، و في هذا الصدد نشير إلى ما يلي[1]:

أ- توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية، على الصعيد المحلي و الدولي.

ب-دخول المؤسسات غير المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية.

ج- قامت العديد من البنوك التجارية بعمليات الاندماج فيما بينها تحصنا من المنافسة القوية التي شهدتها من المؤسسات المصرفية و غير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية.

و تتلخص أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية فيما يلي:

جدول (04): أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية

- صعود الرأسمالية العالمية؛	- ظهور الابتكارات المالية؛
- ظهور فائض كبير في رؤوس الأموال؛	- التقدم التكنولوجي؛
- تأثير التحرير المحلي و الدولي لرؤوس الأموال؛	- نمو سوق السندات؛
- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية و المصرفية؛	- خوصصة الأنشطة المالية؛
- إنخفاض تكلفة الاتصالات و المواصلات.	

المصدر: سميرة عطيوة، مرجع سابق، ص30.

(1): د. شذا جمال الخطيب، مرجع سابق، ص21-22.

المطلب الرابع: مزايا و مخاطر العولمة المالية

1- مزايا العولمة المالية:

تتمثل مزايا العولمة المالية أساسا في توجيه الأموال إلى استخداماتها الإنتاجية؛ بحيث تساعد كل من البلدان النامية و المتقدمة على حد سواء في تحسين مستويات معيشة أعلى. بالإضافة إلى مزايا أخرى نذكر منها:

- تحرير و تحديث النظم المصرفية و المالية و خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص و كذلك لحد من ظاهرة خروج رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج[1].
- إعطاء فرصة للبنوك لتحسين الأداء و التسيير، و ذلك بالإستفادة مما تتيحه العولمة المالية من فرص في ظل المنافسة الشديدة، حيث تصبح قادرة على جلب أكبر عدد من المدخرين لمواجهة طلبات المستثمرين.
- مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تحويل تكنولوجيا متطورة إلى الدول المستثمر فيها في مجال الإدارة، بالإعتماد على الكفاءات المالية و المصرفية الأجنبية و المحلية.
- تقديم خدمات مصرفية أحسن لرفع مستوى التعامل مع الزبائن و جلبهم، و بالتالي الإعتماد على الإدخار المحلي و الأجنبي لتمويل الإستثمار لأنه أقل تكلفة[2].
- وجود بنوك أجنبية قوية محليا سيساهم في الحد من هروب رؤوس الأموال في حالة إندلا ع الأزمات.
- زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض مخاطر السوق و القرض، عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة، عندما تكون هناك حرية و سرعة في عملية اتخاذ القرارات.
- القضاء على البنوك غير القادرة على التحسين، باستعمال عمليات الإندماج المصرفي بفعل قوى السوق.
- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلما اشتدت درجات المنافسة و الإندماج المصرفي[3].

---

(1): أ. رميدي عبد الوهاب، العولمة المالية و أثارها على اقتصاديات الدول النامية، الملتقي الدولي" سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات -دراسة حالة الجزائر و الدول النامية "-بسكرة 20-21 نوفمبر2006، ص08.

(2): أ. بن طلحة صليحة، أ. معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات-، جامعة الشلف، 14- 15 ديسمبر، 2004، ص484.

(3): عبد المطلب عبد الحميد، " الجات و آليات منظمة التجارة العالمية"، الدار الجامعية، 2005، ص145.

زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة.

تنويع و تطوير الأدوات المصرفية، و تطوير أنظمة العمل في مجال الخدمات[1].

- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلدان النامية كانعكاس لنجاح العولمة المالية و التحرر المالي يؤدي إلى الإنخفاض في أسعار الفائدة على المستوى المحلي، مما يشجع المستثمرين على الإقتراض و فتح مشاريع جديدة[2].
- تحرير القطاع المالي والمصرفي و انفتاحه على الشراكة و المنافسة الأجنبية يسمح بالإستفادة من التطور و التكنولوجيا، إضافة إلى تخفيض تكاليف التحرير و الإنفتاح[3].
- تستطيع الدول النامية من خلال الإنفتاح المالي الوصول إلى الأسواق المالية الدولية بهدف الحصول على ما تحتاجه من أموال لسد العجز في الموارد المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإستثمار المحلي و مالي معدل النمو الاقتصادي، كما يفسح المجال في تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- التحرير المالي والمصرفي يسهل على الدول الحصول على القروض سواء بطريقة مباشرة (بفعل عملية التحرير) أو بطريقة غير مباشرة (بانخفاض تكاليف القروض) [4].

- إن ما تحمله العولمة المالية من مزايا يدي بالبنوك إلى الرفع من قدراتها من خلال رقابة أفضل لأنظمتها في إطار ما يفرضه تحرير تجارة الخدمات المصرفية و ما تطرحه الأجواء العالمية من منافسة.

(**1**): سمير محمد عبد العزيز، " عالمية تجارة القرن الحادي و عشرون"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص359.

(**2**): شريط عابد، " دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الأورومتوسطية – حالة دول المغرب العربي، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، 2004، ص59- 60 .

(3**)**: OMC, « La libéralisation des services financiers », rapport N: 05 -2335 présenté par des pays (UE, Australie, Oman, Suisse, Panama, Japon..) pour le conseil de l'OMC, 8 Juin 2005, p: 01.

(4): Agnes Bénnasy Quéré-Véronique Salinas: « Impact de l'ouverture financière sur les inégalités dans les pays émergents », article du centre d'étude international CEPII, 11 Juillet 2005, p: 09.

2- مخاطر العولمة المالية:

- عدم قدرة البلدان النامية على منافسة البلدان الصناعية بسبب عدم التكافؤ من ناحية البنى الهيكلية و البيئة المصرفية.
- هروب الأموال الوطنية إلى الخارج عن طريق فتح المجال لاستثمار الأموال المحلية بالخارج، ما يؤدي إلى تضرر ميزان المدفوعات و زيادة الديون الخارجية و تراكم خدمتها.
- مخاطر دخول الأموال عن طريق ما يعرف بغسيل الأموال، حيث تتعزز من خلال إلغاء الرقابة على الصرف و تحرير دخول الأموال و خروجها عبر الحدود دون مراقبة من السلطات و فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب.
- مخاطر تعرض البنوك لأزمات مالية من خلال إنفتاح الإقتصاد على العالم، و بالتالي إذا حصلت أزمات مالية في دول أخرى قد ينتقل أثر هذه الأزمة إلى الإقتصاد الوطني أو ما يعرف بالعدوى المالية، (كأزمة الرهن العقاري الحادة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009).

- إن تحرير الحكومات لقطاعاتها المصرفية و المالية يؤثر على سيادتها كون أن هدا التحرير يفرض عليها الإنسحاب من بعض الأدوار الإقتصادية.
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة، فإخراج المستثمرين الأجانب لأموالهم بشكل مفاجئ لاستثمارها بغرض المضاربة و اقتناص الأرباح[1] يضر بالإقتصاد مثلما حدث في المكسيك عام 1994 و تايلاندا في 1997.
- سيطرة الكيانات الضخمة على المشاريع المربحة و الفرص مما يؤدي إلى الإحتكار و الهيمنة.

(1): Philippe d'Avisenet, Jean Pierre Petit, « Economie internationale: la place des banques », Edition: Dundod, 1999, p103.

- **خلاصة الفصل:**

من خلال ما ذكر تظهر العولمة لتعبر عن حالة إنفتاح على العالم في شتى الميادين، كما بات من المستبعد أن تتحكم الدولة في توجيه اقتصادها لوحدها، بل أصبح ذلك رهنا للتحولات الإقتصادية العالمية و العلاقات الدولية التي لا مجال لمقاومتها.

و يعتبر البعد المالي للعولة الإقتصادية أكثر تأثيرا في مجالات خاصة المالية و المصرفية منها، و ذلك من خلال العوامل التي ساعدت على تسارعها بصفة رهيبة عن طريق حركات المال و الأعمال عبر الحدود .

كما يعتبر التحرير المالي أحد أهم دوافع العولمة المالية و نتيجة لها في آن واحد، و نظرا للتنظيمات و القواعد التي خصصت له من خلال إتفاقية تحرير الخدمات – خصوصا – أصبح من الضروري الإلتزام بالمعالم الجديدة التي ترسمها الظروف الراهنة سعيا للتأقلم مع ما تتطلبه الأوضاع السائدة في ظل المنافسة العالمية.

و هذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الموالي من خلال المفاهيم الأساسية لتحرير الخدمات المالية و المصرفية، شروطها و متطلباتها.

الفصل الثاني

المبحث الأول: الإطار العام لتحرير الخدمات المصرفية

المطلب الأول: الإطار العام لاتفاقية تحرير الخدمات المصرفية

تعتبر الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات General Agreement on Trade related Services (GATS) من النتائج المميزة لجولة أورجواي، فقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة المتعددة الأطراف قبل هذه الجولة مقصوراً على التجارة في السلع، لكنه امتد في ظل الإتفاق الجديد ليشمل التجارة في الخدمات؛ و قد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عدة أنواع من الخدمات كان من بينها الخدمات المالية التى تشمل الخدمات المصرفية، مما أدخل البنوك في ظل الإتجاه نحو التحرير المالي أو ما يسمى بالعولمة المالية.

يتناول هذا الفصل مفهوم تجارة الخدمات و المبادئ الأساسية للإتفاقية، أنواع الخدمات المصرفية و أشكال توريدها إضافة إلى تحديد متطلبات التحرير المصرفي و آثاره المتوقعة على المصارف الجزائرية.

1- مفهوم تحرير تجارة الخدمات المصرفية: يختلف مفهوم تحرير التجارة في الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع، على اعتبار أنه في معظم الحالات لا تطرح مشكلة عبور الحدود و التعريفات الجمركية بالنسبة لإنتقال الخدمات، و إنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين و التشريعات و الإجراءات التي تضعها كل دولة[1]، و هي القيود التي سعت إتفاقية تجارة الخدمات إلى إزالتها و تخفيضها بحيث يمكن التوصل في النهاية إلى نظام التبادل الحر للخدمات.

2- المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات: قامت إتفاقية تحرير تجارة الخدمات على عدد من المبادئ و القواعد التي يجب أن تراعي عند تطبيق الإتفاقية[2] على النحو التالي:

2-1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ينص هذا المبدأ على عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق، و أن أي ميزة تفضيلية تمنحها دولة عضو في الإتفاقية لعضو آخر أو لدولة أخرى غير عضو في الإتفاقية، ينبغي أن تمنح في ذات الوقت و دون شروط أو قيد إلى كافة الأطراف الأعضاء في الإتفاقية، أي أية ميزة تتصل بتجارة الخدمات تعطى لطرف تمتد تلقائيا لطرف آخر، كما سمحت الإتفاقية للدول إمكانية إستثناء بعض الخدمات من هذا المبدأ فيما يتعلق بتحرير قطاع الخدمات، على أن يتم مراجعة الإستثناءات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات من سريان الإتفاقية المذكورة[3].

---

(1): عبد المطلب عبد الحميد، " الجات و آليات منظمة التجارة العالمية"، الدار الجامعية، 2005، ص109-110.

(2): نبيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2001، ص120–127.

(3): عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أروجواي لسياتل و حتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية،-2003 2002، ص123.

2-2- مبدأ التحرير التدريجي: يعتبر التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وسيلة لتشجيع النمو الإقتصادي بين كل الشركاء التجاريين، حيث تنظم المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الإتفاقية تحت عنوان "التفاوض حول الإلتزامات المحددة" عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير، و توجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية آثار تعوق من كفاءة الدخول للأسواق و بما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين في تلك المفاوضات.

2-3- مبدأ الشفافية: طبقا لهذا المبدأ فإنه يتعين على كل دولة عضو في الإتفاقية الإلتزام بالإعلان عن جميع القوانين و التعديلات و التشريعات السارية المتعلقة بتنظيم التجارة في الخدمات[1]، حيث أشارت الإتفاقية بأنه يجوز لأي عضو سحب جداول إلتزاماته أو تعديلها بوضع قيود على الخدمات التي تواجه على إثرها صعوبات في ميزان مدفوعاتها بحيث تكون منسجمة و نصوص إتفاقيات صندوق النقد الدولي و ذلك لتعويض الأعضاء المتضررين، في حين تكفل نصوص الإتفاقية الحق في عدم الإعلان عن المعلومات السرية التي قد يؤدي الإفصاح عنها إلى عرقلة تطبيق القوانين أو تتعارض مع المصلحة العامة أو الخاصة[2].

2-4- مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية:

تنص المادة الثالثة و الرابعة من إتفاقية تحرير تجارة الخدمات على أنه يجب قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية من خلال تقديم التسهيلات التي تعمل على تعزيز و تقوية قدرات توفير الخدمات في هذه البلدان و زيادة كفاءتها و قدراتها التنافسية[3]، مع إمكانية وصول هذه الدول إلى قنوات التوزيع و شبكة المعلومات المرتبطة بهذه الخدمات، و تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات و الوسائل التي تهم تلك الدول[4].

2-5- مبدأ التغطية و الشمولية: تغطي إتفاقية GATS جميع أشكال تجارة الخدمات و منها الخدمات المالية و المصرفية، حيث تنص المادة الأولى من الإتفاقية أنها تشمل جميع الخدمات و في مختلف القطاعات، بإستثناء الخدمات التي تقدمها الحكومات أو ما يعرف بالخدمات السيادية كخدمات البنوك المركزية، و خدمات هيئات الضمان الإجتماعي.

---

(1): بريش عبد القادر، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص105.

(2): سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 و منظمة التجارة العالمية، الإسكندرية، مطبعة الإشعاع، 2001، ص321.

(3): عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص366.

(4): عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات، التحديات و الفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1،2000 ، ص86.

2-6- مبدأ عدم السماح بالإحتكارات و الممارسة التجارية المقيدة: تم الإتفاق على هذا المبدأ نظرا لأن أحد الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات يتمثل في الممارسات غير الشرعية التي قد يتبعها مقدمو الخدمات الوطنيين لتقييد و الحد من منافسة الأجانب[1].

و قد تعاملت الإتفاقية مع هذه الممارسات و أعطت الصلاحية لمجلس الخدمات بناءا على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات، على أن يطلب من العضو الممارس لتلك الإحتكارات معلومات محددة تخص هذه العمليات.

3- مزايا الإتفاقية على الخدمات المصرفية:

أثبتت الدراسات في مجال الخدمات أن تحرير تجارة الخدمات تنتج عنها مكاسب كبيرة على مستوى الإقتصاد ككل، و من أهم هذه المزايا نجد[2]:

-تجعل القطاع المصرفي أكثر كفاءة و استقرار.

-تؤدي إلى اتساع سوق الخدمات المصرفية و بالتالي الإستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير من خلال تزايد عمليات الإندماج و الخصخصة.

-الآثار الإيجابية للمنافسة الدولية على الخدمات المصرفية بحيث تدفع البنوك إلى زيادة كفاءة تقديم خدماتها و تخفيض تكاليف تقديمها بالإضافة إلى تقليص فروق أسعار الفائدة ما بين القروض و الودائع و هذا كله من أجل تلبية حاجات المستهلكين بجودة عالمية و أسعار معقولة و في أسرع وقت.

-تحرير القطاع المصرفي يضع ضغوطا على الحكومات لتبني سياسات نقدية مقبولة و مناسبة.

-تنويع و تطوير التقنيات المصرفية وكذا نظم و أساليب العمل التي تساعد على زيادة درجة التقدم التكنولوجي في المجال المصرفي و ما لذلك من آثار على الخدمة.

-العمل على إعادة هيكلة الجهاز المصرفي و تقديم خدمات مصرفية جديدة و التوسع فيها.

-نقل المهارات و تطوير الخدمات عن طريق الاحتكاك عن قرب بالبنوك الأجنبية.

---

(1): عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص117 .

(**2**): ميهوب سماح، الإتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص36.

المطلب الثاني: أنواع الخدمات المصرفية و أشكال توريدها

1- أنواع الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية تحرير الخدمات: تتمثل الخدمات المصرفية التي تشملها إتفاقية الخدمات في الآتي[1]:

1– قبول الودائع و الأشكال الأخرى من الأموال الموجبة الرد إلى الجمهور.

2– الإقراض بكافة أشكاله بما في ذلك قروض المستهلكين و تمويل العمليات التجارية.

3– خدمات المدفوعات و تحويلات الأموال بما في ذلك بطاقات الإئتمان و الإقراض و الشيكات السياحية و المصرفية[2].

4– الضمانات و الإلتزامات.

5– الإتجار لحساب البنك أو لحساب العملاء في: أدوات سوق المال و الشيكات، الكمبيالات، شهادات الودائع و النقد الأجنبي و الأوراق المالية.

6– المشاركة في إصدار الأسهم و تقديم الخدمات المتعلقة بهذا الإصدار.

7– أعمال السمسرة في النقد.

8– إدارة محفظة الأوراق المالية.

9– الإحتفاظ بالأوراق المالية.

10– خدمات الائتمان.

11- تقديم خدمات الإستشارة و الوساطة المالية[3] و كافة الخدمات المصرفية و المالية المساعدة.

12- القيام بالتأجير التأميني [4].

(**1**): سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص351.

(**2**): محمد كمال خليل الحمزاوي ،إقتصاديات الإئتمان المصرفي، منشأة المعارف الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000 ، ص 46.

(**3**): عبد القادر قادة، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2008-2009 ، ص39.

(**4**): نهال فريد مصطفى، عبد الفتاح إسماعيل، الأسواق و المؤسسات المالية، دار الفكر الجامعي،2007، ص 127.

2- أشكال توريد الخدمات المصرفية:

تضمنت الإتفاقية كافة أنواع التجارة في الخدمات، و قد استقر الرأي فيها على تحديد أربعة أشكال لتوريد الخدمات تتمثل فيما يلي[1]:

1- **إنتقال الخدمة عبر الحدود:** و هو ما لا يستدعي إنتقال مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك.

2- **الإستهلاك في الخارج:** يقصد به إنتقال طالب الخدمة للخارج لاستهلاكها هناك مثل أشطة السياحة.

3- **التواجد التجاري:** يقصد به تقديم الخدمة من خلال شركة أو فرع في دولة المستهلك.

4- **إنتقال الأشخاص الطبيعيين إلى الخارج لتقديم الخدمة:** كما يحدث في حالة الخبراء و المستشارين.

و الشكل الموالي يبين الأشكال الأربعة لتوريد الخدمات:

(1): عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2005، ص08.

الشكل(05): تخطيط يبين الأشكال الأربعة لتوريد الخدمة

الدولة(أ) الدولة (ب)

الحالة الأولى: توريد الخدمة

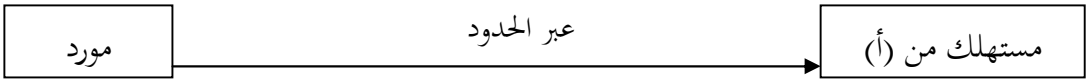

الحالة الثانية: توريد الخدمة

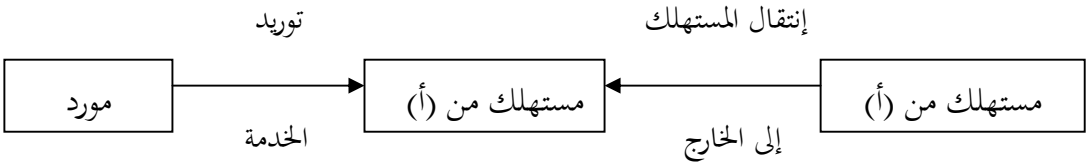

الحالة الثالثة: توريد الخدمة – التواجد التجاري

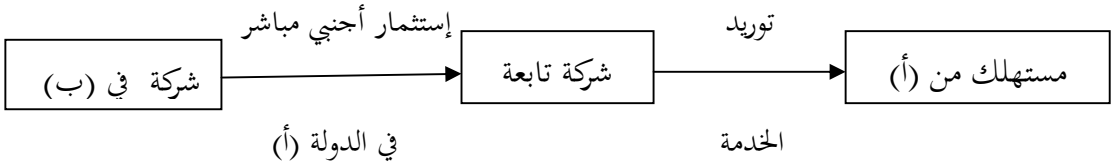

الحالة الرابعة: توريد الخدمة – الإنتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين

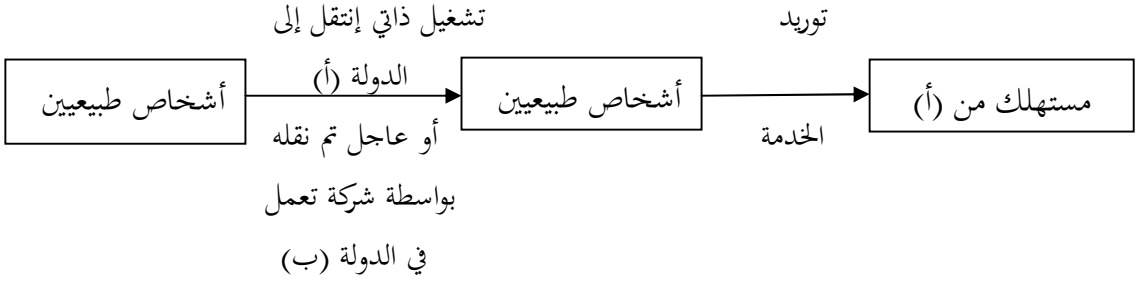

الحالة الرابعة: التشغيل المؤقت

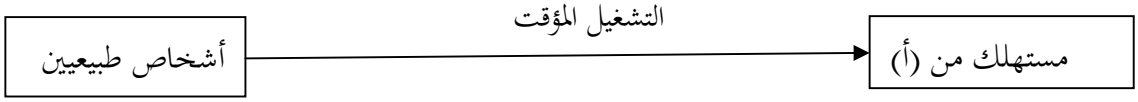

المصدر: تقرير حول الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات للنشر، 2007، ص: 143.

التمثيل البياني (01): تطور الخدمات المالية بين دول العالم في الفترة (1990 – 2005)

الوحدة المعيارية: مليون دولار

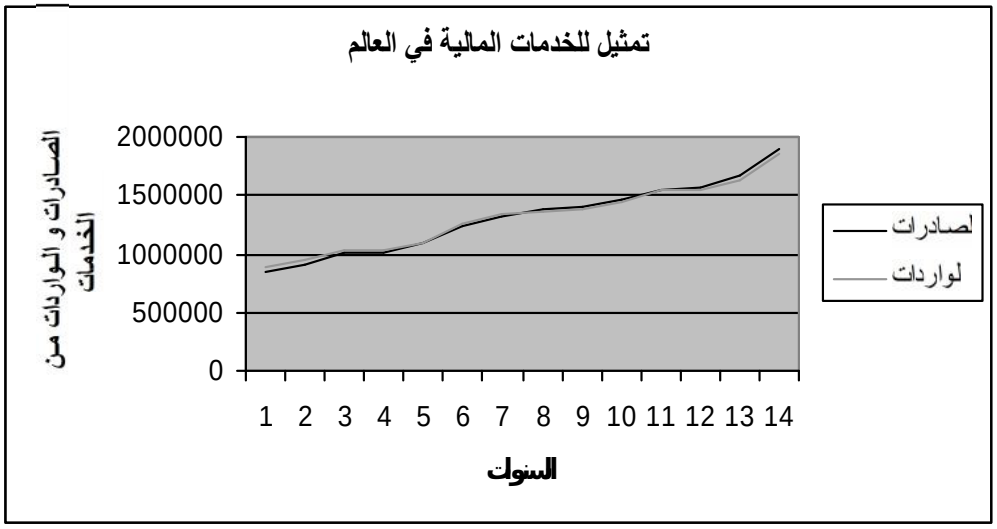

المصدر: معطيات من البنك العالمي، 2005 (www.worldbank.org)

من خلال البيان يلاحظ أن حجم التبادل في مجال الخدمات المالية من صادرات و واردات ما بين دول العالم يرتفع بشكل مستمر (أي أن منحنى كل من صادرا ت و واردات الخدمات المالية يرتفعان جنبا إلى جنب).

– في بداية التسعينات كان حجم التبادل منخفضا لا يتجاوز 10 ملايين دولار بالنسبة للصادرات و الواردات، و ما بين 1992 و 1993 تساوى حجم التبادل (الصادرات والواردات) عند مستوى 10 ملايين دولار، و بعد سنة 1994 (بعد إنعقاد جولة الأوروغواي و إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 التي تضمنت عدة إتفاقيات منها الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (GATS))، إتجه حجم التدفقات المالية ما بين دول العالم نحو الإرتفاع ليصل مستوى 15 مليون دولار سنة 2000 و أكثر من 10 مليون دولار في سنة 2003.

أما التمثيل البياني الموالي، فيبين تطور قطاع الخدمات المالية في الجزائر ما بين 1990 – 2004 :

التمثيل البياني (02): تطور قطاع الخدمات المالية في الجزائر ما بين (1990 – 2004)

الوحدة المعيارية: مليون الدولار

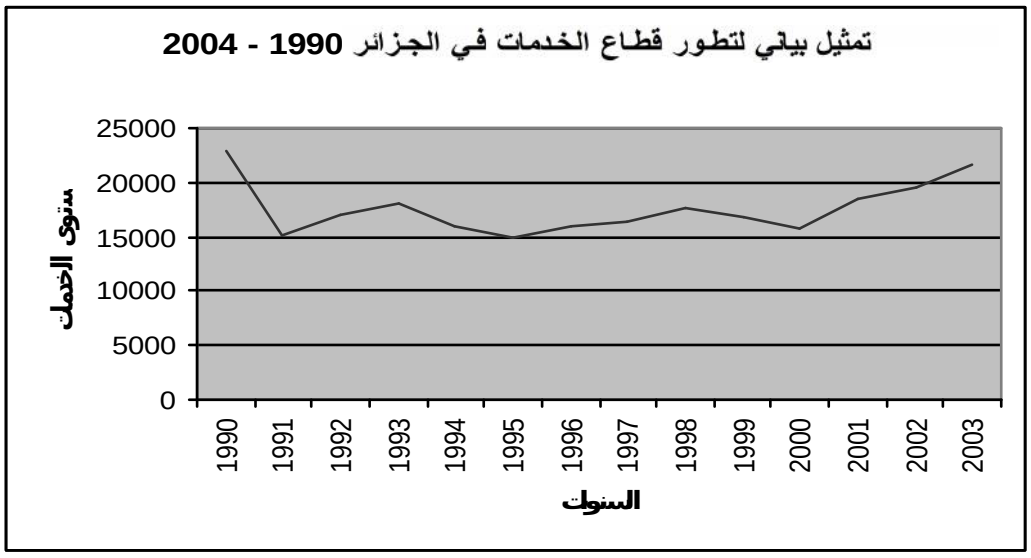

المصدر: معطيات من البنك العالمي،2005 (www.worldbank.org)

من خلال التمثيل البياني يلاحظ تذبذبا في مستوى تطور الخدمات في الجزائر في التسعينات، ففي عام 1990، كان يفوق 20000 مليون دولار، ثم إنخفضت هذه القيمة إلى 15000 مليون دولار عام 1991 و بقيت منخفضة إلى غاية عام 1995 (إنشاء المنظمة العالمية للتجارة)، بعدها بدأ قطاع الخدمات يتطور و يرتفع مستواه شيئا فشيئا ليتجاوز 25000 مليون دولار عام 2002، هذا ما يترجم الإنفتاح الذي عرفته الجزائر من إنتقال و تبادل للمعارف و الخبرات ما بينها و بين دول العالم.

3- إنعكاسات الإتفاقية على أعمال البنوك:

تخلق عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية العديد من التحديات أمام الكثير من الدول و كذلك أمام العاملين في المجال المصرفي، لذلك على البنوك التكييف مع هذا الوضع الجديد، و يتم ذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية تضاهي مثيلاتها في باقي دول العالم حتى تستطيع الصمود أمام المنافسين، و من أهم الإنعكاسات المترتبة على الدخول في الإتفاقية:

3-1- الإنعكاسات الداخلية:

يمكن تلخيص الإنعكاسات الداخلية فيما يلي:

تشبع السوق المصرفية المحلية:

إذا كانت السوق المصرفية المحلية لا تحتمل دخول المزيد من المصارف لتقديم خدماتها، هذا يعني وجود ما يعرف بالوفرة المصرفية التي تؤدي إلى خلق العديد من المشاكل، فوجود إفراط أو وفرة مصرفية معناه أن هناك العديد من البنوك تعرض خدماتها في سوق مصرفية محدودة، و للخروج من هذا الوضع فهي تحاول إحداث المزيد من الإندماج للكيانات المصرفية وخاصة الضعيفة منها و الغير قادرة على الصمود أما المنافسين.

عدم قدرة البنوك الصغيرة على الصمود:

لأن المنافسة المتزايدة تخفض من ربحية القطاع المصرفي و كذا حصته السوقية في تقديم الخدمات المصرفية فقد يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى تخفيض قدرة البنوك المحلية من الإستمرار في ظل أداء ضعيف.

-تدفع المنافسة إلى تحسين الأداء و البقاء في السوق و بالتالي تزداد الحاجة إلى التطور، الإبتكار، تحسين الإدارة، تعزيز القدرات التنظيمية و الإشرافية للسلطات النقدية مما ينعكس إيجابا على الخدمات المصرفية.

التعرض لبعض المخاطر السوقية:

تبين أن المخاطر الناتجة عن الأنشطة التقليدية أكبر منها في المشتقات بالإضافة إلى انخفاض معدلات الربحية في الخدمات التقليدية بالمقارنة مع الخدمات المصرفية الحديثة، و هذا ما دفع البنوك إلى تغير وجهات نظرها و تكريس أموال هائلة في البحث عن طرق جديدة و استعمال إستراتيجيات حديثة في توظيف مواردها المالية.

إفلاس البنوك الصغيرة:

قد يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى فشل و إفلاس بعض البنوك خاصة الصغيرة منها و هذا يخلق أزمة مصرفية نتيجة لفقد الأفراد لثقتهم في المصرف مما يؤدي إلى سحب ما لديهم من أموال و بالتالي

تتزعزع ثقة الأفراد في الجهاز المصرفي ككل و ما لذلك من آثار سلبية على الإقتصاد بأكمله.

-من خلال الإشراف و التنظيم المحكم للبنك المركزي و عمله المستمر على توجيه البنوك و تحديد المشكلات في بدايتها يمكن التغلب على هذا الخطر، و بالتالي يكون هناك الوقت الكافي لإتخاذ التدابير اللازمة للخروج بحلول تقي من تلك الأزمات قبل وقوعها، بالإضافة إلى ضرورة إلتزام البنوك بالنسب المالية المعروفة و التي حددتها لجنة بازل.

2-3- الإنعكاسات الخارجية:

يمكن تلخيص أهم الإنعكاسات الخارجية في التالي:

⇦ سيطرة خدمات البنوك الأجنبية:

يرجع التخوف من سيطرة خدمات البنوك الأجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية أساسا إلى كفاءة الموردين الأجانب أكثر من المحليين من حيث جودة و كيفية تقديم الخدمة للعملاء و هذا يعود للخبرة المكتسبة في هذا المجال؛ كما أنه ليس من الضروري أن تكون الخدمات المصرفية الأجنبية أفضل من الخدمات المحلية و حتى و إن كان كذلك فهو يؤخذ كحافز على المنافسة و بالتالي زيادة القدرة التنافسية للبنوك المحلية، و هذا ما يدفعها لتطوير خدماتها المصرفية و محاولتها لابتكار خدمات جديدة منافسة بالإضافة إلى إدخال تقنيات حديثة و متطورة في تعاملاتها البنكية.

أما فيما يخص حاجة البنوك المحلية لفترة زمنية حتى تتأقلم مع الأوضاع التنافسية، فإن تطبيق الإتفاقية يتم على مراحل مما يسمح لها بالتكيف تدريجيا.

⇦ سيطرة البنوك الأجنبية على الخدمات المربحة:

إن توجه خدمات البنوك الأجنبية إلى القطاعات المربحة في السوق فقط أو ما يعرف بالإختيار المفضل يعد من المخاطر، خوفا من عدم وصول الخدمات المصرفية إلى قطاعات أخرى. و لتفادي الوقوع في هذا الخطر على الدولة أن تحاول وضع سياسات و استراتيجيات و تدابير تحفيزية لمعالجة مثل هذه الأوضاع[1].

(1): طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص 34-35.

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية على المنظومة المصرفية الجزائرية

مما لا شك فيه أن تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على المستوى العالمي أمر من شأنه تحقيق العديد من المكاسب و إتاحة آفاق واسعة أمام تحفيز القطاع المصرفي؛ و يتوقف نصيب كل دولة من عائد تحرير تجارة الخدمات المالية على حجم هذا القطاع فيها و المزايا النسبية التي يتمتع بها و مدى قدرته على المنافسة.

إن إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية باعتبارها إحدى التحديات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري ستترك آثارا بارزة عليه، الأمر الذي يستوجب مواجهة هذه التحديات من خلال تعظيم المكاسب و التقليل من الإنعكاسات السلبية و تداعياتها.

1- الآثار المتوقعة على النظام المصرفي فيما يخص إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر إستراتيجية المواجهة الجدل القائم في البلدان التي تستعد إلى الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و إنطلاقا من واقع و طبيعة هيكل النظام المصرفي الجزائري تختلف التوقعات حول إنعكاسات إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري في جوانبها الإيجابية، كما أن توقيع الجزائر على إتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية ستترك آثار سلبية عليه و بخاصة على المدى القصير، و عليه يمكن حصر هذه الجوانب في الجدول التالي:

الجدول(05): الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على النظام المصرفي

الآثار الإيجابية	الآثار السلبية
- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى إنفتاح هذا القطاع و جعله أكثر كفاءة و تنافسية. - البنوك الوطنية على تطوير خدماتها للمحافظة على حصتها في السوق من خلال فتح المجال للمنافسة بين البنوك الوطنية و الأجنبية.	- المنافسة بين البنوك الوطنية و الأجنبية ستكون في صالح البنوك الأجنبية نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خبرة فنية و عمالة مؤهلة و تنوع خدماتها. - الواقع يشير أن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك

– دخـول المؤسسـات الماليـة الأجنبيـة إلى الأسـواق المحلية يسمح بنقل التكنولوجيا المصرفية بما يؤدي إلى تطوير الأساليب و الممارسات المصرفية و يتواكـب مـع أحـدث التقنيـات الحديثـة علـى الصـعيد العالمي. – تسـاهم المنافسـة في زيـادة كفـاءة تقـديم الخـدمات المصرفية و تحسين نظم الإدارة. – يؤدي تحرير الخدمات المالية و المصرفية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية، و تطوير النظم الإشـرافية و الرقابيـة و تحقيـق متطلبـات كفايـة رأس المال و دعـم الأساليب الرقابية في ضوء الإحتكاك و التواجـد الأجنـبي، و هـو أمـر مـن شـأنه زيـادة قـدرة البنوك الوطنية على مواجهة العولمة المالية. – إتاحة الفرصة أمام البنوك الجزائرية للتعرف على أفضل الأساليب الإدارية و المحاسبية و ذلك من خلال الخبرة التي تتمتع بها العمالة المصرفية الأجنبية بما يساعد على إعداد كوادر وطنية على مستوى عال من الكفاءة المصرفية. – يسمح إتفاق تحرير الخدمات المالية و المصرفية بتوسيع السوق المالي و المصرفي و يدفع البنوك الجزائرية للقيام بأعمال الصيرفة الشاملة و تقديم الخدمات المالية و الإستثمارية، بالإضافة إلى ما سوف تحمله تيارات التحرير و الإنفتاح على العالم الخارجي من أنواع الإبتكارات المالية التي لم تكن موجودة محليا. – يؤدي تحرير الخدمات المصرفية إلى تحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية و تطويرها إضافة إلى التحكم أكثر في التكاليف.	الخاصة و الأجنبية المنافسة. – تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية بما يمكنه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية من تقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسة الإقتصادية العامة للبلد. – تحرير الخدمات المالية و المصرفية قد يؤدي إلى إضعاف سلطات البنك المركزي الجزائري في توجيه السياسة النقدية و ضبط النشاط المصرفي. – البنوك الأجنبية التي تتواجد في السوق المصرفية الجزائرية تخدم فقط القطاعات المربحة، و خاصة قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الإقتصادية بمختلف أبعادها. – يؤدي فتح السوق المصرفية الجزائرية إلى تضخم البنية المصرفية و سوء توزيعها الجغرافي.

– رفع مستوى إدارة المخاطر بالبنوك الجزائرية و إختيار أفضل و أنجع الوسائل و أنسبها لعلاج الأزمات المصرفية و المالية. – يمكن البنوك الجزائرية من التواجد في الدول التي تقيم بها الجالية، و الإستفادة من إدخاراتها من خلال زيادة التحويلات المالية للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.	

المصدر: من إعداد الباحثة بتصرف من بعض المراجع.

وعلى هذا الأساس ، قد قامت الجزائر بتقديم عدة عروض للمنظمة العالمية للتجارة، و القطاعات المعنية بهذه العروض هي [1]:

- قطاع الخدمات التجارية.
- قطاع خدمات التشييد و الخدمات الهندسية بها و توزيع الخدمات.
- قطاع التعليم.
- قطاع خدمات البيئة.
- قطاع الخدمات المالية.
- قطاع الخدمات الصحية و الخدمات الإجتماعية.
- قطاع الخدمات المتعلقة بالسياحة و السفر.
- قطاع الرياضة و الثقافة و الترفيه.
- قطاع خدمات النقل.

مستوى إنفتاح السوق الجزائري من الخدمات:

õ **الوصول إلى الأسواق:** – الأسلوب 1: القيود الشاملة. – الأسلوب 2: القيود الشاملة.

– الأسلوب 3: بلا حدود. – الأسلوب 4: وفقا لإلتزامات أفقية.

(1): قاصب أحمد، " الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS): عروض الجزائر"، يوم دراسي لإستراتيجية الجزائر في التجارة الخارجية– المنتدى الجزائري للمواطنة و التجديد – وزارة التجارة، مقال مأخوذ من الموقع www.bank-of-algeria.dz ، ص 27.

2- الخيارات المتاحة للمصارف وفقا لإتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

تؤثر الخيارات المتاحة أمام المصارف للإنضمام لإتفاقية تحرير تجارة الخدمات على المصارف في الدول النامية و من بينها المصارف الجزائرية، حيث تتضمن الإتفاقية ثلاثة خيارات، **الخيار الأول** يتمثل في التحرير الكامل لقطاع الخدمات المصرفية و المالية أمام المنافسة الأجنبية، **الخيار الثاني:** يتمثل في القيود التي من الممكن أن تتضمنها جداول الإلتزامات وفقاً للقوانين، و اللوائح و السياسات المنظمة للعمل المصرفي و المالي في الدول ، أما **الخيار الثالث** فيشير إلى عدم الإلتزام بتحرير قطاع الخدمات المصرفية و المالية.

الخيار الأول:

يشير هذا الخيار إلى عدم فرض أية قيود في جداول الإلتزامات التي يتم تقديمها في هذا القطاع، أو بمعنى أدق السماح بالتواجد الأجنبي بكافة أشكاله المبينة في جداول الإلتزامات كما ورد في مسودة الإتفاقية، و من المتوقع في ظل هذا أن يكون الأثر على المصارف في الدول النامية ككل كما يلي [2]:

◄ السماح بقبول الودائع بكافة أشكالها (جارية – لأجل – إدخار): و التحرير هنا يسمح بالتعامل بأسعار الفائدة للمصارف التقليدية المحلية و الأجنبية (بالنسبة للودائع لأجل و ودائع الإدخار)، أما المصارف الإسلامية مثلا، فإنها تعمل على توزيع العائد المحقق فعلاً بالنسبة لودائع الإستثمار و الذي يعتمد في الأساس على ما هو محقق فعلا من أرباح.

◄ السماح بالإقراض بكافة أشكاله: و يشير الواقع هنا أيضاً إلى قيام المصارف التقليدية المحلية و الأجنبية بالتعامل بأسعار الفائدة الدائنة و المدينة، و بالتالي فإن عمليات الإئتمان و التسليف تقوم على أخذ فوائد محددة بالأجل، هذا بالنسبة لكل المصارف ماعدا المصارف الإسلامية، التي تتعامل وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي التي تمت إجازتها من قبل هيئات الرقابة الشرعية،و عائد التمويل في كثير من الأحيان يقوم على قاعدة الغنم بالغرم ،و هو يمثل الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية.

◄ أما الخدمات الأخرى التي تقوم بها المصارف و التي جاء تفصيلها في جداول الإلتزامات، كخدمات المدفوعات و تحويلات الأموال، و الضمانات و الإلتزامات و الإيجار لحساب البنك أو العملاء و غير ذلك، فلا يوجد إختلاف أو تعارض في تقديمها إذا لم تقم على مخالفة قانونية.

(1): عبد المنعم محمد الطيب: مصدر سابق، ص 23.

إن أثر التحرير الكامل على المصارف يتمثل في زيادة حدة المنافسة بينها و بين المصارف الأجنبية، و قد يؤدي ذلك إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه المصارف في الدول النامية. إذ تشير بعض الآراء إلى أن تحرير الخدمات المصرفية في بعض الدول النامية (مثل المغرب و تونس) تم بالفعل في السوق المصرفية، حيث سمح للبنوك الأجنبية و أعطى لها الحق في فتح فروع لها في تلك الدول، و أتيحت لها حرية التعامل بالعملة المحلية بجانب النقد الأجنبي.

إن أحد أهم الإفرازات الإيجابية لهذا الخيار يتمثل في سعي المصارف الأجنبية على تقديم خدمات مصرفية شابهة للخدمات المقدمة في المصارف المحلية، بهدف إستقطاب عملاء هذه المصارف، كما أن التحرير الفوري للخدمات المصرفية يزيد من درجات المنافسة محلياً، و تبقى قدرة المصارف على المنافسة في تخفيض التكاليف و تقديم الخدمات المصرفية بصورة أفضل، هذا بالإضافة إلى ضرورة قيامها بتطويرالأنشطة المصاحبة التي تتطلب إستخدام الأساليب المتطورة من تقنيات و خلافه.

و إذا نظرنا إلى هذا التحرير من زاوية أخرى فقد يكون مؤداه إنتقال هذه المصارف بتقديم خدماتها المصرفية المحلية إلى الدول الأعضاء في منظمة التجارة، مما يؤدي إلى إتساع نشاط المصارف المحلية و يساعدها على تحقيق أهدافها، إلا أن الواقع يشير إلى ضعف التمثيل الخارجي لمصارف الدول النامية (خاصة العربية منها)، مما يقلل من الإستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات خارجياً [1].

الخيار الثاني:

يستند هذا الخيار على تقييد بعض الخدمات المصرفية، من خلال القوانين و اللوائح و السياسات و القرارات السارية في هذا القطاع، و التي تصدر من السلطات التشريعية و النقدية و ما يرتبط بها من توجيهات ذات صلة بالقطاع المصرفي و المالي لكل دولة (من بينها الجزائر). إلا أن هذه القيود سوف تكون لفترة مؤقتة يتم بعدها التحريرالكامل للخدمات المصرفية، و إزاء ذلك سوف تنعم كل المصارف بفترة حماية مؤقتة (و لبعض الأنشطة المصرفية) بما يمكنها من تقوية نفسها مؤسسياً و تنظيمياً و تقنياً بهدف الإستعداد للمنافسة الخارجية بكافة أشكالها.

(1):عبد المنعم محمد الطيب، نفس المرجع، ص 24.

الخيار الثالث:

وفقاً لهذا الخيار لا تتعهد الدولة بفتح قطاع الخدمات المصرفية أمام المنافسة الأجنبية في الوقت الآني مستفيدة من فترة السماح التي تتيحها الإتفاقية للدول النامية، و تأسيساً على ذلك فإن كل المصارف التقليدية و غيرها تتوفر لها الحماية لفترة زمنية قادمة.

و قد يكون هذا الخيار في صالح مصارف الدول النامية بإعتبار أنها مؤسسات حديثة مقارنة بمثيلاتها التقليدية (المتقدمة)، إلا أنه يجب على الدول التي تأخذ بهذا الخيارالإستفادة من هذه الحماية بتنظيم و ترتيب أوضاعها داخلياً و خارجياً بما يجعلها مؤهلة تماماً للمنافسة في الوقت المحدد.

كما أن لهذا الخيار آثار سالبة، و لك في حالة عدم تهيئة المصارف و إستعدادها للصمود أمام المنافسة الأجنبية، نتيجة لعدم الإهتمام أو عدم القدرة على المواكبة، و بالتالي قد تواجه هذه المصارف منافسة حادة نظراً للتطورات التقنية و التكنولوجية التي تطبقها المصارف التقليدية الأجنبية خلال فترة الحماية الممنوحة، مما يؤدي في النهاية إلى زوال و ضعف تلك المصارف غير القادرة على المنافسة في السوق المصرفية العالمية.

3- التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية في ظل إتفاقية تحرير الخدمات المصرفية:

هناك العديد من التحديات التي تواجه المصارف العربية و العالمية في ظل إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، لعل من أهمها ما يلي [1]:

المنافسة:

إن تحرير القطاع المالي و المصرفي، يعني إزالة التنظيمات و الإجراءات التي تحد من المنافسة، و التي تمنع قوى العرض و الطلب في السوق من تحديد أسعار و كميات الخدمات المالية. كما أن عولمة التجارة في الخدمات المالية تهدف إلى إزالة التمييز في المعاملة بين الموردين للخدمات الأجانب و المحليين، و تجدرالإشارة إلى أن العولمة و التحرير مرتبطان و ليس بالضرورة متلازمان، فيمكن لدولة أن تحرر نظمها المالية و المصرفية و أن تحتفظ في الوقت نفسه بأسواقها المالية مغلقة أمام المنافسة الأجنبية كما هو الحال في اليابان، و قد تكون الأسواق المالية منفتحة أمام المنافسة الخارجية، و لكنها تخضع لدرجة عالية من التنظيم مثل الأسواق المالية في الولايات المتحدة. و عليه فإن تحرير الخدمات المالية و المصرفية يتطلب توافر عددا من الشروط من بينها:

(1): عبد المنعم محمد الطيب، مرجع سابق، ص26.

– إزالة التحكم في سعر الفائدة في المصارف التقليدية (و يمكن النظر إلى هذا الجانب من وجهة نظر المصارف من خلال تحرير هوامش التمويل المصرفي).

– خصخصة المنشآت المملوكة للقطاع العام (و تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الدول مثل الجزائر المصارف و المؤسسات المالية تساهم فيها الحكومة).

– تخفيض الإتجاه الإداري للإقراض بواسطة الحكومة.

– إعطاء حق الدخول لموردين جدد في قطاع الخدمات المالية.

– إستقرار البيئة الإقتصادية الكلية و ذلك لجني الفوائد المرجوة من التحرير[1].

إن فتح الأسواق المصرفية و المالية في الدول النامية أمام المصارف و المؤسسات المالية الأجنبية قد ينتج عنه تغيرات جذرية في الصناعة المصرفية المحلية، فلابد من الإدراك أيضاً بأن فتح الأبواب أمام تلك المؤسسات سوف يسمح أيضاً للمصارف في الدول النامية بالمنافسة بدون قيود في الأسواق العالمية.

إن المصارف الأجنبية لها ميزة كبيرة على المصارف العربية من حيث الحجم و الخبرة و تغطية الأسواق مما يعرض تلك المصارف لمنافسة شديدة. لذلك فإن بقاء هذه المصارف في ظل إتفاقية الخدمات المصرفية مرهون بقدرتها على زيادة كفاءتها و تحسين أدائها [2].

إن إدخال المصارف العربية إلى الساحة العملية، ضمن إطار المنافسة الحرة يتطلب دوراً متكاملاً يقوم به مؤيدي هذه المصارف و الحكومات و المصارف المركزية في الوقت الآني، بهدف التهيؤ للمنافسة في صورتها النهائية.

التشريع ، الرقابة و إدارة المخاطر:

إن المصارف في الدول النامية (منها العربية) تواجه تحديات مرتبطة بمجالات التشريع و الرقابة، و أساليب الإدارة، و إدارة المخاطر في ظل إتفاقية تجارة الخدمات المصرفية، و لا يمكن مواجهة تلك التحديات بدون بذل مجهود مركزمن قبل المؤسسات المالية لهذه الدول، و ذلك من خلال التعاون مع السلطات المشرفة على التنظيم و الرقابة على المستويين الوطني و الإقليمي، و دون إغفال لدور جهات التشريع و التنظيم الدولية.

و مما يجدر ذكره أن المصارف في الدول النامية تواجه نفس المخاطر التي تواجهها المصارف الأجنبية مثل

(1): عبد المنعم محمد الطيب، مرجع سابق، ص27.

(2): عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و إقتصاديات البنوك، مرجع سابق ، ص 135.

الصدمات الخارجية و سوء الإدارة، و ما يترتب على ذلك من تأثير على الملاءة و الربحية. كما أنها تواجه أيضاً مخاطر إستثمارية، حيث أن المشاريع هي أهم مصدر للعوائد بالنسبة للمودعين و المستثمرين، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التأكد من أن المصارف في الدول النامية تملك الخبرة و المقدرة الكافية في مجالات إختيارالمشاريع و تقييمها و متابعتها و مراجعتها، و في كل هذا تأكيد على أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الجهات الرقابية.

القصور في تطوير المنتجات المصرفية:

بالرغم من أن سوق الصيرفة في الدول النامية قد شهد قفزات نوعية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المصرفية، إلا أن المنتجات المصرفية في الدول النامية كماً و نوعاً لا تزال في بداية الطريق.

إن الصيرفة في الدول النامية تتبع الصيرفة التقليدية من حيث أن كثيرمن المنتجات في الدول النامية،ما هي إلا منتجات أجنبية معدلة لتتوافق مع الضوابط المحلية. و ما لم تصل الصيرفة المصرفية في الدول النامية إلى مرحلة الإبداع و التحديث عن طريق منتجات تحمل طابع الإبتكار و الإستقلالية عن المنتجات الأجنبية القائمة، فإنها ستظل قاصرة و غير قادرة على المنافسة، و هذا الأمر يتطلب إتخاذ خطوات إيجابية في هذا الإتجاه مثل:

- وجود مراكز بحث متخصصة و توفير الدعم المادي و البشري لها، لإجراء بعض الدراسات والبحوث التطبيقية، وتطوير منتجات مصرفية محلية منافسة للمنتجات الأجنبية القائمة في السوق.
- عدم إقتصار دور الهيئات الشرعية في المصارف على الرقابة، و إنما يرى كثيرون فيها أملاً في أن تقود عمليات الإبداع و التطوير في المنتجات و الآليات المصرفية في هذه المصارف.
- إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعاً من التكافل و المساندة بين المصارف في الدول النامية للإرتقاء نوعيا بالصيرفة في الدول المتقدمة.

المبحث الثاني: متطلبات التحرير المصرفي

المطلب الأول: شروط نجاح التحرير المصرفي و مبادئه و ركائزه

1- شروط نجاح التحرير المصرفي: هناك أربعة شروط أساسية[1] يحددها مؤيدو التحرير المصرفي لإنجاح هذه السياسة:

أولا: توافر الإستقرار الإقتصادي العام: يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى إنخفاض قيمة العملة و إرتفاع سعر الفائدة ما يساهم في إضعاف النظام المصرفي [2] و يعرقل النمو الإقتصادي؛ إذ من أهم ركائز الإستقرار الإقتصادي العام وجود معدل التضخم منخفض.

و من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي العام، يجب إتخاذ عدة إجراءات تمكن من التنسيق بين السياسات الإقتصادية و سياسة التحرير المصرفي:

♦ **الإجراءات الوقائية**: تصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام المصرفي، و تتخذ عادة قبل وقوع الأزمات المصرفية بتصميم هياكل قانونية و تنظيمية لحماية المودعين و الحد من المخاطر المالية..

♦ **الإجراءات العلاجية**: تتخذ عادة بعد حدوث الأزمات المالية، و تكون على شكل تأمين على الودائع، إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية لحماية حقوق المودعين و حقوق الملكية الحكومية، كما يتدخل البنك المركزي عن طريق الإقراض لتوفير السيولة النقدية و القيام بإجراءات التصفية..

من أجل إنجاح الإصلاح المصرفي، لابد من تفعيل سياسة التحرير المصرفي، كما يشترط توفر الإستقرار الإقتصادي العام المتمثل في إستقرار الأسعار و التقليل من مدى رفع معدلات الفائدة، و بالتالي التحكم في معدل التضخم الذي يؤثر على النظام المالي.

(1): بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية- واقع و تحديات- جامعة الشلف، 14- 15 ديسمبر 2004 ، ص478.

(2): طارق عبد العال حماد، التطورات الإقتصادية العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، ، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، مصر،2001 ، ص41.

ثانيا: توافر المعلومات و التنسيق بينها: تخص المعلومات تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين و المستثمرين و معلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الإستثمار و العائد المتوقع و بالتالي تحقيق المصلحة العامة.

ثالثا: إتباع التسلسل و الترتيب في مراحل التحرير المصرفي: إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي، يجب أن تبدأ من المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي و المالي، بحيث:

- القطاع الحقيقي يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفق قوى السوق و فرض ضرائب مباشرة و غير مباشرة بطريقة عقلانية على المؤسسات و رفع الدعم على الأسعار و تطبيق سياسة الخوصصة.
- القطاع المالي و المصرفي يتم فيه عدم وضع رقابة و قيود على تدفق و إنتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير.

ثم ينتقل إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي و المالي، بحيث:

- في القطاع الحقيقي: رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية و تسهيل التحويلات المالية لخدمة أغراض التجارة الخارجية.
- في القطاع المالي و المصرفي: رفع الرقابة على تدفق و إنتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدلى القصير.

رابعا: الإشراف الحذر على الأسواق المالية: يخص التدخل الحكومي لإنجاح سياسة التحرير المصرفي، حيث يحدد المشرفون أدوار كل من المدير و مدراء الأعمال لضمان الشفافية و تحليل المخاطر المحتملة، و كذلك أدوار المراجعين الخارجيين في إعداد التقارير الموضحة للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية و المصرفية. و يهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المالية، إلى مكافحة التسيب عن طريق الإهتمام بمواجهة الأخطار و ضمان الشفافية.

كما تساهم هيئات الإشراف على المؤسسات المالية على تنفيذ الإشراف و تسهيل تدفق المعلومات، و التنسيق بين أنشطة إصدار القرار.

خامسا: رقابة صارمة على القطاعات العمومية: تقتضي عملية التحرير المالي و المصرفي إلغاء كل أنواع التدخلات في القطاع المصرفي من أجل تمويل العجز المالي للدولة.

سادسا: الإنضباط المالي: الذي يضمن تخفيض الديون الحكومية لمواجهة الضغوط التضخمية بسبب تمويل العجز في الموازنة.

2- مباديء التحرير المصرفي: تقوم عملية التحرير المالي و المصرفي على مبدأين [1]:

- **المبدأ الأول**: تمويل المشاريع بإستعمال القروض المصرفية بالتوفيق بين الإدخار و الإستثمار عن طريق معدلات الفائدة (برفعها للإدخار و خفضها للإستثمار).
- **المبدأ الثاني**: تحديد سعرالفائدة في السوق بالإلتقاء بين عرض الأموال و الطلب عليها للإستثمار، عن طريق الملاءمة بين الإستهلاك و الإنفاق الإستثماري، و عليه زيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الإستثمار، و بالتالي زيادة النمو الإقتصادي.

3- ركائز التحرير المالي و المصرفي:

توصل الإقتصادي Fry (1997)، الذي تمم أعمال Mc Kinnon و Shaw، إلى اشتراط خمسة ركائز لنجاح أي تحرير مالي و مصرفي. و تتمثل أهم هذه الركائز في [2]:

- إطار قانوني ملائم من أجل مراقبة البنوك التجارية.
- مستوى مقبول فيما يخص الأسعار.
- مستوى مقبول من الدين لتجنب الأزمات التضخمية.
- جو منافسة ملائم فيما بين البنوك التجارية.
- نظام ضريبي محكم و عادل.

(1): بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، مرجع سابق، ص477.

(2): محمد بن بوزيان – فتحي بلدغم، " التحرير المالي و البنكي و التنمية الإقتصادية "، الملتقى الدولي حول السياسات الإقتصادية في الجزائر – الواقع والآفاق – جامعة تلمسان، 29- 30 ديسمبر 2004، ص04 .

المطلب الثاني: إجراءات التحرير المصرفي و نتائجه

1- إجراءات التحرير المصرفي: تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، أو لتحسين البنية الأساسية و تطوير الأسواق المالية، أو لدعم عملية التنظيم الواعي و الهيكل التنظيمي. و على العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية [1]:

- زيادة إستقلالية المؤسسات المالية.
- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة كالسقوف الإئتمانية و الإحتياطي القانوني.
- تقليل الحواجز أمام الإنضمام للسوق و الإنسحاب منه.
- التقليل من تدخل الدولة في منح الإئتمان و تخفيض القيود المباشرة عليها.
- إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة و تحويلها للقطاع الخاص.
- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها و إزالة السقوف المفروضة عليها.
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين.
- إعادة تكوين رأس المال المصرفي.
- إطلاق الرسوم و العمولات.
- تحرير الإعتمادات و الإحتياطات الإلتزامية: الحد من الإعتمادات للقطاعات الأخرى و توجيه الإئتمان.

2- نتائج التحرير المصرفي: تجدر الإشارة إلى أن لعملية التحرير المالي و المصرفي نتائج إيجابية من جهة و أخرى نتائج سلبية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

(1): عبد الغني حريري، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، رسالة دكتوراه، جامعة الشلف، 2006-2007، ص49.

الجدول(06): نتائج التحرير المصرفي

النتائج الإيجابية	النتائج السلبية
– ظهور العولمة المالية و المصرفية. – التحرير المالي و المصرفي يسمح بنجاعة و كفاءة كبيرة للإدخار العالمي. – التحرير المالي و المصرفي يسمح بتنويع مرتفع في الموجودات الدولية. – التحرير المالي و المصرفي يسمح للعديد من دول العالم بالتخفيف من قيود التوازن الخارجي.	– فقدان الإقتصاديات المحلية لإستقلاليتها. – تقلبات أسعار الصرف. – التعرض لمخاطر نظمية و مخاطر المضاربة. – نشوب أزمات مالية و مصرفية خطيرة و متنوعة. – أنظمة تحليل و إدارة و رقابة المخاطر الداخلية ضعيفة بالمصارف. – الإشراف الرسمي غير مناسب و غير ملائم. – الإفصاح غير الملائم للمعلومات. – ذعر مالي يؤدي إلى غلق، سيطرة أو شراء من طرف قطاع عام أو مؤسسات مالية. – غلق، إندماج، شراء أو تدخل خارجي (عادة ما يكون مقرضون) على المستوى العالمي.

المصدر: من إعداد الباحثة بتصرف من بعض المراجع.

3- موقف الجهاز المصرفي الجزائري من التحرير المالي:

إعتمدت السياسة الإقتصادية بعد الإستقلال على مخططات إستثمارية مركزية ممولة بأموال عمومية، فكانت تعمل على تخصيص الموارد بصفة إدارية، و على نظام مركزي للأسعار. ولم تكن القروض الموجهة لتمويل القطاع العام تخضع لمعدلات السوق، و بالتالي ألغيت كل المتغيرات النقدية و المالية، و أصبحت البنوك مجرد مصارف للمؤسسات العمومية و بتوقيع الخزينة.

إن الوضعية التي عاشتها الجزائر أدت إلى تدهور جل المؤسسات الإقتصادية، و عليه كان التفكير في تطبيق إصلاحات إقتصادية؛ بدأت هذه الإصلاحات مع صدور قوانين إستقلالية المؤسسات إبتداءاً من سنة 1988، عن طريق تحرير الأسعار، و بتخفيض تدريجي للتدعيم، و بالتالي كان التفكير في التحرير الإقتصادي.

طُبقت سياسة التطهير المالي نظرًا للمشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسات العمومية، من أجل إمتصاص مديونيتها من طرف الخزينة العمومية، التي لم تكن إمكانياتها تسمح بذلك خاصة بعد إنخفاض أسعار البترول، كما كان يجب الإهتمام بالجهاز المصرفي لتعزيز الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية، لهذا صدر قانون النقد و القرض في أفريل 1990، كوسيلة لإعادة النظر في عمل و سيرورة البنك المركزي، الذي أصبح المراقب الوحيد للقطاع المصرفي، مع وجود سلطة في ميدان النقد و القرض ، هي مجلس النقد و القرض CMC.

يعتبر قانون النقد و القرض كبرنامج طموح للإصلاحات، خاصة في مجال الوساطة المالية، و إعادة هيكلة القطاع المصرفي، فهو يعمل على نزع الإحتكار و إرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي [1].

كما ساهم قانون الرأسمال السلعي للدولة (La loi sur les capitaux marchands de l’état) في جعل البنوك كمؤسسات إقتصادية عمومية (EP)، و كبنوك إبتدائية، و تجارية خاضعة للقانون التجاري.

ويعتبر قانون النقد و القرض في الجزائر أساس وبداية الإصلاح الإقتصادي، و منه الإصلاح المصرفي، حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية، مع الأخذ بعين الإعتبار مبدأ العولمة المصرفية (المالية) التي تكرست عبر برنامج التعديل الهيكلي.

(1): بن طلحة صليحة. معوشي بوعلام ، مصدر سابق ، ص484.

ثم تدعمت القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي، خاصة مع توقيع إتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، لإقامة سياسة نقدية أكثر صرامة، و عليه زادت القيود على النظام المصرفي لاسيما مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، و إستعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة كما طبقت سياسات تسييرية، أهمها :

- سياسة السوق المفتوحة مع تسيير حيوي و ثبات معدل إعادة الخصم.
- نظام الإجراءات الوقائية، خاصة على مستوى الأموال الخاصة تصنيف الحقوق و المؤونات، و كذلك توزيع المخاطر، حيث أن مجموعها لا يتعدى 12.5 مرة قيمة الأموال الخاصة بالبنك.
- سياسة إنتقائية لإعادة التمويل.
- مراقبة القروض بإعادة توجيه التمويل.

على العموم ، فإن مشاكل الخدمات المصرفية تخص إمكانية تسييرها التي تتميز بـ :

- عجز في التسيير، يخص التأطير و التنظيم وملاءمة التغيير.
- عدم القدرة على تقدير المخاطر و مواجهتها من البنوك.
- غياب أو نقص نظام المعلومات و التسويق و المواصلات.
- غياب المنافسة.
- تأخر في التحديث و خاصة التكنولوجي.

كل هذه السياسات المطبقة على الجهاز المصرفي الجزائري، تؤكد على وجود تدخل حكومي صارم و مراقبة مستمرة من البنك المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية و المالية، و صعوبة و تخوف من تحريرالقطاع المصرفي، حيث تخضع البنوك في سير عملها إلى الرقابة من طرف:

- الدولة ، بصفتها مالك، سلطة، و عون إقتصادي.
- البنك المركزي، كسلطة تسيير و مراقبة.

يواجه الجهاز المصرفي الجزائري كل هذه التحديات ، إذ يمكن القول أن الأزمة في الجزائر ليست مالية، بل هي أيضا أزمة أنظمة..

المطلب الثالث: العلاقة بين التحرير المصرفي و الأزمات المصرفية

تحدث الأزمات المصرفية عادة عندما تتراكم نقاط الضعف في النظام المصرفي، و التي تكون إما ذات:

- طبيعة دورية conjoncturelle كمشاكل السيولة مثلا،
- أو ذات طبيعة هيكلية structurelle كحدوث إختلال في الميزانية، و التي تؤدي عادة إلى إفلاس معظم البنوك.

و الشكل التالي يبين العلاقة بين التحرير المالي و المصرفي و الأزمات المالية الحاصلة:

الشكل(06): العلاقة بين التحرير المالي و المصرفي، المضاربة و الأزمات المصرفية

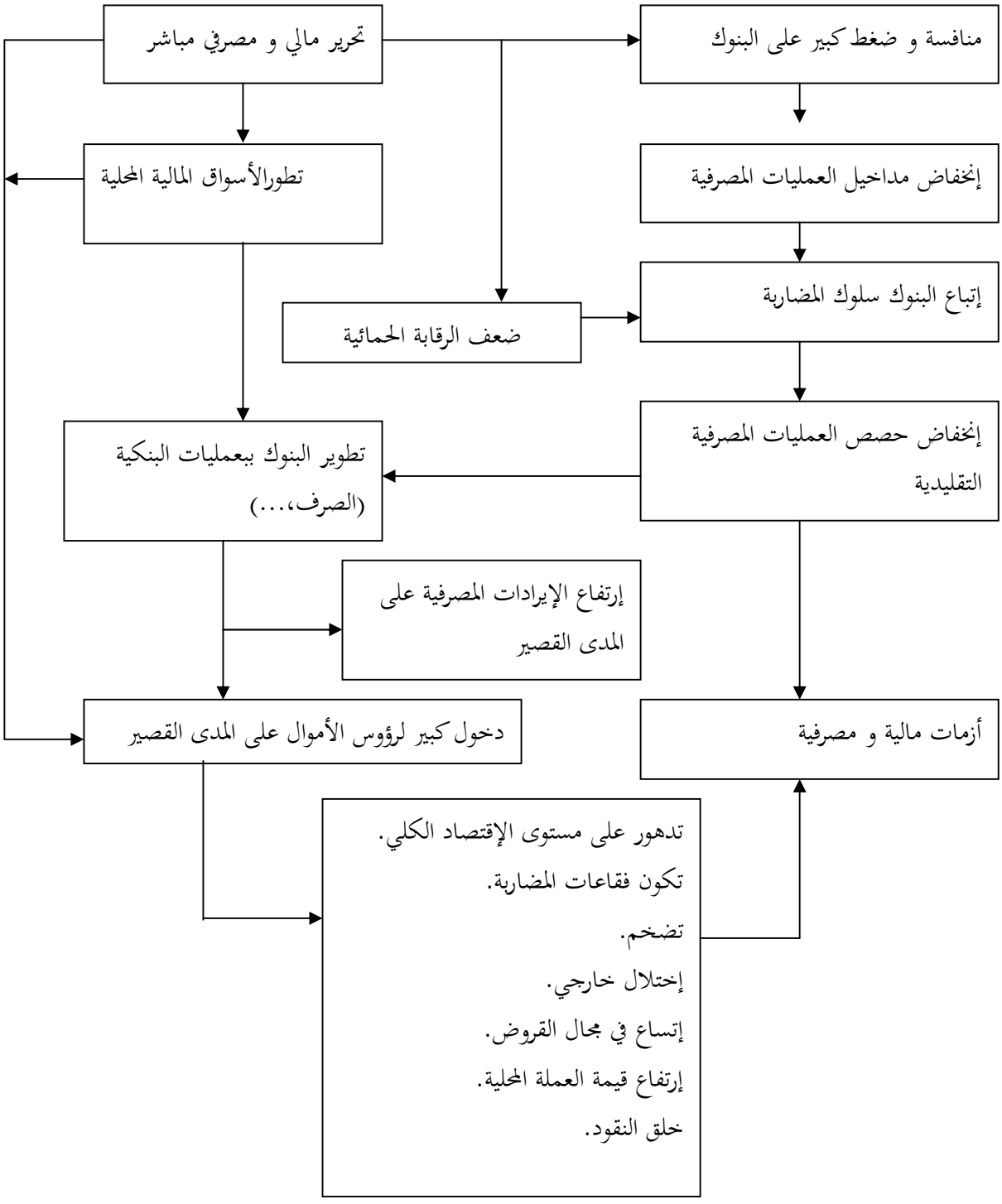

Source: L. Miotti - D.Plihon :« Libéralisation financière, spéculation et crises bancaires », article publié dans Economie internationale,N°=85,1er trimestre2001,p: 15.

- **خلاصة الفصل:**

رأينا مما تقدم أنه بات من الأولويات إصلاح و تحرير و تحديث نظامنا المالي و المصرفي، كما يجب القيام بإجراءٍ تشريعي يوضع أساساً لتقديم أنواع جديدة من الخدمات و الوسائط المالية. و من بين دوافع التقدم الإستفادة من مباديء، إجراءات و مزايا التحرير و الإنفتاح على العالم؛ لذلك فإن أفضل الطرق من أجل جذب الدعم الدولي تكون من خلال سياسة المشاركة مع منظمة التجارة العالمية بالنسبة لقطاع الخدمات المالية أي الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الغاتسGATS).

كما يجب ضمان قوة و استقرار القطاع المالي لتحقيق النمو و التنمية، حيث تحتاج الكثير من البلدان النامية، و من بينها الجزائر، ضمان أن تكون مؤسساتها الضرورية و هياكلها التنظيمية و أطرها القانونية في إطارها المناسب لترافق خطوات التحرير المالي و المصرفي، ذلك من خلال تطبيق المباديء و الشروط المتعلقة به، إضافة إلى الإلتزام بمقررات المنظمة العالمية للتجارة لأنها تمثل مساهمة أساسية لضمان إستقرار الأنظمة المالية، و خاصة تلك المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات.

و في ضوء ذلك، ينتهي الفصل الثاني بأن تكون أولويات أي دولة مقدمة على التحرر و الإنفتاح (مثل الجزائر) تهيئة نظامها المالي و المصرفي من أجل أن تستطيع مواجهة ما تفرضه تحديات العولمة من خلال عملية التحرير المالي و المصرفي، و لا يكون ذلك إلا بإحداث إصلاحات و تعديلات على الجهاز المصرفي المحلي، و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي من خلال تناول النظام المصرفي الجزائري جراء الإصلاحات التي مسته و واقع الخدمات المصرفية المقدمة فيه.

الفصل الثالث

- **مقدمة:**

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الإقتصادية و أكثرها تأثرا و استجابة للتطورات الإقتصادية العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة و التي تمثلت أهم معالمها في موجة التحولات و التغيرات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية و المصرفية الدولية، و التي كان في صدارتها الإتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود و إزالة المعوقات التشريعية و التنظيمية خاصة بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة في منتصف التسعينات من القرن الماضي و التوجه نحو البنوك الشاملة و الإندماجات المصرفية و التوسع في استخدام المعاملات المصرفية الإلكترونية و تبني إدارة الجودة الشاملة و الخوصصة...، و التي انعكست بشكل واضح على الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم..

و يتكون النظام المصرفي لاقتصاد ما من البنك المركزي و البنوك التجارية و من المؤسسات المالية و النقدية، و يحتل البنك المركزي الصدارة بحكم وظائفه و علاقته بالسياسة الإقتصادية العامة، أما البنوك التجارية فهي مؤسسات متعددة الوظائف تحتل المركز الفعلي بالنسبة للنشاطين النقدي و التمويلي.

و تماشيا مع ما فرضته الأوضاع العالمية أجرت الجزائر العديد من الإصلاحات المالية و المصرفية إبتداءا من سنوات السبعينات، و التي لم تشمل فقط الجانب الحقيقي بل شملت كذلك إعادة هيكلة البنوك و المؤسسات.

و في ظل هذه التغيرات و من خلال هذا الفصل سنحاول إلقاء نظرة عامة على الجهاز المصرفي الجزائري و تطوراته إضافة إلى واقع الخدمات فيه من خلال ثلاثة مباحث هي على التوالي:

- **المبحث الأول:** عموميات حول الجهاز المصرفي الجزائري.
- **المبحث الثاني:** تطورات و إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري.
- **المبحث الثالث:** الخدمات المصرفية في المصارف الجزائرية.

المبحث الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي الجزائري

المطلب الأول: ماهية الجهاز المصرفي الجزائري

1- نشأة الجهاز المصرفي الجزائري:

يعتبر النظام المصرفي في الجزائر إمتداد للنظام الفرنسي، و تميز بوجود شبكة بنوك هي الأكثر تطورا من أية مستعمرة فرنسية أخرى وكان هناك بنك إصدار أيضا، و كانت وظيفته خدمة الإقتصاد الوطني، دون أن تكون له كل الحقوق التي تمثلها في الدول ذات السيادة. و بجانب البنوك الخاصة كانت هناك بنوك تابعة للقطاع العام إضافة لفروع بنوك فرنسية خاصة و عامة و مختلطة و خلال حرب التحرير أضيف بنك التنمية.

أما بعد الإستقلال أحدثت بعض التغيرات في النظام المصرفي نذكر من بينها ما يلي[1]:

1- **تغيرات مالية:** تمثلت في سحب الودائع و هجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين.

2- **تغيرات سياسية و اقتصادية:** تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة و التطلع لبناء اشتراكية و الإنفتاح على العالم الخارجي.

3- **تغيرات إجرائية و إدارية:** تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك.

4- **تغيرات قضائية:** تمثلت في تغيير مقرات المصارف و توقفها عن العمل.

---

(1): فريدة يعدل، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص51.

2- مميزات الجهاز المصرفي الجزائري:

لكل نظام مصرفي خصائص تميزه عن نظام آخر، و هذه الخصائص هي كالتالي [1]:

- تعود ملكية النظام البنكي بما فيه البنوك التجارية إلى الدولة: حيث أن السيطرة على رؤوس أموال البنوك يسمح بالسيطرة على سياستها و أدائها، كما يتيح فرصة توجيهها حسب الأهداف التنموية العامة التي تضعها السلطات العمومية، كما أن هذا التوجه أيضا يخضع للمذهب الإقتصادي.
- تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العاملة: فنجد أن الخزينة تتدخل في منح القرض كما لو كانت بنكا، و البنك المركزي يتدخل أيضا بطريقة مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي، و أن البنوك التجارية تتدخل في منح القروض لقطاعات هي من إختصاص بنوك تجارية أخرى، هذا التداخل ولد الغموض على مستوى نظام التمويل، و أدى إلى تراكم المشاكل و التناقضات.
- خضوع النظام البنكي الوطني لقواعد التنظيم و آليات الأداء المماثلة لنظام الإقتصاد الإشتراكي، و هذا ينعكس من جهة، على الدور الذي تقوم به السلطات العمومية في تحديد صلاحيات المؤسسات العاملة في هذا النظام بطريقة إدارية. و من جهة أخرى على الدور المتعاظم الذي تلعبه السلطات العمومية بواسطة الخزينة في مراقبة التدفقات النقدية لهذا النظام و توجيهها بطريقة إدارية أيضا.
- تعاظم دور الخزينة و هيمنتها على النظام البنكي: فهي تعتبر السبب الأول في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي، كما تتكفل بتوزيع القرض، و أصبح يتميز بالسلبية المفرطة على مستوى الإدخار، أو على مستوى توزيع القرض و رسم السياسات الإقراضية، كما أن البنك المركزي لم يكن رأسا حقيقيا للنظام النقدي، حيث أن إصدار النقود و مراقبة السياسات الإقراضية تتم دون إرادة حقيقية منه.
- التركز البنكي: هي ظاهرة الأكثر إنتشارا في الدول العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، و المقصود بها هو سيطرة عدد محدود من البنوك على السوق المصرفية، و هذا ما ينتج عنه إنخفاض في المنافسة، ففي الجزائر على الرغم من دخول القطاع الخاص إلى النظام البنكي الجزائري و إقتحامه،

(1): عبد الحليم فضيلي، الإصلاح المالي و المصرفي: المسار و الأولويات، برنامج نت- منتدى المال و الأعمال- قسم البرامج المالية و الإدارية، 2008 ، ص02.

- و رغم أن عملية خوصصة البنوك مطروحة الآن بحدة أكثر من أي وقت مضى، إلا أن القطاع العمومي لا يزال يمارس إحتكارا شبه كلي على نشاطات الوساطة و الخدمات المصرفية [1].
- توزيع القرض من طرف البنوك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة: أي ليس هناك ضمانات بالمعنى الكلاسيكي، هذا ما ولد بعض التراخي في دراسة و متابعة و مراقبة عملية القرض، نتج عنه تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي للبنوك و المؤسسات، و حتى التوازن المالي الداخلي للبلاد[2].
- خضوع الإستفادة من القرض إلى عملية التوظيف المسبق الوحيد: فالبنوك لا يمكنها منح القروض وفق الفرصة المـ ـة، إنما يمكنها منح القروض فقط للمؤسسات التي وطنت عملياتها المالية في هذه البنوك ، حتى و لو كانت هذه المؤسسات لا تستجيب للمعايير و المقاييس الكلاسيكية المعمول بها في الأنظمة البنكية، كما أن البنوك و المؤسسات ليست المخيرة بعملية التوظيف، ذلك لأن المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة.
- النشاط البنكي يقوم على مبدأ التخصص: أي أن كل بنك يتكفل بتمويل مجموعة من فروع الإقتصاد الوطني، و ليس له الحق في تمويل فروع من إختصاص بنوك أخرى.
- النظام البنكي هو نظام ذو مستوى واحد: بمعنى أن البنك المركزي و البنوك التجارية تقع على مستوى واحد، و لا يملك البنك المركزي عمليا سلطة على سلوك هذه البنوك.
- عدم الفعالية المالية: و تقاس هذه الفعالية بكلفة إنتاج الخدمات التي يقدمها و المعلومات التي يضعها في متناول الزبائن، إضافة إلى ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة.
- فقدان الإحترافية: حيث أن البنوك الجزائرية تفتقد إلى الإحترافية اللازمة كونها تخضع في قراراتها إلى السلطات العمومية[3].
- قلة إستعمال أجهزة الإعلام الآلي و إستخدام الموارد البشرية بكثرة.
- عجز التأطير المؤسساتي و البشري بالإضافة إلى ضعف الرقابة و الهياكل.

(**1**): زايري بلقاسم، "أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي الجزائري"، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية و الإقتصادية، جامعة بشار، 24 – 25 أفريل 2006، ص09.

(**2**): الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص183.

(**3**):كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري، مصدر سابق، ص373- 374.

3- أسباب ضعف الجهاز المصرفي الجزائري:

تتمثل هذه أسباب ضعف النظام المصرفي الجزائري في النقاط التالية:

- عجز التسيير (التنظيم، التأطير، ضبط التحول..): نظرا لغياب الإطارات الكفأة.
- عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية و كفاءة البنوك و جدارتها الإئتمانية: نظرا لعدم وجود التكوين الكفؤ، عدم إتخاذ إجراءات الحيطة و الحذر المعمول بها عالميا.
- عجز أنظمة الإعلام، التسويق و الإتصال: لعدم مواكبة التطور التكنولوجي و التقني.
- غياب المنافسة و تأخر التحديث خاصة التكنولوجي: صغر حجم البنوك و عدم تطبيقها للتكنولوجيا يجعلها غير قادرة على منافسة البنوك الأجنبية.
- ضعف دوره كوسيط مالي [1]: فالبنوك حاليا تكتفي بقبول الودائع و تقديم القروض.

(1): بلمقدم مصطفى، بوشعور راضية، تقييم آداء المنظومة المصرفية الجزائرية، ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، 2005، ص86.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي الحالي للجهاز المصرفي الجزائري و مهامه

1- الهيكل التنظيمي الحالي للجهاز المصرفي الجزائري:

1-1- الخزينة العمومية و بنك الجزائر:

- **الخزينة العمومية: le trésor publique**

كانت تابعة للخزينة الفرنسية إلى حدود 29 أوت 1962 أين تم الفصل بينهما. و قد لعبت الخزينة العمومية دورا مهما في إقراض المؤسسات العمومية، كما يمكن القول بأنها حلت في كثير من الأحيان محل البنك المركزي (بنك الجزائر حاليا) في لعب دور الضابط للسياسة النقدية.

- **بنك الجزائر: la Banque d'Algérie**

يعتبر بنك الجزائر من الناحية القانونية مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية و تتمتع بالإستقلال المالي، فهو بنك البنوك، و بنك الدولة، و المقرض الأخير للبنوك .و يعد بنك الجزائر تاجرا في معاملاته مع الغير و بالتالي يخضع لأحكام القانون التجاري و تطبق عليه قواعد المحاسبة التجارية .و تتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للإقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الإستقرار الداخلي و الخارجي للنقد، و لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية و يوجه و يراقب، توزيع القروض بجميع الوسائل الملائمة، و يسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج و استقرار سوق الصرف[1] .

(1): الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،2003 ، ص201 .

2-1- البنوك الأولية (التجارية):

- **البنك الوطني الجزائري: Banque Nationale d'Algérie (BNA)**

أنشيء في 13 جوان 1966، يعتبر البنك الوطني الجزائري بنك ودائع و استثمارات و بنك المؤسسات الوطنية، و يقوم بالعديد من الوظائف أهمها تنفيذ خطة الدولة فيما يخص الائتمان قصير و متوسط الأجل، وفقا للأسس المصرفية التقليدية و القيام بعمليات و الخصم و الإعتمادات المستندية، و منح الإئتمان للقطاع الزراعي.

كما يقوم بخصم الأوراق التجارية في مجال الإسكان و البناء، و منح القروض للمؤسسات العامة و الخاصة في الميدان الصناعي.

- **القرض الشعبي الجزائري: Crédit Populaire d'Algérie (CPA)**

تم إنشاءه في 14 ماي 1966، يقوم بممارسة جميع العمليات المصرفية بالإضافة إلى الوظائف الأساسية التالية:

- دور الوسيط في العمليات المالية للإيرادات الحكومية من حيث الإصدار و الفوائد و تقديم القروض و السلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارة المحلية.
- تقديم القروض للحرفيين و الفنادق و قطاع السياحة و الزراعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و إقراض أصحاب المهن الحرة[1] و قطاع الري و المياه.

(1): محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص129.

البنك الخارجي الجزائري: Banque Extérieure d'Algérie (BEA)

تأسس هذا البنك في 01 أكتوبر 1967، يتولى مهمة تسهيل العلاقات التجارية و المالية مع الخارج، من خلال تأديته للوظائف التالية :

- تسهيل تنمية العلاقات الإقتصادية بين الجزائر و الدول الأخرى.
- منح اعتماد للاستيراد وضمان المصدرين الجزائريين، لتسهيل مهمتهم في التصدير(الإعتماد و التأمين).
- يقدم معلومات تجارية صحيحة و ضرورية للمصدرين و المستوردين الجزائريين حول عمليات التحويل، الشراء، البيع و الإستغلال.

و يتكفل هذا البنك بتمويل عمليات التجارة الخارجية، حيث يمنح القروض من أجل تسهيل الإستيراد، و تأمين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم المالي لهم، كما يتم فيه أيضا تركز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل: سوناطراك و شركات الصناعات الكيمياوية و البتروكمياوية و قطاعات أخرى.

و نظرا للعجز ب تمويل المجال الزراعي و الشركات الصناعية الصغيرة و المتوسطة، تم تأسيس بنكين جديدين للوادائع هما:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية: Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR)

تأسس هذا البنك في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم رقم 82-206، و كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري. فهو يقوم أيضا بجمع الودائع الجارية أو لأجل. فهو أيضا بنك تنمية، لأن بإمكانه منح قروض متوسطة و طويلة الأجل هدفها تكوين رأس مال ثابت [1]. كما أنه يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي، لذلك يمكنه منح قروض في هذا المجال لتمويل القطاع الفلاحي، وترقية النشاطات الفلاحية و الحرفية، و تمويل الأنشطة الصناعية الغذائية، و الأنشطة المختلفة في الريف.

(1): شاكر القرويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 63.

بنك التنمية المحلية: Banque du Développement Local (BDL)

تأسس هذا البنك في 30 أفريل 1985، يخضع للقانون التجاري و يتولى كل عمليات البنوك المألوفة (الحسابات الجارية، التوفير، إقراض، ضمانات، خدمات متنوعة)، لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة المحلية في منحها قروض قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل لتمويل عمليات الإستيراد و التصدير، إضافة إلى ذلك الخدمات الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض قصيرة و متوسطة الأجل.

و بذلك فهو مؤسسة عامة مهمتها الأساسية ضمان تمويل احتياجات التطور النقدي و المالي، أي تمويل الأنشطة الإقتصادية المحلية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط: Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance (CNEP)

تم تأسيسه في 10 أوت 1964 ، تتمثل مهمته في جمع الإدخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد، أما في مجال القرض فهو يقوم بتمويل ثلاثة أنواع من العمليات: تمويل البناء، الجماعات المحلية و بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية، يمكنه أيضا شراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية. و في عام 1971 و بقرار من وزارة المالية، تم تكوين و تكريس الصندوق كبنك وطني للسكن، مما زاد من إدخار العائلات و ارتفعت موارده المالية. أما في إطار سياسته الإقراضية، فإنه يمنح القروض لبناء سكن، أو شراء سكن جديد، أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية [1].

البنك الجزائري للتنمية: Banque Algérienne de développement (BAD)

تأسس هذا البنك في 7 ماي 1963. تم تحويل إسمه من الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) [*] إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) عام 1972. و في مجال الإقراض كان يمنح القروض متوسطة و طويلة الأجل لتمويل عمليات التراكم، لذلك اعتبر بنك أعمال حقيقي متخصص.

(**1**):Amour ben Halima, Le système bancaire algérien textes et réalité, Edition: DAHLEB, Alger,2001.

(*): CAD : Caisse algérienne de développement.

- و حسب تقرير لبنك الجزائر في ديسمبر 2009، فإن البنوك و المؤسسات المالية التي لا تزال تنشط حاليا هي 27 بنكا و مؤسسة مالية، و هي كالتالي [1]:

1- البنوك:

- البنك الوطني الجزائري BNA
- البنك الخارجي الجزائري BEA
- بنك التنمية المحلية BDL
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
- القرض الشعبي الجزائري CPA
- الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط CNEP – Banque
- بنك هاوسينغ للتجارة و المالية The Housing for Trade and Finance
- سيتي بنك الجزائر Citi Bank
- السلام بنك الجزائر Al Salam Bank Algérie
- بنك الخليج الجزائر The Gulf Bank Algeria
- بنك BNP PariBas الجزائر
- بنك ناتيكسيس Natexis Bank
- بنك HSBC الجزائر
- فرانسا بنك الجزائر FransaBank Algérie
- بنك العرب الجزائر Arab Bank Algérie
- تراست بنك الجزائر Trust Bank Algeria
- بنك البركة الجزائر Baraka Bank Algérie
- بنك كاليون الجزائر Calyon Banque Algérie
- الشركة العامة الجزائر Société Générale Algérie

(1): Note d'information sur l'augmentation du capital des banques et établissements financiers, communiqué paru le 8/12/2009, tiré du site: www.bank-of-algeria, visité le 13/12/2010.

- يلاحظ أن البنوك العمومية تحتل أكبر حصة سوقية تفوق نسبة 90 %، بينما البنوك الخاصة و الأجنبية التي لها فروع و مكاتب تمثيل في الجزائر فحصتها السوقية لا تفوق نسبة 10 % فقط. هذا يدل على أن القطاع الخاص مازال غير قويا على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، بمعنى آخر أن عملية التحرير المالي و المصرفي لم تطبق بعد في الجزائر.

2- المؤسسات المالية:

- شركة إعادة التمويل للرهن العقاري (Société de refinancement Hypothécaire SRH)
- صوفينانس SOFINANCE
- شركة Cetelem الجزائر
- المغرب للتأجير الجزائر (Maghreb Leasing Algérie (MLA
- الشركة العربية للإيجار المالي (Arab Leasing Corporation (ALC

و قيمة السيولة المتوفرة لدى الجهاز المصرفي الجزائري عام 2009 بلغت قيمتها 14 مليار دولار، أما الإحتياطات من العملة الصعبة فبلغت قيمتها 40 مليار دولار.

الشكل(07): هيكل القطاع المصرفي الجزائري من سنة 2000 – 2009

المصدر: د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، الجهاز المصرفي الجزائري و تحديات العولمة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مصدر سابق، ص31 + معلومات من بنك الجزائر.

2- مهام الجهاز المصرفي الجزائري:

تتمثل مهام النظام المصرفي الجزائري فيما يلي:

- يعتبر الجهاز المصرفي (البنك) الوسيط المالي في مختلف المعاملات.
- تحصيل الودائع و منح القروض.
- وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل.
- التدخل في سوق الصرف و مراقبته.
- التدخل في الأسواق المالية الدولية.

أما مهام البنك المركزي (بنك الجزائر) فتتمثل في:

- **إصلاح السياسة النقدية و الإئتمانية:** ويتمثل ذلك في تغيير السياسة المتبعة من الرقابة النقدية المباشرة (التي تعتمد على الأساليب المباشرة للتأثير على حجم الإئتمان المحلي)، إلى الرقابة النقدية غير المباشرة (التي تتمثل في إلغاء تحديد أسعار الفائدة و ترك تحديدها لقوى العرض و الطلب).

- **الإصلاح النوعي في الجهاز المصرفي:** و يتمثل في العمل على[1]:
  - الحد من المخاطر و حماية المودعين بهدف تطوير النظام.
  - تطبيق السياسات المتخذة و الإجراءات المتبعة في العمل.
  - الحرص على سلامة المراكز المالية و كفاية رأس المال.
  - حفظ النزاهة و الكفاءة المهنيين للعاملين بالجهاز المصرفي.
  - فرض أسلوب رقابة فعال يساهم في تحقيق الإصلاحات السابقة.

---

(1): عبد المنعم محمد الطيب، مرجع سابق، ص 20.

المطلب الثالث: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري

يمكن التطرق إلى مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري من خلال إلقاء نظرة تحليلية لهيكلي الودائع و القروض من سنة 2004 إلى غاية مارس 2010، هذا بالطبع سيسمح بمعرفة السياسات المتبعة فيما يخص كلا من الودائع و القروض:

1- هيكل ودائع الجهاز البنكي الجزائري:

جدول رقم (07): هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004 – 2010

القيم بملايير الدينارات

البيان	ودائع الإطلاع	ودائع لدى البنوك	%	ودائع لدى الخزينة	%	ودائع لدى حساب البريد الجاري	%	ودائع لأجل	%	ودائع بالدينار	%	ودائع بالعملة الصعبة	%
2004	**1291.3**	1133.0	87.7	38.0	2.94	120.3	9.31	**1584.4**	86.18	1365.5	218.8	13.8
2005	**1516.6**	1240.5	81.84	131.2	8.65	144.8	9.54	**1736.2**	86.65	1504.4	231.7	13.34
2006	**2096.4**	1760.6	83.98	132.0	6.30	203.8	9.72	**1766.1**	86.36	1525.3	240.8	13.63
2007	**2949.1**	2570.4	87.16	167.40	5.68	211.3	7.16	**1761.0**	86.96	1531.5	229.5	13.03
2008	**3425.0**	2965.2	86.57	194.2	5.67	265.6	7.75	**1991.0**	87.38	1739.8	251.2	12.61
2009	**3120.5**	2541.9	81.46	270.1	8.65	308.5	9.88	**2228.9**	88.08	1963.2	265.7	11.92
2010 مارس	**3193.4**	2596.2	81.3	278.9	8.73	318.3	9.97	**2295.8**	88.5	2032.0	263.8	11.5

المصدر: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2010 site: www.bank-of-algeria.dz

جدول رقم (08): هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004 – 2010 :القيم بملايير الدينارات

- التمثيل بالنسب المئوية-

	2004	%	2005	%	2006	%	2007	%	2008	%	2009	%	مارس 2010	%
ودائع تحت الطلب (ودائع الإطلاع)	1291.3	**44.90**	1516.6	**46.62**	2096.4	**54.28**	2949.10	**62.61**	3425.0	**63.24**	3120.5	**58.33**	3193.4	**58.18**
ودائع لأجل	1584.4	**55.10**	1736.2	**53.38**	1766.1	**45.72**	1761.0	**37.39**	1991.0	**36.76**	2228.9	**41.67**	2295.8	**41.82**
المجموع	**2875.7**	100	**3252.8**	100	**3862.5**	100	**4710.10**	100	**5416**	100	**5349.4**	100	**5489.2**	100

المصدر: معطيات بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر2010

من الجدول رقم (08) يتضح الآتي:

1- تراوحت الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري ما بين 44.9% و 63.24% خلال الفترة من ديسمبر 2004 إلى مارس 2010. أما الودائع لأجل فقد تراوحت ما بين 36.76% و 53.38% خلال نفس الفترة. و تشير النتائج المحققة إلى أن الودائع تحت الطلب تشكل أكثر من ثلثي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري، و هذا يشكل جانباً سلبيا، مما يعني عدم قدرة المصارف الجزائرية على منح القروض و الإئتمان متوسط و طويل الأجل.

الشكل رقم (08): هيكل ودائع الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004-2010

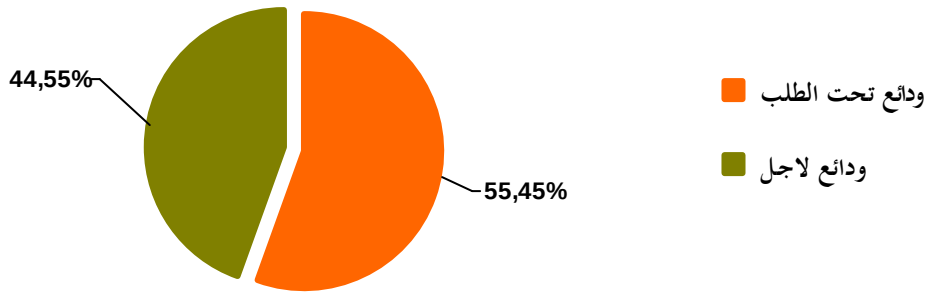

الشكل رقم (09): هيكل الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004–2010

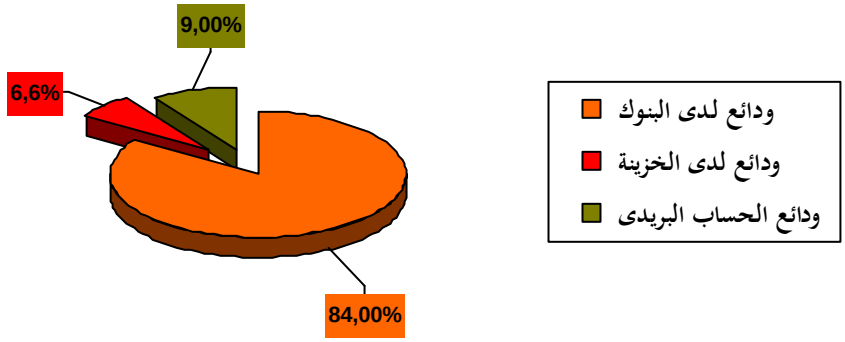

2- عند النظر إلى هيكل الودائع تحت الطلب، يلاحظ تركزها لدى البنوك بنسبة 84% تقريبا في المتوسط خلال الفترة المشار إليها، بينما تأتى ودائع الحسابات البريدية في المرتبة الثانية بنسبة 09% في المتوسط، أما الودائع تحت الطلب المحتفظ بها لدى الخزينة فتشكل نسبة ضعيفة جداً (6.6%).

الشكل رقم (10): هيكل الودائع لأجل بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004 – 2010

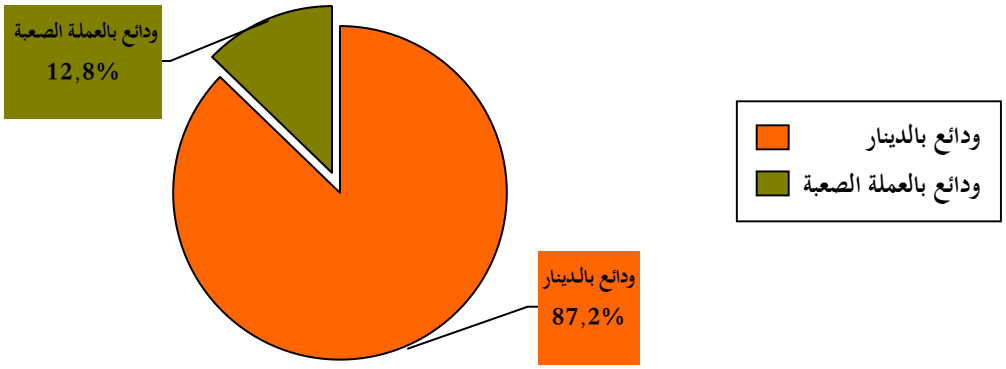

3- عند تحليل مستوى الودائع لأجل، يلاحظ أن متوسط الودائع لأجل بالدينار الجزائري بلغ 87.2%، بينما سجلت الودائع بالعملات الأخرى نسبة 12.8% خلال نفس الفترة. ما يشير إلى أن هناك ثقة كبيرة من المتعاملين مع المصارف الجزائرية في العملة الوطنية و هي الدينار الجزائري.

و الأشكال رقم (1) و (2) و (3) تبين هيكل الودائع بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004-2010، و مكونات الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل.

2- هيكل القروض:

جدول رقم (09): هيكل القروض حسب الأجل في الجهاز المصرفي الجزائري

خلال الفترة 2004 – 2010 : – القيم بملايير الدينارات –

	مجموع القروض	%	قروض قصيرة الأجل	%	قروض متوسطة و طويلة الأجل	%
2004	**1534.4**	100	828.3	**53.98**	706.1	**46.02**
2005	**1779.8**	100	923.3	**51.88**	856.4	**48.12**
2006	**1905.4**	100	915.7	**48.06**	989.7	**51.94**
2007	**2205.2**	100	1026.1	**46.53**	1179.1	**53.47**
2008	**2615.5**	100	1189.4	**45.47**	1426.1	**54.52**
2009	**3086.5**	100	1319.7	**42.76**	1766.8	**57.24**
مارس2010	**3186.1**	100	1367.6	**42.92**	1818.5	**57.08**

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر، سبتمبر2010

من الجدول رقم (09) يتبين ما يلي:

1- سجلت نسبة القروض قصيرة الأجل اتجاها تنازليا خلال الفترة من ديسمبر 2004 إلى ديسمبر 2010. أما القروض متوسطة و طويلة الأجل فيلاحظ أنها تسير في اتجاه تصاعدي.

2- إعتماداً على التحليل السابق يلاحظ أن اتجاه القروض كان إلى الأجل المتوسط و الطويل. إلا أن الودائع لأجل تشكل نسبة أقل من الودائع تحت الطلب. لكن يمكن إيجاد مبررات لهيكل القروض الحالي، على اعتبار أن المصارف تحتفظ بنسبة من إجمالي الودائع في صورة سائلة لمقابلة احتياجات المتعاملين معها و مواجهة الظروف الطارئة.

و الشكل الموالي يبين هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004-2010

شكل رقم (11): هيكل قروض الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004 – 2010

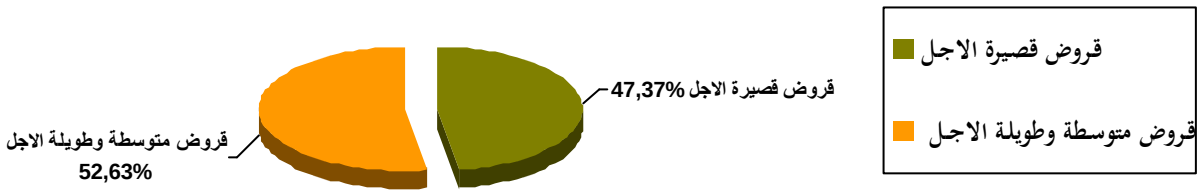

المبحث الثاني: تطورات و إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري

المطلب الأول: إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري

1- مرحلة الإصلاح المالي و المصرفي 1971:

إبتداءا من 1971 تم إدخال بعض التعديلات و الإصلاحات النقدية و المصرفية[1]، طبقا للظروف التي اقتضتها مصلحة الإقتصاد الوطني خاصة المصارف الوطنية التي كان عليها تمويل الإستثمارات المخططة، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسة المصرفية و الهيئة العامة للنقد و القرض و إعادة هيكلة بعض المصارف الوطنية.

جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 بهدف إزالة الاختلال و تخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للإستثمارات.

و نتيجة للإصلاحات السالفة الذكر تميز القطاع المالي الجزائري آنذاك بمجموعة من الصفات نوجزها فيما يلي:

- رقابة الدولة.
- تغلب دور الخزينة حيث أصبحت تلعب دور وسيط أساسي في عملية التمويل.
- إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال تغيير وظائفها.
- تقليص دور البنك المركزي في تحريك و مراقبة السياسة النقدية.

و عليه فإن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الإستثمارات المخطّطة، أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات و الهيئة العامة للنقد والقرض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) و تعويضه بالبنك الجزائري للتنمية (BAD). كلها إجراءات هدفت إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الإستثمارات المبرمجة في المخطط الرباعي الأول 1970-1973 ، أو المخطط الرباعي الثاني 1974-1977[2].

(1): عياش قويدر، إصلاح السياسة النقدية، رسالة ماجيستير،جامعة الجزائر، 1999، ص65.

(2): بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006،ص175.

2- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية *المخطط الخماسي الأول 1980- 1984*:

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاعات الإقتصادية مع بداية الثمانينات، حيث تم في سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية ليصبح عددها 400 مؤسسة. كما تم في هذه المرحلة أيضا إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري بحيث انبثق عنهما مصرفان هما على التوالي: البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR و بنك التنمية المحلية BDL و بذلك أصبح النظام المصرفي يضم 05 بنوك تجارية.

كما عرف الإقتصاد الوطني صعوبات مالية نهاية سنة 1985 نتيجة إنخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات، و إنخفاض قيمة الدولار، مما أدى إلى توقف معظم المخططات التنموية.

3- مرحلة الإصلاحات المصرفية 1986 و استقلالية البنوك 1988:

تحت ضغط أزمة النفط الخانقة التي حلت بالجزائر فإن أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة لإجراءات التي تهدف إلى التحول من مبادئ و مؤسسات النظام الإقتصادي الموجه نحو إقتصاد يقوم على أسس و قواعد السوق، هو إصدار قانون بنكي جديد هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية محددا دور البنك المركزي و البنوك التجارية مع إعادة الإعتبار لدور و أهمية السياسة النقدية (*).

3-1- مرحلة الإصلاحات المصرفية و قانون القرض و البنك 1986:

بموجب قانون 86/ 12 تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية من أجل إرساء المبادئ العامة و القواعد التقليدية للنشاط المصرفي و من أهم المبادئ و القواعد الأساسية التي تضمنها هذا القانون نذكر[1]:

- تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات و إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية.
- إعادة الوظائف التقليدية للبنك المركزي و دوره كبنك البنوك.
- الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية.
- أعاد للمصارف و مؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.
- نص على إنشاء هيئات رقابية و أخرى استشارية على النظام المصرفي.

(*): قانون رقم: 12/86 المؤرخ في: 08/19/ 1986، المتعلق بنظام البنوك و القروض.

(1): بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص183- 184.

3-2- قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:

جاء القانون 88- 06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون 86- 12 لتكييف القانون النقدي مع الإصلاحات بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية رقم 88-01، و أهم المبادئ التي جاء بها هي كما يلي[1] :

- إعطاء البنوك الإستقلالية في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن الإقتصادي الكلي.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية و التوازن المحاسبي.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية توظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات محلية أو خارجية.
- يمكن مؤسسات القرض اللجوء إلى الإقتراض.

و عليه و من خلال التطرق لما سبق يمكن القول أن إصلاحات 1988 قد أحدثت تغييرات هامة على مستوى التسيير و التنظيم في الجهاز المصرفي.

4- الإصلاحات الأساسية لما بعد 1990 إلى المرحلة الراهنة:

- **قانون النقد و القرض:** في سنوات التسعينيات تم تناول المشاكل المتعلقة بالنظام المصرفي بشكل جذري و عرفت هذه المرحلة حدثين هما:

- **الأول:** تدخل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي لمساندة الإصلاحات المصرفية بوضع برنامج للتعديل القطاعي و المخطط الإجمالي (إبرام عقد التثبيت في 31-05-1989، الذي كان يطالب بإعادة النظر في القطاع المالي، و بالتالي إختفاء النظام البنكي السائد).
- **الثاني:** إصدار قانون رقم 90-10 [*] و المتعلق بالنقد و القرض بتاريخ 14 أفريل 1990، للقضاء على الإقتصاد القائم على التضخم و المديونية.

و قد وضع قانون النقد و القرض النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية [1]، نتج عنه تأسيس نظام بنكي ذو مستويين، و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الإئتمان في ظل إستقلالية واسعة، و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية كونها أعوان إقتصادية مستقلة. و أهم المباديء التي جاء بها هذا القانون هي:

(*): المادة 11 من قانون النقد و القرض 90/10، الجريدة الرسمية رقم 8 الصادرة عام 1990.

(1): أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص68.

- منح البنك المركزي الإستقلالية التامة.
- إعطاء حرية أكثر للبنوك التجارية في المخاطرة و منح القروض للأشخاص و المؤسسات.
- تناقص إلتزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية .
- محاربة التضخم و مختلف أشكال التسربات.
- وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة و توجيه الموارد.
- وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية هي" مجلس النقد و القرض".
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية .

أما أهداف هذا القانون، فتتمثل في:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي و المصرفي.
- رد الإعتبار للبنك المركزي في تسيير النقد و القرض[1].
- إسترجاع قيمة الدينار الجزائري بوضع حد لمختلف الأنظمة الخاصة بالعملة في مختلف دوائر الصفقات.
- إدراج الإقتصاد في النظام المصرفي.
- تشجيع و جذب الإستثمارات الخارجية.
- تطهير الحالة المالية للقطاع العمومي و محاربة التضخم.
- توضيح مهام البنوك و المؤسسات المالية.

أولا: برنامج التعديل الهيكلي: 1994 – 1995 / 1995–1998:

تميزت وضعية الجزائر في نهاية سنة 1993 بالإنهيار التام للتوازنات الإقتصادية و النقدية و المالية ، نتيجة لتدهور أسعار المحروقات، إرتفاع المديونية الخارجية و خدمات الدين، إلى جانب الإنسداد التام للأسواق المالية و النقدية الدولية، و تدهور خطير في الوضعية الأمنية. مما أدى إلى إنخفاض مستوى الإستثمار و الحد من هجرة رؤوس الأموال الوطنية.

قامت السلطات الجزائرية بإبرام برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل مع المؤسسات الدولية، و إمتد هذا البرنامج إلى مرحلتين:

- مرحلة التثبيت الإقتصادي قصيرة الأجل تمتد لمدة سنة من أفريل 1994 إلى ماي 1995.
- مرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد إلى ثلاث سنوات من 1995 إلى 1998.

(1): بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص59.

و تتمثل أهداف[1] هذا البرنامج في:

- التحكم في المعروض النقدي للحد من التضخم.
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة للإدخار.
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية لتمهيد الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و عليه الإندماج في العولمة الإقتصادية.
- رفع إحتياجات الصرف لدعم القيمة الخارجية للعملة.
- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة، و شركة تسيير سوق القيم.
- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي خلال فترة 1994- 1996، و السماح للمشاركة الأجنبية الإستثمارية في البنوك الجزائرية.

و أهم المؤسسات البنكية التي تأسست بعد إصلاحات 1990 نذكر: بنك البركة الذي تأسس عام 1990، البنك الإتحادي الذي تأسس عام 1995 و غيرها..

ثانيا: قانون النقد و القرض لسنة 2003:

من أهم و أكبر الأزمات التي عرفتها المنظومة المصرفية في الجزائر فضيحة بنك الخليفة و البنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA، و نظرا لهذه الهزات التي أصابت البنوك الخاصة، لجأت الدولة إلى القيام بإصلاحات في 2003، بإصدار الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض الذي أبقى على الأنظمة المتخذة في إطار قانون رقم 90-10 سارية المفعول و ألغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون[2].

جاءت الإصلاحات الصادرة في قانون 03-11 نظرا للغموض في العلاقة بين الهيئات و القطاع المصرفي، خاصة بين بنك الجزائر و لجنة النقد و القرض. حيث أن هذه الهيئات لم تلعب دورها في رقابة و ضبط العمليات المصرفية و تنظيم السوق المالي. و وفقا لهذا القانون يمكن لمجلس النقد و القرض نزع الإعتماد من البنوك الخاصة.

(1): بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص498.

(2): بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، مصدر سابق، ص 486 - 487.

و تفاديا لوقوع مشاكل من هذا النوع، إرتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي، من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 و سنة 2004 ، و التي لا تترك حرية كبيرة للبنوك في التصرف، و العمل دون الرجوع إلى بنك الجزائر، و تتمثل هذه القوانين في:

- الأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003: و الذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، و قوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية.
- التنظيم رقم 01-04 الصادر في 4 مارس 2004: الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر.
- التنظيم رقم 02-04 الصادر في 4 مارس 2004: يحدد شروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، و يتراوح هذا الإحتياطي بين 0 % و 15 % كحد أقصى.
- القانون رقم 03- 04 الصادر في 4 مارس 2004: يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، يهدف النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم ، يودع الضمان لدى بنك الجزائر،حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة هي" شركة ضمان الودائع البنكية"، تساهم فيه بحصص متساوية، و تقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، بمعدل (1 % حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

و يتضمن قانون النقد و القرض لسنة 2003 أيضا [1]:

- توضيح العلاقة بين البنك المركزي و الحكومة الجزائرية في تطبيق السياسة الإقتصادية،المالية و النقدية للدولة.
- إيقاف سياسة تسيير الديون الخارجية تماشيا مع السياسة الخارجية للدولة في الإطار المالي.
- توضيح العلاقة ما بين البنك المركزي و الخزينة العمومية.

(1): Mahfoud Laacheb, Organisation mondiale du commerce (OMC), Office des publications universitaires, collection droit économique, 1 ère édition, 2006, p 99.

شكل رقم (12): النظام البنكي و المالي بعد قانون 90 / 10

SOURCE: AMMOUR BEN HALIMA . LE SYSTEM BANCAIRE, OP- CIT. P 87.

المطلب الثاني: شروط إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري

1- الشروط الملائمة لإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري:

وضع قانون النقد و القرض المنظومة المصرفية ضمن مسار يتماش و التوجهات العالمية في مجال إقتصاد و تسيير البنوك، و هذا في إطار قانوني جديد يحدد من خلاله المهام الجديدة التي تحدد التنظيم و التشغيل، لأن القطاع المصرفي يحتاج لتشغيله إلى بنية نقدية متطورة قادرة على مواكبة التغيرات العالمية.

و تشمل هذه البنية كل الفروع التكنولوجية للخدمات المصرفية. و عليه فمن الضروري إقامة نظام يتكيف مع المعايير المصرفية الدولية، و ذلك لن يكون إلا بإصلاحات عميقة و فعالة عن طريق:

⇦ خلق المنافسة بين البنوك:

يحتل الجهاز المصرفي مركزا مهما في مختلف المنظومات الإقتصادية، و تزداد أهميته مع التطورات الهامة التي تطرأ على الإقتصاديات الوطنية و التحولات التي يشهدها المحيط الدولي المالي خصوصا، لذا يجب على البنوك أن تكون قادرة على التحكم في الأخطار التي تواجه أنشطتها، كما عليها وضع أسس تتناسب و الأوضاع الراهنة من خلال:

- دراسة الموارد و الوسائل و المحيط العام.
- تحديد الكفاءات و الموارد الكفيلة لضمان النجاح.
- إعداد الإستراتجيات الممكن إعتمادها و إختيار إحداها.

⇦ فتح المجال أمام المبادرة الخاصة و الأجنبية:

منذ صدور قانون النقد و القرض أصبح بإمكان البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية فتح فروع لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري. و كأي مؤسسة مالية أو بنك، يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد و القرض وهو قرار صادر من محافظ بنك الجزائر.

حدد النظام رقم 93-01 المؤرخ في 03 جانفي 1993 شروط تأسس أي بنك أو مؤسسة مالية، و شروط إقامة فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية، و هذه الشروط تتمثل في [1]:

- تحديد برنامج النشاط.
- الوسائل المالية و التقنيات المتطورة.
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

ضرورة توفير الإستراتجية الفعالة لأداء البنوك:

من أجل التكيف مع النظام الإقتصادي الجديد، على البنوك إتباع إستراتجية فعالة و سياسة بنكية ناجحة حتى تتجاوز العقبات و العراقيل التي تشهدها، وتتطلب هذه الأخيرة:

- إتباع سياسة إقراض فعالة.
- سياسة فعالة في تجميع و تعبئة الإدخار.
- تحسين نوعية الخدمات المصرفية.
- تحسين وسائل الإعلام و التنظيم.

إصلاح النظام المحاسبي في البنوك التجارية ليتلاءم و احتياجات السوق:

إن التحول إلى إقتصاد السوق يفرض مجموعة من التغيرات في المحيط الإقتصادي لقطاع البنوك، الذي يشهد في هيكله وأنظمته خاصة النظام المحاسبي تغيرات ، لذلك تقترح مجموعة من التوصيات لتعديل و إصلاح النظام المحاسبي، و تكييفه مع التغيرات الحالية:

* ملائمة النظام لطبيعة نشاط المصرف.
* ملائمة النظام للهيكل الإداري للمصرف.
* حياد النظام المحاسبي كي لا يكون متحيزا إلى فئة معينة.
* توفير نظام دقيق لتسجيل عملية المصرف، لاستخراج المعلومات بسهولة و بسرعة و بأقل تكلفة ممكنة.
* توفير نظام المراجعة و المراقبة الداخلية و الخارجية لتفادي الأخطاء، إكتشافها و تصحيحها.
* توفير نظام شامل للتقارير لخدمة فئات المستخدمين.

---

(1): د.طارق عبد العال، إندماج و خصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 65.

الإعتماد على الأسس الرئيسية لدليل الحسابات الواجب أن يلتزم بها البنك: و هي:

* الشمولية.
* التفصيل المناسب.
* المرونة.
* الدقة في إختيار أسماء الحسابات .
* إختيار الأسلوب المناسب الذي على أساسه يتم تحديد طريقة إعداد الدليل المحاسبي .

تطوير التكنولوجيا:

و ذلك من خلال الإنفتاح الخارجي على آخر المبتكرات التكنولوجية و العمل على تكييفها مع متطلبات الأنظمة المصرفية المحاسبية، و إستعمال نظام للمعلوماتية لتعجيل أداء العمليات المصرفية. و أفضل مثال هو **نظام دالتا** الذي إعتمدته البنوك الجزائرية و ساعد على تجميع، نقل، تخزين و إسترجاع كمية ضخمة من البيانات و معالجتها بكفاءة كبيرة، إضافة إلى **نظام المقاصة** (Système de télé-compensation) للشيكات، التحويلات...، و الذي يعمل كبرنامج مكمل لنظام المدفوعات، و نظام **V8** الذي يسير العمليات المصرفية.

ضرورة تكوين الإطارات و الكفاءات:

من النقائص التي عرفتها البنوك هي توظيف الأعوان غير المتخصصين في مجال البنوك، و نظرا للتعقد المتزايد في مهنة المصارف الناتجة عن إنشاء منتوجات جديدة، و إرتفاع المستوى العام للمصارف الإقتصادية و المالية لدى الزبائن،على البنوك بذل مجهودات كبيرة في مجال التكوين لمسايرة العصر و متطلبات إقتصاد السوق[1].

ضرورة توسيع النشاط النقدي و المالي:

كانت الجزائر في التسعينيات تفتقر إلى النقد و السوق المالي، و نظام مصرفي منتظم، كونها كانت مثقلة بالديون (حوالي9 ملايير دولار عام 1993)، إضافة إلى تدهور إقتصادها و إختلال بنية مؤسساتها المالية. و بعد التخلص من ديونها (1.4 مليار دولار في 2007) [2] و التحول إلى إقتصاد السوق، تطرح مسألة إنتشار البنوك و نظام الوساطة. و تغيير النظام النقدي و المالي يهدف إلى تسهيل إعادة الإنتشار. إن فتح القطاع البنكي لمنافسة البنوك الخاصة و منافسة رؤوس الأموال تشكل فرصة للبنوك للقيام بدورها الحقيقي (الوساطة).

(1): Hocine Benissad : « La réforme économique en Algérie », 2 ème édition, Office des publications universitaires, 1991, p 128- 129.
(2): Données de la Banque Mondiale sur l'état de la dette en Algérie, statistiques de 2007

⇦ إعطاء البنك الإستقلالية في التمويل و الإقراض:

القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون 86-12 جاء ببعض الأحكام المتضمنة إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات المالية.

المطلب الثالث: آثار الإصلاحات المصرفية على التنمية في الجزائر

يعتبر الهدف الأساسي لسياسة الإصلاح المصرفي في الجزائر جمع كل الشروط الملائمة من أجل النهوض بالإقتصاد و خاصة تحقيق **"التنمية المستدامة"** نظرا لما يمثله الجهاز المصرفي في هذا الإطار خاصة البنوك، سواء من ناحية الإدخار الفردي و المؤسسات، أو من ناحية الإستثمار العام و الخاص، و من هذا المنطلق يمكن ملاحظة النقاط التالية [1]:

1. تطبيق سياسة الإصلاح المصرفي لم تبلغ نهايتها خاصة و أن القطاع المصرفي العام الذي يضم 6 بنوك عامة يملك 95% من الموارد المالية، أما القطاع الخاص فيملك 5% منها.

2. نسبة 62% من الموارد المالية التي تملكها الدولة لا تدخل ضمن سيرورة القطاع البنكي.

3. نسبة مشاركة الرأسمال الأجنبي في القطاع البنكي في الجزائر ضعيفة.

4. نسبة تمويل المؤسسات من طرف القطاع البنكي الجزائري تمثل 9% ، أما نسبة القطاع الخاص فهي 10% فقط.

5. غياب المنافسة بين البنوك العامة و البنوك الخاصة في تمويل التنمية.

CNES, problématique de la réforme du système bancaire, 16ème session plénière, Novembre 2000, p 75.

المطلب الرابع: عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري

1- عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري:

يتطلب تسيير البنك في إطار إقتصاد السوق التنويع في النشاطات و تبني أسلوب لا مركزي في التشغيل و إتخاذ القرار[1]، يجب عليه المساهمة أو العمل على إنشاء مؤسسات أو فروع متخصصة في ميدان الإستثمار، التي تساهم في تمويل تأسيس الشركات الإنتاجية، و يجب أن لا يقتصر الأمر في تقييم الدراسات التقنية و الإقتصادية المقدمة من طرف طالبي القروض الإستثمارية. كما يجب أن تكون لديها هياكل متخصصة في الوساطة المالية المباشرة لتدعيم مساهمتها في عمليات الإصدار، المضاربة، التنازل عن الأوراق المالية.

و يعتبر تطوير و إصلاح الجهاز المصرفي عملية معقدة و متعددة الأوجه فيجب أن يشمل التغيير، و بصفة متوازنة، العناصر الثلاثة التالية: مؤسسات، أدوات، أسواق. و لذلك و من أجل نجاح أي نظام مصرفي، لابد من:

1- إصلاح الجهاز من خلال أدوات الدفع البنكية و الأنظمة الخاصة بالمقاصة البنكية.

2- إصلاح و تسوية أنظمة المدفوعات من خلال التحكم في المخاطر الآتية:

مخاطرة السيولة- مخاطرة الإئتمان- مخاطرة النظم.

- و للتقليل من المخاطر التي يواجهها نظام المدفوعات و حماية للجهاز المصرفي، يمكن إتخاذ التدابير المتعلقة بإدارة المخاطر المالية، الضمانات الجماعية، ترتيبات المشاركة في الخسائر، و التقليص من الفترات الزمنية للتسويات.

3- إستخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية لتحسين أداء الجهاز المصرفي.

4- تطوير التقنية التكنولوجية المصرفية: و للتقنية التكنولوجية بعدان أساسيان هما:

التقنية الخاصة بوسائل الإتصال، و التقنية الخاصة بأداء الخدمة.

5- ضرورة تشجيع الشراكة مع البنوك الأجنبية، مما يؤدي إلى تطوير الأداء المهني للجهاز المصرفي الجزائري.

6- ضرورة تعزيز و تطوير أساليب الرقابة المصرفية لتتماشى مع المعايير الدولية:

- متطلبات الرقابة الداخلية و الإفصاح المحاسبي للمصارف.

---

(1): باشوندة رفيق، سليمان زناقي، عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري، ملتقى الشلف حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية،-واقع و تحديات-، االشلف، 2004، ص69.

- سياسة تصنيف التسهيلات الإئتمانية و كيفية إحتساب المخصصات اللازمة لها.
- السيولة المصرفية.
- تعيين المدققين الخارجيين و القائمين على تسيير البنوك.
- نظام ضمان الودائع و الربحية.

7- تفعيل أسواق الأوراق المالية و الإسراع في خوصصة المؤسسات العمومية.

8- الإسراع في إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية الذي لا يتم إلا بعد تأهيل البنوك ماديا و بشريا و كذا ربط البنوك ببعضها البعض، عن طريق شبكة الإتصالات أي إقامة التعاون بين البنك المركزي و البريد و المواصلات.

9- تعديل و تطوير التشريعات القانونية القائمة لتتماشى مع وسائل الدفع الإلكتروني.

10- إنشاء شركات مخصصة في المقاصة الإلكترونية، بطاقات الدفع الفوري،...

11- إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع الذي يحقق الإستقرار المالي للجهاز المصرفي.

12- وضع نظام مراقبة داخلي فعال على مستوى البنك و يكون ذلك من خلال:

1- المراقبة الداخلية (le Control interne): هي عبارة عن رقابة دورية لمتابعة كل النقائص و مراقبة وظيفة متسلسلة و نظيمات متعامل بها في قانون 90/10 من النقد و القرض. فقياس مدى قانونية العمل يظهر من خلال توجيه العمل داخل المؤسسة المالية المصرفية في إطار الإختصاص الوظيفي لكل مصلحة أو فرع من رقابة كفاءة الموظفين وحل مشاكلهم لإعطاء مردودية و نوعية أفضل في العمل المصرفي، مع تنويع المسؤولية في العمل بين الموظفين...إضافة إلى إحترام المباديء الأساسية لتحسين سير نظام الرقابة الداخلية منها: إحترام تشريع العمل و الإتفاقيات الداخلية للعمل، و التنظيمات المتعامل بها، بالإضافة إلى وجود مراقبة خارجية لعمل البنوك من طرف المصالح الخارجية كالمفتشية العامة للمالية، قضاة مجلس المحاسبة..

2- التدقيق المالي (Audit Financier): هو مجموعة من النظريات و المباديء و التي تعتني بفحص و إختبار البيانات المحاسبية للتأكد من صحتها **و** تطبيق الإجراءات و القوانين المعتمدة في المؤسسة[1].

(**1**): محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 10.

و هناك نوعين من التدقيق: **تدقيق داخلي** يتم من طرف المصالح الداخلية و **تدقيق خارجي** يتم من طرف المصالح الخارجية. فالتدقيق يسمح بتشخيص النقائص و السلبيات التي تواجه عمل البنك و الحلول المقترحة حسب الأهداف المسطرة و عليه يتم إعداد إستراتجية مصرفية. و هو يسمح بـ [1]:

* تطبيق الإرشادات و النصائح و السياسات الموضوعة من طرف الإدارة العامة للبنك.
* إحترام سير الهياكل و التنظيمات بكل فعالية.
* حماية أصول البنك.
* تقوية نظام المراقبة الداخلية للبنك.
* تقوية فعالية عمل البنك حسب وظيفة منح القروض، جلب الودائع....
* تطبيق كل القوانين و التنظيمات المتعامل بها في العمل البنكي.
* تعزيز عمل الرقابة على أصول البنك.
* جمع و تحليل نوعية المعلومات المقدمة حسب الأهداف المسطرة للبنك.

2- فرضيات إصلاح الجهاز المصرفي:

تبعا لمدرسة التحرير المالي، فإن القيود التي واجهت القطاع المالي في الدول النامية كانت من بين العقبات التي عانت منها التنمية الإقتصادية. و تتجلى مظاهر هذه القيود في [2]:

- سقف معدلات الفائدة.
- التدخل المفرط للدولة في البنك المركزي و المؤسسات المالية الأخرى.
- نسب الإحتياطي الإجباري العالية.
- سياسات توجيه القروض.
- معدلات منخفضة للإدخار.
- معدلات منخفضة للنمو و الإستثمار.
-

(1): باشوندة رفيق، سليمان زناقي، مرجع سابق، ص 73.

(2): محمد بوزيان، فتحي بلدغم، مرجع سابق، ص 03.

3- أسباب و دوافع الإصلاح المصرفي في الجزائر:

إن نموذج التسيير الإشتراكي للإقتصاد و الذي تركز على التخطيط المركزي، أظهر عيوبه و عدم فعاليته، فتطلب الأمر من السلطات القيام بعدة إصلاحات إقتصادية، إذ يمكن إرجاع هذا الإختلال إلى مجموعة من الأسباب أهمها [1]:

3-1- الأسباب الداخلية:

- الإعتماد على الصناعات المصنعة منذ السبعينات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الإشتراكي، فتم إختيار سياسة تركز على الصناعة و تهمل الفلاحة، مما أدى إلى تطور مختل في الإقتصاد، فتراجع قطاع الفلاحة أمام تزايد النمو المتزايد للسكان.

- إنتهاج سياسة التخطيط و إهمال قواعد التسيير الإقتصادي، و الفصل بين القطاع العام و القطاع الخاص، إذ تم تفضيل القطاع العام و إهمال القطاع الخاص.

- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات، و ذلك رغم محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بإنخفاض الإستثمارات بسبب إنخفاض حاد في موارد الدولة، و التي كانت تعتمد بشكل كبير على المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط و تقلص سوق المديونية الخارجية.

- إرتفاع حجم الواردات من السلع و الخدمات الضرورية كالمواد الغذائية و الترفيهية كإستيراد السيارات السياحية و التجهيزات المنزلية في إطار سياسة " من أجل حياة أفضل " أدى هذا إلى إنخفاض أسعار المحروقات. و عليه عجز ميزان المدفوعات، و إرتفاع حجم المديونية الخارجية، و نسبة خدمة الدين الخارجي.

- سياسة التمويل التي إعتمدتها الجزائر في تمويل الإستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي، حيث لم تكن وظيفة هذا الأخير سوى خدمة الخزينة. و كانت الحكومة تقوم بطلب تسبيقات و إعتمادات من البنك المركزي دون قيد أو شرط، و ذلك لمعالجة العجز المستمر في الخزينة العمومية. فأدى ذلك إلى الخلل بين الكتلة النقدية و النمو الإقتصادي.

(1): بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 179.

3-2- الأسباب الخارجية:

- **أزمة البترول:** إرتباط تمويل الإقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات بنسبة تفوق 95%، أدى إلى إنهيار مداخيل الصادرات سنة 1986 بسبب أزمة البترول. حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل الواحد سنة 1985، إنخفض إلى أقل من 14 دولار في 1986، و نتيجة لذلك إنخفضت الصادرات، هذا ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات. كما أن إنخفاض أسعار البترول أدى إلى إنخفاض 50% من إيرادات الميزانية، و عجز الميزانية ب13.7% من الناتج الداخلي الإجمالي.

- **المديونية الخارجية:** لجأت السلطات الجزائرية إلى الأسواق المالية الدولية و الأجنبية و التي أقرضت إلى السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي إعتمدتها الحكومة في المخطط الرباعي الأول (70-73) و المخطط الرباعي الثاني (74-77)، و ذلك أمام نقص الموارد الداخلية، و نموذج التنمية المتبع و الذي كان يقوم على الصناعات المصنعة، فتطلب ذلك إستعمال أموال ضخمة كان مصدرها الإستدانة الخارجية. فلجأت الجزائر إلى هذا المصدر من التمويل خاصة أمام تدني مستويات الفائدة و التي طبقتها المؤسسات المالية الدولية في ذلك الوقت. و بهذه الطريقة وقعت الجزائر كباقي الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية.

المبحث الثالث: الخدمات المصرفية في المصارف الجزائرية

المطلب الأول: تسويق الخدمات المصرفية في المصارف الجزائرية

1- مفهوم التسويق المصرفي: أخذت المصارف تنظر إلى التسويق المصرفي على أنه تخطيط مستقبلي، فمن خلاله يدرس البنك أعماله في الوقت الحاضر و المستقبل ليتمكن من تحديد إمكاناته الحقيقية و تحديد حاجات زبائنه الحاليين و المتوقعين على حد سواء.

التسويق المصرفي إذن، هو ذلك الجزء من النشاط الإداري للبنك الذي يتكفل بتوجيه تدفق الخدمات و المنتجات المصرفية لتلبية رغبات عملاءه بما يحقق ربحية البنك و توسعه و استمراره[1].

كما يعرف بأنه مجموعة من الأنشطة المتكاملة التي تجري من أجل دراسة سوق الخدمة المصرفية و بخاصة عملاء المصرف الحاليين و المرتقبين للتعرف على رغباتهم المتميزة و المتطورة و العمل على إشباع هذه الرغبات بأقصى كفاءة ممكنة من خلال تقديم أفضل مزيج من الخدمات المصرفية تحقق مصلحة المصرف و مصلحة المجتمع[2].

أما المفهوم الحديث للتسويق فينظر إليه على أنه دراسة إحتياجات الزبائن الحالية، و تلبية هذه الإحتياجات مع الإحتفاظ بربحية مناسبة من خلال نظام إداري شامل و متكامل، لشكل الذي يحقق مصالح المجتع و المتعاملين[3].

2- واقع التسويق المصرفي في الجزائر:

إن الحديث عن واقع التسويق المصرفي يشير بوضوح إلى غياب ثقافة الفكر التسويقي المصرفي في المصارف الجزائرية، و من الملاحظ أن هذا الغياب ليس بسبب الموارد و إنما تكمن المعوقات في طريقة التفكير و الأداء و الثقافة التسييرية ...و بالتالي فإن الحلول الأكثر أهمية في حالة المصارف الجزائرية تتمثل في فتح مجال للتحالفات و الشراكات الإستراتيجية مع المصارف العالمية أو الجهوية التي شهدت تطورا يسمح لها بالإحتكاك و استغلال تجاربها و خبراتها حتى يتسنى لها أن تنافس في الأسواق العالمية.

و يعتبر التحالف و إحداث الشراكات الحل الأمثل بين المصارف المتطورة و الأقل تطورا و التي لها أسواق

---

(1): جمعي عماري: التسويق في المؤسسة المصرفية الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص31.

(2): محسن أحمد الخضيري: التسويق المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(3): عبد الحميد عبد المطلب: البنوك الشاملة، عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص197.

كبيرة كالسوق الجزائرية، إذ توفر إمكانيات التعاون مزايا متعددة، و تمكن المصارف الجزائرية من إكتساب المفاهيم التسويقية الحديثة و طرق الأداء..

- **التحالفات و الشراكات الإستراتيجية في المصارف الجزائرية:**

تحتاج المصارف الجزائرية إلى الشراكات و التحالفات الإستراتيجية، و التي تتمثل في نوعين أساسيين:

أ- التحالفات و الشراكات التجارية: يسمح هذا النوع من الشراكات و التحالفات للمصارف الجزائرية تدارك التأخر فيما يخص كل من:

- **البحث و دراسات الأسواق:** مما يسمح بتخفيض تكاليف الأبحاث.

- **ترويج الخدمات المصرفية:** الإشهار باستعمال الإعلانات المشتركة، و هي تسمح باكتساب طرق ترويجية حديثة غير متعارف عليها لحد الآن في السوق المصرفي الجزائري.

- **الحضور المشترك في المحافل التجارية و المعارض الدولية:** تسمح المشاركة في التظاهرات التجارية و المعارض الدولية بتحقيق البعد الإستراتيجي للمصارف الجزائرية، و نجاح هذا النوع من الشراكة يعطي عمليات التعاون في المجال المصرفي الديمومة و التوسع ..

- **توزيع الخدمات المصرفية:** تكون التحالفات و الشراكات التجارية في ما يتعلق بعمليات توزيع الخدمات المصرفية بحالتين:

- أن يقوم الشريك الذي له معرفة بالسوق بتوزيع الخدمات المصرفية، وذلك وفق عقد توزيع أو وكالة..

- و الطريقة الأخرى هي اشتراك المصرف مع الشريك بالعلامة التجارية ومن ثم تكوين شبكة توزيع مشتركة..

ب- التحالفات و الشراكات التكنولوجية: عرف التطور التكنولوجي نموا و تعقدا كبيرا في مجال تقنيات الإتصال و المعلوماتية، و الكثير من المصارف لا تمتلك الوسائل الضرورية للبحث و التطوير للبقاء في وضعيتها التنافسية خاصة بعد فتح مجال الإستثمار الخاص و المنافسة، و من ثم فإن إيجاد شراكات إستراتيجية في مجال التكنولوجية و البحث يعتبر أمرا ضروريا لأجل توفير التكنولوجية المكملة لعمل المصرف.

كما تتطلب سرعة التجديد التكنولوجي في مجال العمل المصرفي من المصارف الجزائرية أن تتحرك لتكوين تحالفات خاصة بالتكنولوجيات المتطورة لزيادة قوتها و تعزيز مكانتها[1].

يسمح تفتح المصارف الجزائرية على التكنولوجيات الجديدة باستغلال فرص التسيير و التجديد و التمكن من استعمال مفاهيم و تقنيات التسويق لتتمكن من عرض أحسن الخدمات بأسعار منخفضة و جودة عالية..

(1): جمعي عماري، مرجع سابق، ص48.

المطلب الثاني: تطوير أنظمة الدفع الحديثة في المصارف الجزائرية

1- مفهوم أنظمة الدفع الحديثة:

نظام الدفع البنكي لبلد ما عموما يحتوي على المؤسسات المالية التي لها دور الوساطة المالية (البنوك)، وكذلك آليات الدفع التي تمثل وسائل الدفع المعروضة من قبل البنوك لزبائنها، و المستعملة في عملية الدفع، و إجراءات الدفع و التحصيل التي تقوم مصالح البنوك. هذه العناصر الأساسية تكون مدعمة بنظام معلوماتي و اتصالي بين المؤسسات الوسيطة بين الأعوان الإقتصاديين.

هذا المفهوم واسع و شامل لنظام الدفع، يبقى نجاحه مرتبطا بفعالية عناصره، فإذا حدث ضعف أو خلل في أحد مكوناته ينعكس ذلك سلبا على فعالية نظام الدفع، و من جهة أخرى فإن عناصر نظام الدفع خاضعة إلى تطوير و تحديث من وقت لآخر، فإن لم تساير التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم سينعكس ذلك سلبا على نظام الدفع و يصبح عاجزا عن تقديم خدمات ذات رفاهية مقبولة من طرف زبائن البنك[1].

كما عرفت وسائل الدفع الإلكتروني تطورا متسارعا مرتبط بصفة عامة بتطور عمليات التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي، مما ساهم بقوة في تقدم الصناعة المصرفية، و تتمثل أهم هذه الوسائل في:

1-1- البطاقات البنكية: بطاقة بلاستيكية صغيرة، بموجبها يمكن لحاملها الوفاء بقيمة مشترياته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لأخطار السرقة أو التلف[2].

و تنقسم البطاقات الإلكترونية إلى:

- **بطاقات الدفع:** تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناءا على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له.
- **البطاقات الإئتمانية:** و هي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة و تقدم لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة[3]، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته على أن تتم التسوية لاحقا.
- **بطاقات الصرف الشهري:** تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الإئتمانية كونها تسدد بالكامل من العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب، أي أن مدة إئتمان هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر.

تصدر هذه البطاقات البنكية من منظمات عالمية و مؤسسات مالية و تجارية، منها:

(1): بحيح عبد القادر، إشكالية التحكم في وسائل الدفع الإلكترونية و أثرها على الخدمات المصرفية،- حالة الجزائر (1962-2010)، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص24.

(2): رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 1999، ص77.

(3): سحنون محمد، النظام المصرفي بين النقود الورقية و النقود الآلية، مجلة الغلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 04، ماي 2003، ص65.

فيزا Visa International، ماستركارد Master Card International، أميركن إكسبرس American Express.

1-2- النقود الإلكترونية: هي عبارة عن نقود غير ملموسة، تأخذ شكل وحدات إلكترونية تخزن في جهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل و يسمى بالمحفظة الإلكترونية، و يمكن للعميل من خلال هذا النوع من النقود القيام بمختلف العمليات من بيع و شراء و تحويل...

1-3- الشيكات الإلكترونية: تعتمد فكرة الشيك الإلكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص (غالبا ما يكون البنك)، الذي يشترك لديه كل من البائع و المشتري من خلال فتح حساب جاري خاص بكل منهما، مع تحديد التوقيع الإلكتروني[1] و تسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الإلكتروني.

1-4- البطاقات الذكية: هي بطاقات بلاستيكية تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين أكبر قدر ممكن من المعلومات عب طريق البرمجة الأمنية، و تحمل هذه البطاقة معلومات حول حاملها و البنك مصدرها إضافة إلى طريقة صرفها و تاريخ نهاية حياة العميل المصرفية[2].

و تجري المعاملات المصرفية إلكترونيا في شكل آلات الصرف الأوتوماتيكية[3]، و المعاملات الهاتفية، و انتقلت هذه العمليات إلى شبكة الإنترنيت، كقناة جديدة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق مزايا لكل من العملاء و البنوك و إمكانية الحصول عليها بطريقة سريعة و مريحة، هذا بالإضافة إلى أن البنوك يمكنها أن تقدم الخدمات بطرقة أكثر كفاءة، و بتكلفة أقل بدرجة كبيرة.

و نظرا لأهمية الصناعة البنكية فلقد سعت البنوك الجزائرية إلى مواكبة تطوراتها بنقل العديد من التقنيات البنكية، حيث خصصت مبالغ كبيرة لتعميم إستعمال البطاقات البنكية في الجزائر، إذ أبرمت عدة إتفاقيات نذكر منها إتفاقية المساعدة التقنية بين شركة SATIM(*) و الشركة الفرنسية IDS(**) لتركيب عدد كبير من الموزعات الآلية(***) و نهائي نقطة البيع الإلكترونية(****) لدى التجار عبر التراب الوطني.

---

(1): رحيم حسين، هواري معراج، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادية، – واقع و تحديات–، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص322.

(2): رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، مرجع سابق، ص54.

(1): مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة 2001، ص 297.

(*): SATIM: société d'automatisation et de la transaction interbancaire et de monétique

(**): Ingenico Data System

(***): آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق البطاقات البنكية تسمح للزبون بسحب مبلغ مالي دون اللجوء إلى البنك.

(****): يمكن لموظف نقطة البيع تمرير بطاقة الزبون الإئتمانية على القاريء الإلكتروني الخاص بها و الوصول مباشرة للحاسوب المركزي للبنك المعني، الذي يقوم بدوره بالتأكد من كفاية الرصيد و خصم القيمة من الرصيد الخاص بالزبون المعني.

و يوضح الشكل التالي المعاملات المصرفية الإلكترونية:

الشكل رقم (13): المعاملات المصرفية الإلكترونية

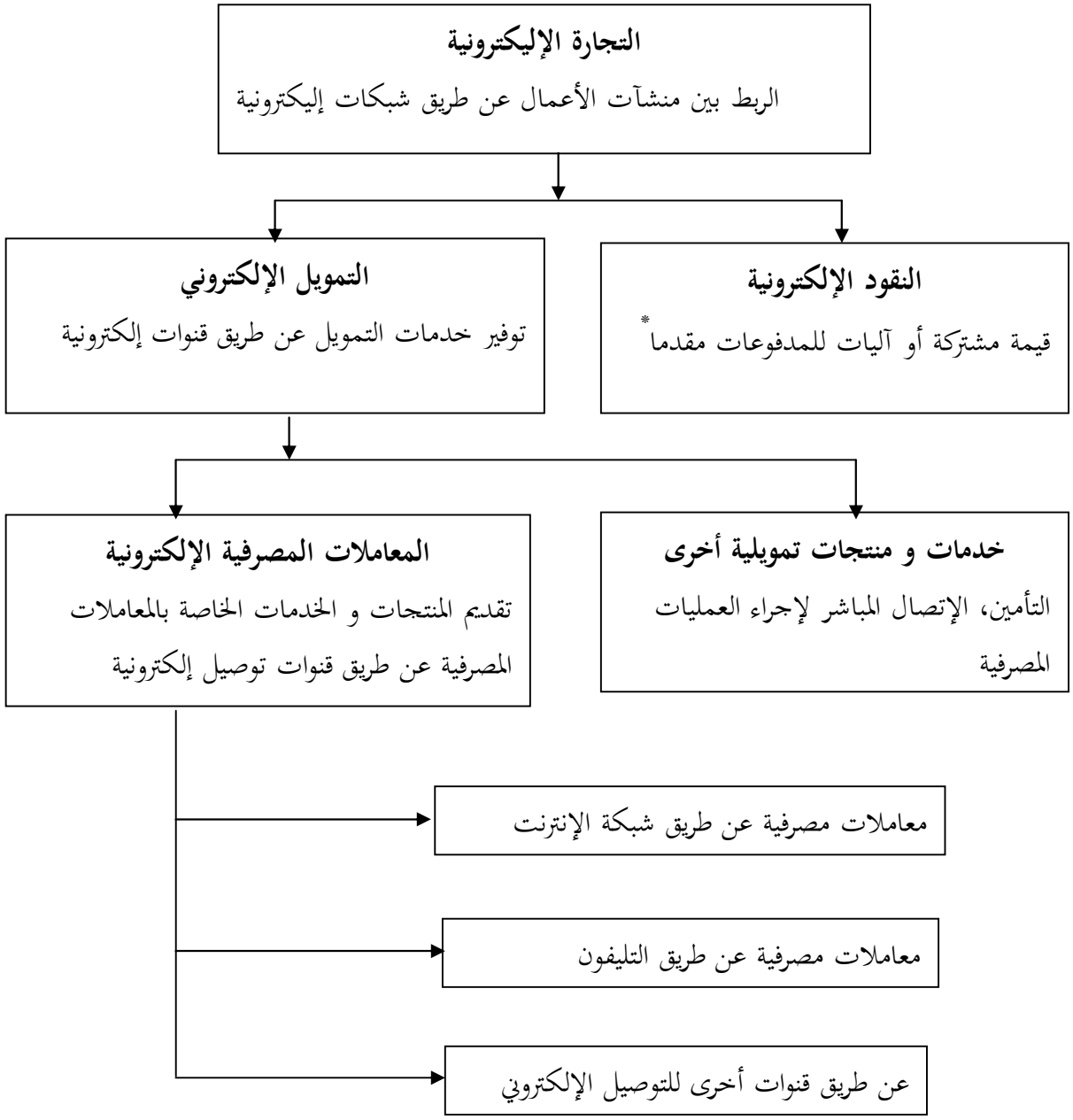

المصدر: صالح نصولي، اندريا شايختر، تحديات المعاملات المصرفية الإليكترونية،مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2002، ص48.

(*): الإختلاف بين النقود الإلكترونية و المعاملات المصرفية الإلكترونية هو أنه في حالة النقود الإلكترونية لا يتم الإحتفاظ بالأرصدة في حسابات مالية لدى البنوك.

2- مزايا الصيرفة الإلكترونية:

هناك عدة مزايا للصيرفة الإلكترونية، أهمها[1]:

◄ **مزايا الصيرفة الإلكترونية للعملاء:** إن مزاياها و فوائدها كثيرة و عديدة للعملاء نذكر أهمها: منح للعملاء قدرة أكبر لاختيار الخدمة المصرفية الأكثر ملاءمة لهم و هذه الميزة التي توفرها الإنترنت تعتبر نقلة نوعية في علاقة البنوك مع عملائها أي إذا كانت الخدمة المطلوبة غير متوفرة لدى البنك المختار أو أن سعرها غير تنافسي فإن العميل سيتحول بسهولة إلى بنك آخر له موقع على الإنترنت، و تقديم الخدمات المصرفية طوال أيام الأسبوع بما فيها العطل و الأعياد، و دعم الإلتزام بمواعيد عمل البنك الرسمية، تمكين العميل من الإطلاع على الحساب إضافة إلى معرفة أسعار الفائدة، أسعار الصرف، مواعيد استحقاق أقساط القروض، سهولة إجراء التحويلات المالية من حساب لآخر.

◄ **مزايا الصيرفة الإلكترونية للبنوك:** و تعتبر البنوك الأكثر إستفادة من مزايا البنوك الإلكترونية و من أهمها: إمكانية البنوك بواسطة التكنولوجيا الإستفادة من البيانات المتوفرة لديها عن عملائها و تحليلها إلى معلومات كاملة عنهم باستخدام برامج الكمبيوتر الخاصة بقواعد البيانات؛ زيادة المنافسة بين البنوك و يسمح لها بالتغلغل إلى أسواق جديدة و من ثم إلى زيادة انتشارها الجغرافي؛ إيجاد الولاء المصرفي للعملاء الحاليين للحفاظ عليهم من جهة، و جذب عملاء مرتقبين من جهة أخرى؛ تقليص التكاليف الإجرائية كاستخدام الأوراق، الوقت و الجهد في البنوك لأنها معاملات العملاء الأمر الذي يساعد على خفض التكلفة التي تقوي الميزة الإستراتيجية التي تعتبر متغيرا مهما في التمييز التنافسي؛ الميزات التنافسية التي يحاول كل بنك ناجح التميز بها في خدماته فاتصال الزبون ببنكه عبر الإنترنت يزيد جودته و سرعته مع الجودة الشاملة التي تزيد من قوته التنافسية.

◄ **مزايا الصيرفة الإلكترونية للإقتصاد الوطني:** و من مزايا الصيرفة على الإقتصاد الوطني العديدة، أهمها: زيادة الدخل المالي للبنوك الوطنية و من ثم مساهمتها في إجمالي الدخل الوطني، حيث يمكن تحديد رسوم رمزية على مستخدمي الإنترنت في التعامل المصرفي معها تساعدها هذه الرسوم في تطوير الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، هذه الرسوم سوف تعيد دورتها في اقتصاد البلد و تعيينه من خلال استثمار البنوك في الشركات المحلية التي تطور خدماتها في هذا المجال؛ إن المعدلات المصرفية عبر الإنترنت يزيد من الكفاءة الإنتاجية للبنوك، و التي بدورها تساعد على تحسين الأداء الإقتصادي بشكل عام.

(1): معطي الله خير الدين، بوقموم محمد، المعلوماتية والجهاز البنكي، حتمية تطوير الخدمات المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 2004، ص197-198.

3- آليات أجهزة الدفع: إن عامل التكنولوجيا أصبح سلاحا أساسيا في المنافسة العالمية ولتعزيز القدرة التنافسية بادرت السلطات المالية منذ سنة 1997 إلى تأسيس شركة النقد الآلي وشرعت في إدخال آلات السحب الآلي، والآليات التكنولوجية التي أدخلتها الجزائر على المؤسسات المصرفية هي[1]:

3-1-الأجهزة الإلكترونية:

- **الموزع الآلي للأوراق النقدية:** الموزع الآلي هو آلة أوتوماتيكية تسمح للزبون صاحب البطاقة الإلكترونية سحب مبلغ محدد من المال دون اللجوء إلى الوكالة البنكية بحيث يمكن سحب هذا المبلغ من أي جهاز موجود على مستوى القطر الوطني، فهو موجود في المؤسسات المصرفية، الشوارع، المحطات و أماكن أخرى و يعمل دون انقطاع، و هو جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ الإشارات المغناطيسية للبطاقة. إن هذه التقنية تم اعتمادها في الجزائر في 1997، و أغلب البنوك تملك أجهزة التوزيع الآلي للأوراق النقدية.

الجدول رقم(10): الموزع الآلي للأوراق النقدية

	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراق	يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب، يوجد في البنوك الشوارع، المحطات، الأماكن أخرى يعمل دون انقطاع	جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة هذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا	تخفيض نشاط السحب في الفروع

المصدر: نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية و إستراتيجية البنوك، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 2004، ص 273.

- **الشباك الأوتوماتيكي للأوراق:** يقوم الشباك الأوتوماتيكي للأوراق بتقديم خدمات أكثر تنوعا مقارنة مع الموزع الآلي للأوراق و هذا دائما باستعمال البطاقات الإلكترونية، فبالإضافة إلى مهمة سحب الأموال يسمح هذا الشباك بالقيام بالعديد من العمليات (حوالي 15 عملية في البنوك الفرنسية و75 عملية في البنوك الأمريكية)

(1): مولاي خثير، بن لدغم فتحي، المؤسسة المصرفية و التحولات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تحديات و رهانات، جامعة ابن خلدون تيارت، 2005.

هذه العلميات تشمل على سبيل المثال: قبول الودائع؛ طلب صك؛ و عمليات التحويل من حساب إلى حساب. فالشباك الأوتوماتيكي يسمح برمز سري لكل حائز على البطاقة الإلكترونية القيام بالعديد من العلميات كعمليات السحب، معرفة الرصيد، طلب شيكات، القيام بتحويلات...الخ و هو جهاز يعمل دون انقطاع.

الجدول رقم (11): الشباك الأوتوماتيكي للأوراق النقدية

	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الشباك الأوتوماتيكي للأوراق	يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها السحب، معرفة الرصيد، القيام بتحولات، طلب شيكات الخ	جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل رمز سري	يستعمل من طرف الزبائن – في أوقات غلق البنوك – الزبون المستعجل

المصدر: نعمون وهاب، مرجع سبق ذكره، ص 274.

- **نهائي نقطة البيع الإلكتروني**: إذا كان الزبون يحمل بطاقة ائتمان فبإمكان التاجر مستعمل نهائي نقطة البيع الإلكتروني و الحائز عليه أن يمرر هذه البطاقة على القارئ الإلكتروني الموصول مع الحاسوب المركزي للمؤسسة المصرفية المعنية و الذي بدوره يقوم بالتأكد من كفاية الرصيد و خصم المبلغ موضوع العلمية و هذا بعد أن يدخل التاجر رقما سريا خاص به و الذي يعرف برقم التعرف الشخصي السري، فيقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافة القيمة لرصيد حساب التاجر.

الجدول رقم(12): نهائي نقطة البيع الإلكتروني

	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
نهائي نقطة البيع الإلكتروني	يوضع في المغارات والمحلات حيث يسمح للعميل بتسوية عملياته التجارية بالبطاقات أثناء التسديد	فروع موصولة بشبكة تجمع بنوك	يحل مشاكل نقل الأموال ويوفر الأمن

المصدر: نعمون وهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 275.

3-2- قنوات الإتصال و خدمات الصيرفة الإلكترونية:

يقدر العاملون في القطاع المصرفي أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال القنوات التقليدية يكلف ما لا يقل عن ستة أضعاف تقديمها من خلال القنوات الإلكترونية الحديثة، و بالتالي فإن أهداف العمل المصرفي تقليل التكلفة و تقديم الخدمات للعملاء بكفاءة أعلى.

3-3- الصرافات الآلية:

بدأ تقديم الخدمات المصرفية للعملاء عبر ماكينات الصرف الآلي في السبعينات من القرن الماضي، و لم تجد الإقبال الكبير من العملاء، و هذا راجع للمخاوف التي لها تأثير قوي عليهم، و عمل المصرف بصفة عامة أن يظل في المتوسط حوالي 30% من العملاء لا يحملوا بطاقات للصرف الآلي عبر الصرافات الآلية.

3-4- الصيرفة عبر الهاتف:

تعتمد هذه الخدمة كذلك على وجود شبكة تربط فروع البنك الواحد ككل و تمكن الموظف المنوط به تقديم الخدمة الهاتفية من الوصول لبيانات العميل مباشرة من أي أفرع البنك. يقوم العميل بالإتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة من مصرفه، و يستطيع الموظف الذي يقوم بالرد على العميل من الوصول إلى بياناته، و يبدأ بتوجيه أسئلة محددة للتأكد من هويته كالسؤال على آخر معاملة قام بها أو حجم المبلغ الذي قام بإيداعه...الخ.

3-5- الصيرفة عبر شبكة الإنترنت:

بدأت إدارة المصارف تدريجيا في تبني تقديم خدمات مصرفية من خلال شبكة الإنترنت لقلة تكلفتها و ساعد هذا التدرج في تقبل العملاء لهذه الخدمة و التأقلم معها و التدريب عليها. و نمت في الدول المتقدمة بسرعة كبيرة حيث أنها تضاعفت، و أصبح العائد من تلك الخدمات يمثل 13% من دخل المصارف.

3-6- الصيرفة عبر الهاتف الجوال:

إن الاتجاه العام في العالم الآن هو نحو انتشار استخدام الهاتف الجوال، و يتبع هذا الاتجاه تطوير استخداماته لأغراض متعددة، و تشبه هذه الخدمات التي تقدم عبر الهاتف، و لكنها تمتاز عنها بأنها يمكن أن تكون عبر بيانات و نص مكتوب، فيمكن الإستعلام من المصرف عن رصيد أو معرفة الوضع لتسوية الشيك.

3-7- الصيرفة عبر التلفزيون: ظل التلفزيون من أكثر الوسائل الناجحة للإعلام الجماهيري، كما بدأ يحتل موقعه في الدول المتقدمة و بدأت العديد من الشركات في التحول لتقديم هذه الخدمة بالمشاركة مع مؤسسات

مالية لتوصيل الخدمة للمشتركين و أصبح جاذبا حيث أن السعة التي يتيحها التلفزيون لنقل المعلومة عبر الصورة تفوق تلك التي يمكن نقلها عبر تراسل البيانات التقليدي..

4- ظاهرة البنوك الإلكترونية:

ظهرت البنوك الإلكترونية عام 1995، و هي متخصصة في الإستثمار، و نقل الأموال عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية)، تتميز بسرعة المعاملات المالية (مثل التسوق الإلكتروني)، زيادة كفاءة الخدمات المصرفية و خدمات البطاقات و ذلك بأقل التكاليف، و بأقل وقت ممكن. و الجدول التالي يبين فرق التكلفة بين البنوك التقليدية و البنوك الإلكترونية:

الجدول(13): فرق التكلفة بين القنوات التقليدية و الإلكترونية

	المعاملات البنكية
البنوك التقليدية	1,08
البنوك الإلكترونية	0,13
نسبة التوفير	%89

المصدر: تبول الطيب، سياسات التجارة الإلكترونية و المسائل القانونية، مقال منشور على الإنترنت على الموقع: www.ityarabic.org/e-buiseness ، تاريخ الزيارة : 2010/01/22.

4-1- أهداف البنوك الإلكترونية: كما تسعى البنوك الإلكترونية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ تحديد أسلوب تقديم الخدمات لكل مجموعة من العملاء؛
- ❖ تحديد قنوات الاتصال والوسطاء إذا كان ضروريا لكل خدمة؛
- ❖ تحديد الخدمات النمطية والخدمات حسب الطلب لكل شريحة من المتعاملين؛
- ❖ تحديد أنواع قنوات التوصيل البديلة للخدمة ولكل نوع من المتعاملين؛
- ❖ تحديد كيفية الترويج للخدمات المصرفية الجديدة الإلكترونية على الإنترنت.

الجدول رقم (14): التطور في شكل البنك الإلكتروني

التحديث في تكنولوجيا المعلومات	أساليب تشغيل البيانات	التطبيقات المصرفية
الجيل الثاني في السبعينات و الثمانينات	– التشغيل الفوري	– آلات التحول الأوتوماتيكي للأموال – أدوات الائتمان الدائنة والمدينة – الصيرفة التلفونية – السحب الفوري النقدية
الجيل الثالث في التسعينات في 2002	–تخصيص كمبيوتر خادم للعملاء –تسهيل التعامل عن طريق الإنترنت –تخصيص مواقع للبنوك على الإنترنت	– التعاون في العمليات الحسابية – نظم معلومات المتعاملين – العمليات المصرفية من المنزل – مركزية العمليات المصرفية الخلفية – إدارة محافظ الاستثمار فوريا – تقليص دور السماسرة

المصدر: فريد راغب النجار، الإستثمار بالنظم الإلكترونية و الإقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004، ص 276.

4-2- الخدمات المعروضة من طرف البنوك الإلكترونية:

إن الخدمات البنكية المعروضة عبر الإنترنت تزداد تنوعا و تشمل كافة الخدمات المقدمة عبر الوسائل التقليدية، و من أهم الخدمات الأساسية الإطلاع على الحسابات، دفع الفواتير للعملاء، طلب كشف حساب لطلب الحصول على تسهيلات إئتمانية، التحولات النقدية و من الممكن أن يقوم البنك بتقديم توصيل الإنترنت لعملائه، و كما تمثل القروض أهم الخدمات المعروضة من طرف البنوك الالكترونية، و يلخص الجدول التالي أهم العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك الإلكتروني:

الجدول رقم 15 : الخدمات المصرفية المقدمة عبر الإنترنت

نوع العمليات	الوظائف
العمليات الجارية	– الاطلاع على الحسابات (حساب جاري بريدي، بنكي...) في أي وقت و مكان – متابعة الحسابات عن بعد وإمكانية البحث عن القيام بالعمليات على حسب المعايير – الحصول على معلومات متعلقة بالدخل الوطني الخام – طلب دفاتر شيكات، طلب تغير نوع الحسابات أو الشيكات – طلبات الحصول على البطاقات الائتمانية – تحويلات نقدية من حساب إلى حساب داخل البنك – دفع قيمة الفواتير مباشرة عبر الإنترنت – طلب الاستشارات – طلبات تغير كلمات السر الشخصية – تأكيد استقبال أوامر الدفع المبعوثة
عمليات البورصة	– التعرف على قيمة الأوراق المالية وكذلك دفتر الأوامر – التعرف على قيمة محفظة الأوراق المالية – بيع وشراء الأوراق المالية – الدخول إلى البورصات الدولية – فتح محفظة أوراق مالية مباشرة عبر الإنترنت
عمليات القروض و التأمين	– القروض الإستهلاكية = القروض العقارية – القروض الشخصية من أجل مشاريع استثمارية و خلق مؤسسات مصغرة. – قروض دائمة. – دراسة خاصة بالتمويل. – الانضمام للشركات التأمين الخاصة بالسيارات. – الانضمام لشركة التأمين الخاصة بالسكن و تعويضات البطالة.

5- مشاكل متعلقة بتطبيق خصائص البنوك الإلكترونية في الجزائر:

يعرف النظام البنكي الجزائري تأخرا فيما يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة للمعلومات و تتمثل أسباب ذلك فيما يلي:

- إنعدام الثقة للزبائن اتجاه النظام الحديث للإعلام الآلي و الاتصال؛
- قلة الموارد المالية لاقتناء التجهيزات، وكذا استعمال مستخدمين وإطارات متخصصة في هذا الميدان؛
- عدم الوعي الكافي للجزائريين بمنافع النظام البنكي الالكتروني؛
- هذا النظام الحديث جدا في العالم العصري يتطلب خبراء في ميدان الإعلام الآلي والاتصال، وهذا الشيء تفتقر إليه بلادنا، أو بالأحرى لا يستغلون في بلادنا؛
- نظام الأمن المعلوماتي غير فعال في بلادنا، أو بمعنى الوسائل والتقنيات التأمينية ضعيفة تستلزم التحكم الفعال فيها.
- محدودية المعرفة لنشاط البنك الالكتروني: البنك الالكتروني هو بنك عصرنا، في الواقع فهو يقدم فوائد ومزايا هائلة للمستهلك وهذا بغرض عمليات مبسطة وبأقل تكلفة، وأن تطبيق البنوك الالكترونية في الجزائر يبقى صعب الوصول إليه، في الواقع هذه الخدمة الجديدة من البنك يتطلب وسائل مهمة جدا، خصوصا فيما يتعلق بالجانب البشري والمالي، أي الوسائل صعبة الوصول إليها في بلادنا.

و تعمل الجزائر على إيجاد حلول و سبل لتطبيق البنوك الإلكترونية وذلك من أجل تبني نظام بنكي متطور في بلادنا و أهم الإجراءات هي:

- تحسيس المستهلك الجزائري بمميزات البنك الإلكتروني، من خلال أيام دراسية في هذا المجال؛
- العمل على تطوير و تدعيم النظام البنكي الجزائري فيما يتعلق خصوصا بتحويل رؤوس الأموال الافتراضي، و ضد كل تجاوز محتمل لأنه في الواقع القطاع البنكي هو قطاع حساس خصوصا إذا تعلق الأمر بنقود الدولة أو التوفير؛
- العمل على خلق شبكات الإنترنت بين البنوك لتسهيل تسيير التحويل؛
- العمل على تأمين كل من الخدمات و التحولات الإلكترونية ضد أعمال القرصنة؛
- تحسين فعالية التجهيزات ضد أي عجز طارئ.

6- حتمية تطوير أنظمة الدفع الحديثة في المصارف الجزائرية:

أصبح تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية ضرورة حتمية على أصحاب القرار تفرضها الدرجة العالية التي وصلت إليها سرعة و فعالية مستوى أداء الخدمات عالميا، و لأجل ذلك يفترض إتخاذ مجموعة من الإجراءات نذكر منها:

- الإستثمار في ميدان الإتصال الذي يعتبر الأداة الوحيدة في عملية تمرير المعلومات المالية بين البنوك.
- الإسراع في خوصصة البنوك العمومية.
- خلق توازن جهوي بين مناطق القطر الجزائري في توزيع شبكة البنوك التجارية، التي لها دور الوساطة المالية.
- تدعيم البنوك التجارية بتكنولوجيات الإعلام الآلي الحديثة.
- تشريع قوانين صارمة تحد من التلاعب بوسائل الدفع الكتابية مثل الشيك.
- توعية الجمهور في اختيار وسائل الدفع المناسبة في تعاملاتهم و خاصة وسائل الدفع الكتابية.
- ترك للجمهور حرية الإختيار لوسائل الدفع المناسبة، من دون إرغامه على استعمال وسيلة من وسائل الدفع.
- تنسيق العمل بين البنوك و شركات البطاقات الإئتمانية.
- التكوين و التدريب المستمر للقوى العاملة و التجديد في التجهيزات و المنتوجات.

و سوف يتيح تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية للجهاز المصرفي الجزائري الدخول للعصرنة من أبوابها الواسعة فهي تمنح عدة امتيازات يمكن إجمالا حصرها فيما يلي:

- .خال الخدمات المصرفية الإلكترونية يؤدي إلى تخفيض النفقات التي تتحملها في أداء خدماتها و يوفر تكلفة إنشاء فروع جديدة للمصارف في المناطق البعيدة، مثلا إنشاء مصرف عبر شبكة الإنترنت لا يمكن مقارنته بانشاء مصرف تقليدي بتكلفة ما يحتاج إليه من مباني و أجهزة و عمال و مستندات و صيانة ...
- تطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية يؤدي إلى اختصار المسافة الكبيرة و ربح الوقت نظرا لسرعة الأداء.

- تعزيز الشفافية من خلال استعمال شبكة الإنترنت، و لك من خلال التعريف بهذه المصارف و الترويج لخدماتها و تحسين الإعلام، و تطوير المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و الدارسين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.
- تساهم ثورة الإتصال و المعلومات في الشؤون العامة، ففي البلدان المتقدمة تقوم كل أسرة و كل مؤسسة تجارية بالإتصال عن طريق شبكة الإنترنت لأغراض التسويق أو لتنفيذ بعض العمليات المصرفية، و بالتالي يمكن تحسين و تسهيل معيشة الأفراد و المؤسسات.
- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية، و إقامة أنظمة دفع إلكترونية تساهم في تطور أدائها و ترقيتها.
- تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر سيؤدي إلى إحداث منافسة في المجال المصرفي و المالي، و بالتالي إستعداد المصارف الجزائرية لمواكبة المصارف العالمية، في ظل الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، و بداية تطبيق إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.
- المساهمة في جلب الإستثمارات الأجنبية من خلال توفير خدمات مصرفية متطورة على مدار الساعة.

إن إدخال الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل اعتمادها في الجزائر و مع كثرة ما تحمله من المزايا و الإيجابيات إلا أنها لا تخلو من المخاطر، منها مثلاً مخاطر القرصنة، تكلفة الصيانة، و البنية التحتية، أمن و سرية التعاملات المصرفية..

و مع ذلك فإنه يجب توافر إستراتيجية حقيقية و أهداف مسطرة، و كذا تكوين و توظيف العنصر البشري المؤهل لاستغلال تكنولوجيا الإنترنيت لصالح المؤسسة، و توظيفها في تحسين و زيادة قدراتها التنافسية و اقتحام الأسواق العالمية، و كذا إستغلال وفرة المعلومات و تنوعها عن أسعار المنتوجات و الخدمات و طلبات السوق، و التعرف على ما يقدمه المنافسون مما يكسبها ميزة تنافسية في حالة استعمال هذه المعلومات في تطوير أدائها.

- **خاتمة الفصل الثالث:**

مر الجهاز المصرفي الجزائري منذ نشأته بعدة إصلاحات أفرزتها البيئة الداخلية المليئة بالتعقيد و الخارجية المعروفة بالسرعة و التغير. فبعد إن كان الهدف من إصلاحات السبعينات بناء نظام تمويل وطني جزائري يستجيب لمتطلبات التنمية الإقتصادية، جاءت الإصلاحات النقدية و المصرفية لعام 1986 لتعالج مشاكل أخرى منها إستقلالية المصارف و البنك و تفتح التوجه نحو اقتصاد السوق ثم جاء قانون النقد و القرض 10/90 الذي حدد بنية الجهاز المصرفي الجزائري لجعله نظام يتلاءم مع اقتصاد السوق، و ذلك بإدخال المصارف الخاصة الوطنية و الأجنبية إلى السوق المصرفية.

و ما يميز هذه الإصلاحات أنها لم تمس مباشرة مستوى أداء الخدمة المصرفية في المصارف، فبقيت الخدمة دون المستوى، و أصبح الشيك لا يفضل في التعاملات التجارية رغم كل الجهود المبذولة.

و ما يمكن قوله أيضا هو بعد المصارف الجزائرية عن المعايير المصرفية الدولية لعدة أسباب و منها على الخصوص عدم استعمال تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في أداء الخدمة المصرفية التي توفر الوقت و الجهد و المال.

و عليه يحتاج الجهاز المصرفي إلى إستراتيجية لمواجهة عمليات الإنفتاح الإقتصادي و العولمة من خلال تعظيم الآثار الإيجابية للعولمة إلى أقصى درجة ممكنة و تقليل الآثار السلبية لها إلى أدنى درجة ممكنة و العمل على زيادة القدرة التنافسية بتفعيل عمليات الإندماج، تقوية شبكة المعلومات المصرفية و كذا تنمية مهارات العاملين بالبنوك..

الفصل الرابع

- **مقدمة:**

تشير الكثير من التغيرات و التطورات و الدراسات و الظواهر و الإنعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، و منها الجهاز المصرفي الجزائري، مع العلم بأن الآثار الإقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية و قد تكون سلبية؛ و تصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هي تعظيم الإيجابيات و تقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى. و تتمثل بعض تلك الآثار التي سيتم التطرق إليها في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية و التحول إلى البنوك الشاملة، و تنويع النشاط المصرفي و الإتجاه في التعامل في المشتقات المالية و ضرورة الإلتزام بمقررات لجنة بازل و احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية و الإندماج المصرفي و خوصصة البنوك و إضعاف قدرة البنك المركزي على التحكم في السياسة النقدية.

كما تشير الدراسة إلى الجهود الإصلاحية لصندوق النقد الدولي من أجل تهيئة المصارف الوطنية لمتطلبات العولمة و المنافسة العالمية، حيث تناولت في هذا الفصل ثلاثة مباحث هي على التوالي:

المبحث الأول: التحديات الراهنة التي تواجه العمل المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: تطور الأداء المصرفي في ظل العولمة.

المبحث الثالث: آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري.

.

المبحث الأول: التحديات الراهنة التي تواجه العمل المصرفي الجزائري

المطلب الأول: الإتجاهات الحديثة في المجال البنكي

إن التحول الكبير و التنوع الملحوظ في الخدمات المصرفية أو في صناعة البنوك بصفة عامة أصبح بمثابة ضرورة فرضها واقع التطور و النمو السريع في مختلف الأنشطة الإقتصادية في دول العالم المختلفة؛ هذا ما جعل الكثير من الممارسين في صناعة البنوك يرون أن المشكلة الحقيقية التي تواجه رجال البنوك تكمن في كيفية إدارة و مواجهة التغيير و النمو السريع في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية بنجاح، بالإضافة إلى التغير و التطور في سوق الصناعة المصرفية التي أصبحت تتصف بالمنافسة الشديدة و الحادة.

و بخصوص الإتجاهات الحديثة في المجال صناعة الخدمات المصرفية تعطى كآلاتي[1]:

1- التنوع في الأنشطة و الخدمات البنكية.

2- التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية.

3- النمو عن طريق الإندماج.

4- التدويل.

5- التطور التنظيمي و الإداري.

1- التنوع في الأنشطة و الخدمات البنكية: لم تعد الخدمات البنكية الآن تقتصر على عمليات الإقراض و الإيداع وما يرتبط بها من أنشطة مصرفية حيث تشير الدلائل العملية إلى تنوع و تعدد الخدمات والأنشطة التي تقوم ا البنوك في الوقت الحالي سواء في الدول المتقدمة أو النامية ، وفي هذا الخصوص يمكن الإشارة إلى الوضع على النحو التالي:

- شراء أو إنشاء وإدارة شركات صناعية و تجارية و زراعية و خدمية أو المساهمة فيها.
- إنشاء العديد من الفروع للبنك الأم، و التي تقوم بإعطاء الخدمات المصرفية التقليدية. (الإقراض، إيداع حسابات جارية ، تحويلات نقدية).
- دخول البنوك في صناعة التأمين من خلال تقديم كافة الخدمات الخاصة بالحاسبات الآلية، الاستثمار المشترك، السمسرة، و إصدار عقود التأمين بأنواعها المختلفة.

(1): عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993، ص347.

- تقديم كافة الاستثمارات ودراسات الجدوى الاقتصادية و إدارة المشروعات الجديدة في مجالات الصناعة و التجارة و الزراعة..
- البنوك الآن تمنح خدمات مصرفية للأفراد مثل تنظيم و تخطيط الضرائب الشخصية و ميزانيات الإنفاق، دفع الإيجارات، منح بطاقات الائتمان أو الضمان، و بطاقات الشيكات وكذلك شراء و التأمين على مختلف الوسائل.
- تنظيم و إدارة كل ما يتعلق بتقديم و صرف المعاشات و المنافع الاجتماعية التي تحصل عليها الأفراد من الدولة.
- منح الأفراد بطاقات صرف نقدية من الوحدات الآلية التابعة لفروع البنك في كل مكان حتى يستطيع الفرد الحصول على أي مبلغ من دون التقيد بمواعيد العمل الرسمي في البنوك، و تمنح لأصحاب الحسابات الجارية و حساب الإيداع.
- التعامل في كافة أنواع الأوراق المالية و ما يرتبط بها من أنشطة و تقديم كافة التسهيلات للشركات التجارية التي ترغب في إصدار بطاقة الضمان.

2- التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية: من أهم مظاهر التقدم في تقديم الخدمات المصرفية هي التوسع الكبير في استخدام الكمبيوتر حيث أدى إلى السرعة في تقديم الخدمات و تقليل الأعباء البيروقراطية[1] ، وقد أدى هذا أيضا إلى مواكبة التزايد الكبير في حجم المعاملات المالية ،كما يمكن للعميل معرفة رصيده ومجموع وتفاصيل مسحوبا ته و تواريخها، و إمكانية حصوله على خدمات في أي فرع من فروع البنك.

كذلك من مظاهر التقدم في تكنولوجيا الخدمات المصرفية هو ظهور البنوك الآلية، و إدخال خدمات الحاسب على الشبابيك، إضافة إلى بطاقات الضمان، و بطاقات الصرف النقدية، و يقوم كذلك البنك بتقديم الإستشارات لكافة الجهات بما في ذلك قيامها ببيع نظم المعلومات الإدارية و البرامج الخاصة بالرقابة على المخزون و حسابات الأجور.

3- النمو عن طريق الإندماج: لتحقيق هدفي النمو و التوسع، تلجأ بعض البنوك الكبيرة خاصة في الدول المتقدمة إلى الإندماج مع بعضها البعض لتكوين مجموعات بنكية تقدم سلسلة من الخدمات المصرفية المتكاملة و تحقيق التغطية الشاملة للبلد المعين ، و هذا بالإضافة إلى غزو أسواق الخدمات المصرفية في خارج الدولة.

(1): عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص347.

4- التدويل: تتجه البنوك في الوقت الحالي إلى تدويل أنشطتها أي غزو أو الدخول في أسواق الخدمات المصرفية خارج حدود البلد الأم[1]، و كما نجد شركات متعددة الجنسيات نجد أيضا البنوك متعددة القوميات و من المفيد ذكر بعض الأسباب التي أدت إلى التدويل و ذلك على النحو التالي:

- تجنب الخطر عن طريق تنويع الأسواق بصفة خاصة خطر المنافسة و تشبع السوق المحلي، و كذلك أي اضطرابات عمالية تؤثر على النشاط الاقتصادي.
- إنخفاض التكاليف (تكاليف العمالة، الأرض، و بعض مقومات الإنتاج الأخرى) بالمقارنة بنظيرتها في الدولة الأصلية.
- الإستفادة من الحوافز و الإمتيازات التي تقدمها الدول المضيفة.
- الرغبة في النمو و التوسع.

و نذكر عدد من الطرق و الإستراتيجيات التي تستطيع البنوك من خلالها غزو أسواق جديدة في الخارج:

- تعيين مراسلين للبنك في الدولة المضيفة للمساهمة بالخبرة و المعلومات.
- إنشاء فروع مملوكة بالكامل للبنك الأم.
- إنشاء البنوك ذات الإستثمار المشترك مع بنك وطني، حيث يساهم كل من المستثمر الأجنبي و الوطني في رأس المال و الإدارة معا.

5- التطور التنظيمي و الإداري: إن التنوع و التوسع و التقدم التكنولوجي في أداء الأنشطة و تقديم الخدمات المصرفية يتطلب بالضرورة درجة عالية في البناء التنظيمي و الإداري للبنوك، بالإضافة إلى أساليب إدارة العمليات المصرفية و إنجاز الوظائف الإدارية، و في هذا الخصوص يمكن عرض بعض الإتجاهات الحديثة في مجالات التنظيم و الإدارة في البنوك على النحو التالي:

- **إختصاصات الإدارة العليا:** و يضم مجلس الإدارة، رئيس مجلس الإدارة، مديري التنفيذ، الخبراء. و بالنسبة لاختصاصات و مهام مجلس الإدارة فهي تتمثل في:

- تحديد مستويات الربح المرتقبة، و وضع سياسات تنويع الخدمات المصرفية.
- وضع الخطط و السياسات الخاصة بالعمالة و إدارة السيولة، وتحديد طرق مواجهة الأخطار.
- وضع خطط الإستثمار، و سياسات تنويع الخدمات المصرفية و سياسات العلاقات العامة.

(1): بخلفة عفراء، تدويل النشاط البنكي، رسالة ماجستير، المركز الجامعي مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2006/ 2007- ص 38.

- **نظام و أسلوب الإدارة و التنظيم**: و تتلخص الإتجاهات الحديثة في هذا الخصوص فيما يلي:
  - استخدام نظام الإدارة بالأهداف في كل الفروع وكذلك في كل الأقسام و الإدارات الوظيفية.
  - التدريب المستمر لأعضاء الإدارة العليا على الأساليب العلمية في التخطيط و التخطيط الإستراتيجي.
  - المرونة الكبيرة في بناء الهياكل التنظيمية و إدارة العمليات المصرفية لاستيعاب أي تغير في أنشطة و خدمات البنك وكذلك لمواجهة تغيرات السوق[1].
  - تعدد أسس بناء الهيكل التنظيمي حيث تتجه معظم البنوك الآن إلى بناء هياكلها التنظيمية على أكثر من أساس.
  - اهتمام البنوك الحديثة بالعلاقات الإنسانية في العمل بدرجة كبيرة جعلها تنشئ إدارة خاصة تسمى إدارة العلاقات الصناعية.
  - الإهتمام بإنشاء وحدات لخدمة المعلومات و الكمبيوتر و البحوث في جميع المجالات.
  - فصل الإيرادات المحققة من بيع الخدمات غير المصرفية مثل: تقديم الإستشارات، خدمات نظم المعلومات.

(1): عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص362.

المطلب الثاني: الأزمات المالية في ظل العولمة

1- غسيل الأموال:

تشير العديد من المؤشرات إلى تزايد ظاهرة غسيل الأموال كأحد المخاطر الكبيرة للعولمة و بخاصة العولمة المالية؛ فمع إلغاء الرقابة على الصرف و حرية دخول و خروج الأموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة من جانب السلطات و انفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب فقد إنفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرة.

- **تعريف غسيل الأموال:** غسيل أو تبييض الأموال هي عمليات متتابعة و مستمرة في محاولة متعمدة لإدخال الأموال القذرة الناتجة عن الأنشطة الخفية غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالإقتصاد الخفي في دورة النشاط الإقتصادي للإقتصاد الرسمي أو الظاهر لإكسابها صفة شرعية[1] عبر الجهاز المصرفي و أجهزة الوساطة المالية الأخرى.

و بموجب ذلك أصدرت السلطات العمومية القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما[2]. و بمقتضى المادة السابعة تجد البنوك نفسها ملزمة بالتأكد من هوية و عناوين زبائنها قبل فتح أي حساب أو دفتر أو حفظ سندات أو قيم أو إيصالات أو تأجير صندوق أو ربط علاقة عمل أخرى، مع إلزامها بتحيين المعلومات سنويا و عند كل تغيير لها.

كما يقوم البنك المركزي بدورات تفتيشية للمؤسسات، إضافة إلى المشاركة في اتفاقيات دولية تهدف إلى الحد من الأنشطة القذرة التي تهتك الإقتصاد و الأشخاص و هذا بمكافحة الإرهاب و المخدرات و الحد من الأسواق الموازية و فرض المراقبة القانونية على حركات الأموال المحولة للخارج[*] و محاربة الدوائر الإجرامية و الشبكات التهريبية.

---

(1): د. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001، ص232.

(2): لعشب علي، الإطار القانوني لمكافحة غسيل الأموال، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص75-76.

(*): الأمر رقم 01/03 الصادر في فيفري 2003 المعدل و المتمم للأمر 96-22 المؤرخ في 1996/07/09 و المتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج.

و في إطار عمليات التحسيس الدولي بخطورة ظاهرة غسيل الأموال و على غرار باقي دول العالم تقوم السلطات الجزائرية بمواجهة الظاهرة من خلال التقنين و التشريعات الداخلية و الإلتزام بمعاهدات و اتفاقيات دولية، منها[1]:

◄ **على الصعيد الدولي**: قامت الجزائر بالمصادقة على إتفاقيتين:

– إتفاقية الأمم المتحدة لقمع عمليات تمويل لإرهاب المتبناة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 ديسمبر 2000، و قد تمت المصادقة عليها بالمرسوم الرئاسي 445/2000 **في** 23 ديسمبر 2000.

– إتفاقية الأمم المتحدة ضد الإجرام الدولي المتبناة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 09 ديسمبر 1999، و قد تمت المصادقة عليها **في** 05 فيفري 2001.

◄ **على الصعيد الداخلي**: تمثلت التشريعات الداخلية في:

– وضع خلية معالجة المعلومات المالية CTRF* و التي أنشئت بموجب الأمر التنفيذي رقم 127/02 المؤرخ في 2002/04/07، للقيام بـ:

– إستقبال كل البلاغات المرتبطة بعمليات تمويل الإرهاب و غسيل الأموال و ذلك من طرف هيئات و أشخاص تم تعيينهم بموجب القانون.

– معالجة الإجراءات الضرورية بالحيطة و الكشف عن كل عمليات الإرهاب و غسيل الأموال.

– وضع إجراءات وقائية للبنوك و المؤسسات المالية تسهر على احترام قواعد الحيطة و الحذر و كشف حركات رؤوس الأموال.

2- الآثار الإقتصادية لعمليات غسيل الأموال: تؤثر ظاهرة غسيل الأموال سلبا على الإقتصاديات، و من بين الجوانب السلبية التي تفرزها نجد:

– التأثير السلبي على الدخل القومي الظاهر، حيث يتم استقطاع الأموال المودعة في الخارج من الدخل القومي.

– يؤدي غسيل الأموال إلى انتشار الفساد و الرشوة، نظرا للإستراتيجية الهجومية التي يتبعها القائمون على الإقتصاد الخفي إتجاه القائمين على الإقتصاد الظاهر.

– إزدياد غسيل الأموال يؤدي إلى زيادة الدوائر الخبيثة للإجرام.

(1): RAZIKA YASAAD, mouvement de capitaux et blanchiment d'argent, BNA, finance, n°04, avril-juin 2003, p42.

* : Cellule du traitement des renseignements financiers.

– تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، حيث تقوم عمليات غسيل الأموال بتحويل العملة المحلية الناتجة عن أموال غير مشروعة إلى ذهب و مجوهرات، و غيرها من الأصول ذات القيمة التي يمكن بيعها في الخارج مقابل العملات الأجنبية القوية[1].

– التأثير في آليات السوق و في الأسعار المحلية مما يشكل خطرا كبيرا على مناخ الإستثمار.

– الحد من فاعلية السياسات النقدية في تحقيق أهدافها، فصانعوا السياسات النقدية لا يعرفون بدقة حجم التدفقات النقدية غير المحسوبة، مما يؤثر على مصداقية و فاعلية قراراتهم و صعوبة مهمتهم في وضع خطط و برامج التنمية و تحقيق الإستقرار النقدي و الإقتصادي.

– تؤثر بقوة على إستقرار أسواق المال الدولية، و تهدد دائما بانهيار الأسواق الرسمية التي تعد حجر الزاوية في بناء الإقتصاديات للدول المختلفة.

(1): عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 253.

3- الجهاز المصرفي الجزائري و الأزمة المالية العالمية –أزمة الرهن العقاري–:

يعتبر مصطلح الأزمة المالية من أكثر المصطلحات تداولا في الأدبيات الإقتصادية، نظرا لخطورة هذه الأزمات على الأوضاع الإقتصادية للدول، ولما اختلفت الآراء حول مفهوم الأزمة المالية سنحاول إستعراض بعض المفاهيم التي خصت بها:

مفهوم الأزمة المالية:

1- يقصد بالأزمة المالية، التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، و التي من أبرز مظاهرها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، و الذي ينجم عنه تدهور في قيمة العملة و أسعار الأسهم، مما ينتج عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج و العمالة، و يترتب عنه إعادة توزيع الدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية[1].

2– و تعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها إنهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية و غير المالية مع انكماش حاد في النشاط الإقتصادي الكلي[2].

إن ما يميز الأزمات المالية أنها تحدث بصفة مفاجئة و غير متوقعة نظرا للثقة المفرطة في الأنظمة المالية، سببها الرئيسي التدفق الضخم لرؤوس الأموال إلى الداخل، و يرافقها توسع مفرط و سريع في الإئتمان، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة، فيرتفع سعر الصرف الحقيقي، و يتسبب في حدوث موجة من التدفقات إلى الخارج.

- **الأزمة المالية العالمية:** فيما يخص الأزمة المالية العالمية، التي عرفت بأزمة الرهن العقاري، فقد كانت لها إنعكاسات عديدة على إقتصاديات العالم المختلفة تفاوتت حدتها تبعا لمستوى الترابط الموجود بين الإقتصاديات المختلفة.

و قبل التطرق إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الجزائري سنحاول إلقاء نظرة على بعض الجوانب الأساسية المساهمة في حدوثها باعتبارها ناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء المساكن و العقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك و أدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للإقتصاد الأمريكي و وصلت تبعاتها إلى إقتصاد أوروبا و

---

(1): عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان، 1999، ص200.

(2): عبد الحافظ السيد البدوي، إدارة الأسواق المالية – نظرة معاصرة–، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص39.

آسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك و المؤسسات المالية العالمية، و لم تفلح مئات المليارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية إنفجرت في سبتمبر 2008، و لم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح بنظم إقتصادية عالمية و أن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم.

و فيما يخص هذه الأزمة التي ضربت بأسواق المال العالمية و على غرار باقي المنظومة العالمية فالجزائر ليست في منأى عن التحولات و التغيرات بسبب التشابك و الترابط اللذين يميزان العلاقات الدولية، و نشير إلى أن الأزمة تؤثر على الإقتصاد و إن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى و ذلك للأسباب التالية[1]:

– عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.

– عدم وجود إرتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

– إنغلاق الإقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الإقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات مما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الإقتصاد العالمي.

– إعتماد الحكومة الجزائرية على الموازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق و هذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

– البنوك الجزائرية هي بنوك تجزئة، و القروض المقدمة للأفراد لا تشكل إلا نسبة محدودة من حافظة البنوك الجزائرية، و هي بنوك في أغلبها عمومية لا تمارس أعمال المضاربة.

– من ناحية ثانية نجد عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل، و من جهة أخرى نسجل جزء كبير من الكتلة النقدية تدور في قنوات الإقتصاد غير الرسمي و لا تدخل البنوك و بالتالي فهي لن تتأثر بالأزمة المالية العالمية[1].

– الوضع الحالي لبورصة الجزائر لا يسمح لها بدخول الأسواق العالمية، و من تم فمن هذا الجانب لا يمكن للأزمة المالية الدولية أن تؤثر على الإقتصاد الجزائري.

و عن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الإقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات و تعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى،

---

(1): فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الإقتصاديات العربية، مقال إلكتروني، ص15، تاريخ زيارة الموقع: 20- 04-2012، http://www.jinan.edu.lb/Conf/Money/1/kourtel.pdf

و كنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، مما ساهم في تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3,9 مليار دولار[2]، كما أنه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1% من مواردها و تم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الإدخار تقدر بنسبة % 57,2 في 2007 و 55% في 2006 و 52 % في 2005، و قد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر 2008 نسبة 40 % من الناتج الوطني الخام و هو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر ب 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58,14 مليار دولار يكفي لتمويل الإقتصاد و تغطية النفقات[3]..

و عليه بالنسبة للجزائر فإن هذه الأزمة كانت لها إنعكاسات تجارية، مالية و نقدية، تمثلت أخطرها في تدني إيرادات البلد من العملات الصعبة من خلال تصدير المحروقات. و لقد أثبتت هذه الأزمة مرة أخرى مدى هشاشة الإقتصاد الجزائري المعتمد كليا على المحروقات و لذا يتطلب الوضع إتخاذ تدابير عاجلة للإبتعاد قدر الإمكان عن مخلفات هذه الأزمة التي لا يمكن تحديد تاريخ الخروج منها إلا بتنويع الإنتاج خارج هذا المجال و الرجوع إلى المعاملات الإسلامية مثلما يشير إليه العديد من الباحثين و المجتهدين.

(1): عبد الرحمن مغاري، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص06.

(2): محمد لكصاسي-محافظ بنك الجزائر-، تطورات الوضعية المالية و النقدية في الجزائر، مداخلة مقدمة أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2008، المصدر: بنك الجزائر.

(3): فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الإقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص16.

المبحث الثاني: تطور الأداء المصرفي في ظل العولمة

المطلب الأول: الصيرفة الشاملة

1- مفهوم الصيرفة الشاملة و أعمال المصارف الشاملة:

أولا: مفهوم البنوك الشاملة: يمكن تعريفها بأنها[1]: "تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و تعبئة أكبر قدر مكن من المدخرات من كافة القطاعات[2]، و توظيف مواردها و فتح الإئتمان المصرفي لجميعها، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة، بحيث تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية و وظائف البنوك المتخصصة و بنوك الإستثمار و الأعمال".

ثانيا: أعمال البنوك الشاملة: تتمثل أعمال البنوك الشاملة في[3]:

- دور فعال في ترويج المشروعات الجديدة، كما أنها **تطلق** بعمليات الصيرفة الإستثمارية في مجال الإصدارات **الجديدة للأوراق المالية و تقديم خدمات الوساطة المالية.**

- **الإ**ستثمار في الأوراق المالية حيث **تقوم بشرائها، كما** تقوم بمجموعة من الوظائف تتمثل في المساهمة في الشركات التي **تؤسسها، شراء** الأسهم في الشركات قيد الخ**وصصة، و إعداد الدراسات و تقديم الإستشارات اللازمة للخوصصة و التقييم**، شراء سندات الشركات المساهمة و ذلك في حالة **الخوصصة، إنشاء شركات الإستثمار و الشركات القابضة و الصناديق، و تأسيس المشروعات** المشتركة.

- **تقديم القروض لكل القطاعات لتحقيق التوازن، و أثر ذلك على تطوير السوق المالية، و تدعيم القدرات الإنتاجية للشركات، و تنويع المحفظة الإقراضية و الإستثمارية للمصرف و** تسيير القروض المصرفية في السوق **المالية.**

2- الخدمات المقدمة من البنوك الشاملة: يمكن إجمالا حصرها في الجدول التالي:

---

(1): د. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص19.

(2): عبد الحميد محمد الشواربي، إدارة المخاطر الإئتمانية، دار المعارف للنشر، مصر، 2002، ص 1075-1076.

(3): صلاح الدين محسن السيسي، قضايا إقتصادية معاصرة، دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة،2002، ص206.

الجدول رقم (16): الخدمات المقدمة من طرف البنوك الشاملة

1– الودائع: - ودائع جارية، - ودائع لأجل. - ودائع لإخطار، - ودائع توفير. **2– التداول:** - السوق المالية. - النقد الأجنبي. - المشتقات المالية. **3– بيع الأوراق البنكية:** - شهادات الإيداع. - الأسهم و السندات. **4– الإئتمان:** - الإئتمان الإستهلاكي. - إئتمان للمؤسسات. - إئتمان للبنوك المحلية و بالخارج **5– السمسرة:** - السمسرة في سوق المال. - السمسرة في العملات. - السمسرة في الأراضي و العقارات - السمسرة في الذهب.	**6– الإكتتاب في الأوراق المالية:** - أدوات الخزينة. - سندات الدولة. - سندات الشركات. **7– خدمات الإستشارة:** - إستشارة إدارة السيولة. - إستشارة الإدارة المالية. - التخطيط المالي. - إستشارة الإستثمار العقاري. - إستشارة التجارة الخارجية. - الإستشارات القانونية. - الإستشارات الضريبية. - بحوث التسويق. **8– خدمات المستهلك:** - بطاقات الإئتمان. - الشيكات السياحية. - إدارة أصول الأفراد. - الخزائن و الأمان. - صناديق الإستثمار.- نظم المعاشات.	**9– حركة الأموال:** - التمويل المحلي. - التمويل الدولي. **10– خدمات الضمان:** - خطابات الضمان. - الإعتمادات المستندية. - التحصيلات المستندية. - خدمات القبول. - ترويج المشروعات الجديدة. **11– خدمات التأمين:** - تأمين الصادرات. - تأمين المخاطر. - تأمين الأفراد و الممتلكات. **12– التمويل المتخصص:** - تمويل شراء الأصول. - التأجير التمويلي. - التمويل العقاري. - تمويل المشروعات. - المشاركة. – تمويل الدفع المالي.

المصدر: طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة مؤسسة الأهرام، مصر، 1998، ص38.

3- آثار التحول للمصارف الشاملة: تتسم البنوك الشاملة بعدة آثار منها إيجابية و أخرى سلبية:

3-1- إيجابيات و مزايا البنوك الشاملة: توفر البنوك الشاملة عدة مزايا تتمثل عموما في[1]:

*العمل على أساس الحجم الكبير و بالتالي تحقيق الوفرات في التكاليف.

*التنويع القطاعي لمحفظة القروض و الإستثمارات و بالتالي تقليل المخاطر الإئتمانية ككل.

*ممارسة الأساليب المعاصرة في إدارة الموجودات و المطلوبات، بما فيها على سبيل المثال إدارة الفجوة، الهامش، الفارق.

*زيادة و توسيع تشكيلة الخدمات المصرفية و المالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم.

*إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم و بيعها في إطار السياسة الإستثمارية للبنك.

*يمكن البنك الشامل، إذا ما أرادت الدولة تخفيض أسعار الفائدة لقطاع معين، من الحصول على الدعم منها مقابل ذلك التخفيض، و ذلك دون الحاجة لوجود مصرف قطاعي متخصص يؤدي هذه المهمة.

3-1- الآثار السلبية للتحول إلى البنوك الشاملة: يمكن ذكر أهمها[2]:

*زيادة إحتمال تركيز انخفاض المنافسة بالنسبة للبنوك الأخرى.

*إحتمال تزايد تناقص في المصالح.

*زيادة التهديد لشبكة السلامة التنظيمية.

*انخفاض حوافز الإبداع والإبتكار المالي.

*إنخفاض درجة إنفتاح القطاع المالي و الحقيقي على الإقتصاد الدولي.

*وجود شركات صغيرة يحتمل أن تخضع لترشيد الإئتمان من جانب البنوك الشاملة الكبيرة.

*إنخفاض فرص المخاطر عبر اقتطاعات بالمقارنة بالأنظمة المالية القائمة في السوق.

---

(1): صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 112.

(2): طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، ج1، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص205.

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري و مقررات لجنة بازل

1- مقررات بازل: في ظل تزايد المنافسة العالمية و المحلية و تأثر الجهاز المصرفي بالعولمة أصبح أي بنك من البنوك عرضة للعديد من المخاطر، لذا وجب التفكير و البحث عن آليات لمواجهتها و إيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم، يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك[1].

- **التعريف بلجنة بازل المصرفية:** تشكلت لجنة بازل " للأنظمة المصرفية للممارسات الرقابية" سنة 1975 و عملت لعدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في جويلية 1988، و قد ضمت اللجنة ممثلين عن مجموعة العشرة* و دول أخرى، وكانت تعقد اجتماعاتها في سويسرا - مقر بنك التسويات الدولي- و ذلك برئاسة " كوك COOKE " ** للنظر في تحقيق التوافق في الأنظمة و الممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال و معاييرها و ذلك من البنوك التي تمارس الأعمال الدولية.

1-1- إتفاقية بازلI :(نسبة Cook): قدَّمت اللجنة توصيَّاتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، و الذي عُرف باتفاقية بازل I، و ذلك في يوليو 1988م ليصبح بعد ذلك اتِّفاقاً عالميًّا، و بعد أبحاث و تجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها و بطريقة مرجّحة، و قدِّرت هذه النسبة بـ 8 %، و التي طبقت اعتباراً من نهاية عام 1992، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءاً من 1990، و كانت هذه التوصيَّات مبنيَّة على مقترحات تقدَّم بها "كوك COOKE" ، و الذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه اللجنة، لذلك سمِّيت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل، أو نسبة كوك؛ و تعرف كذلك بمعدل الملاءة الأوربي[2].

(**1**): د. طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 123 – 126.

*: تتألف لجنة بازل من ممثلي كل من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا ،إيطاليا ،اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة، و هولندة ،السويد ، إضافة إلى سويسرا و لوكسمبورغ..

**: خبير مصرفي إنكليزي من بنك إنكلترا المركزي.

(2): philipe grasuault et stéphane priami, la banque: fonctionnement et stratégies, ed: Economica, Paris, 1995, p170.

قامت مقرَّرات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنِّية المخاطر، و تضم دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية ، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا و المملكة العربية السعودية. أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر و تضمُّ بقيَّة دول العالم.

1-2- إتفاقية بازلII : (نسبة Mc Donough)

بعد وضع هذه النسبة، رأت المصارف ضرورة إعادة النظر في إحتساب كفاية رأس المال، ذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها ، نتيجة إستعمال الأدوات المالية الحديثة لذلك أصدرت لجنة بازل إتفاقية لإحتساب الملاءة المتعلقة بمخاطر السوق سنة 1996، و هي مطروحة منذ سنة 1998، و في يونيو 1999، نشرت لجنة بازل إقتراحات أولية لقياس الملاءة (كفاية رأس المال) تحل محل إتفاقية 1988، تدخل فيها معايير تأخذ في عين الإعتبار، بشكل أدق و شامل ، معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف، تعرف باتفاقية " بازل2 ".

في 16 يناير 2001 تقدمت لجنة بازل باقتراحات جديدة أكثر تحديدا و تفصيلا لمعدل الملاءة المصرفية ، و أرسلت التعليقات إلى الهيئات (صندوق النقد الدولي) و المعنيين، و المختصين قبل نهاية شهر ماي2001، لكن النسخة النهائية المتوقع صدورها في نهاية عام 2001، تم تمديد مهلتها إلى نهاية عام 2005 بسبب كثرة الترددات و الملاحظات [1].

و يقوم الإتفاق الجديد على ثلاث أسس هي:

- طريقة حديثة لقياس كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر اللازمة لمواجهة مخاطر السوق، التشغيل و الإئتمان.
- ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة و المراقبة، أن يخضع البنك لإشراف الجهات الرقابية للتقييم الداخلي، لتحديد رأس المال من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك.
- نظام فاعل لانضباط السوق و السعي إلى استقراره. يجب على كل بنك الإفصاح على رأسماله، و مدى تعرضه للمخاطر و الطرق المتبعة لتحديد حجم المخاطر حتى يعلم عملاءه و دائنيه ليتمكنوا من مواجهة المخاطر.

(1): سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل، ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، 2004،ص 290.

2- النظام المصرفي الجزائري في ظل إتفاقيات بازل:

في الجزائر حدِّدت التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994م معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة و الحذر Les règles prudentielles المعروفة عالمياً، و أهمُّها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال.

فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8 % تطبق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الإنتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحدَّدت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999م، و ذلك وفق المراحل الآتية[1]:

- 4 % مع نهاية شهر جوان 1995.
- 5 % مع نهاية شهر ديسمبر 1996.
- 6 % مع نهاية شهر ديسمبر 1997.
- 7 % مع نهاية شهر ديسمبر 1998.
- 8 % مع نهاية شهر ديسمبر 1999.

و قد حدّدت المادة 5 من التعليمة السابقة كيفيَّة حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حدّدت المواد 6 و7 العناصر التي تُحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، و مجموع هذين الجزأين يشكّل رأس المال الخاص للبنك. بينما بيّنت المادّة 8 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفَّر فيها عنصر المخاطرة، ثمَّ صنّفتها المادّة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصَّة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية، وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقرَّرات بازل I[2].

يلاحظ أن التشريع المصرفي الجزائري قد ساير إتفاقية بازل I من خلال إصدار التعليمة رقم 74- 94، أما بالنسبة لاتفاق بازل II فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ 2002/11/14، الذي يجبر البنوك و المؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) تماشيًا مع ما ورد في هذا الاتفاق، إلا أن اتفاق بازلII يتميز بالكثير من التعقيد و بالتالي الصعوبة في التطبيق، مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات لتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالميًا كما حدث مع اتفاق بازل I.

(**1**): المادّة: 3 من التعليمة رقم 94 – 74 المؤرّخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلّقة بتحديد قواعد الحيطة و الحذر.

(2): مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية و إستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى الجهاز المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، الشلف، 2004، ص 257.

و في هذا الصدد فإن برنامج " أمسفا AMSF - دعم عصرنة القطاع المالي الجزائري Appui à la Modernisation du Secteur Financier Algérien الذي تطبقه الجزائر حاليًا في إطار برنامج ميداMEDA قد تمكن من تأسيس نظم للمراقبة الداخلية حسب اتفاقية بازلII، لدى ثلاثة بنوك عمومية فقط لحد الآن و هي: بنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP-Banque و بنك التنمية المحلية BDL و بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR .

و من المعلوم أن تطوير أنظمة الرقابة .الداخلية للبنوك يعد إحدى الأركان الثلاثة الأساسية لاتفاقية بازلII .

(**1**):سليمان ناصر، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر- الأسلوب والمبررات- ،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل2006 ، ص595.

المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري و متطلبات الإندماج المصرفي

1- مفهوم الإندماج المصرفي:

يمكن تعريفه على أنه: " إتفاق يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى و فعالية أكبر على تحقيق اهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد [1] ".

كذلك يعرف على أنه نوع من التوسع ينطوي على تملك منشأة لمنشأة أخرى مستهدفة لتمحي شخصيتها تماما و تظهر منشأة جديدة في الوجود[2].

2- واقع الدول العربية من الإندماج المصرفي مع الإشارة إلى حالة الجزائر:

لم يحدث أي إندماج مصرفي في الجزائر رغم وجود بنوك عمومية و أخرى خاصة، خاصة هذه الأخيرة التي يمكن أن يحدث فيها إندماج على غرار باقي الدول الهدف منه زيادة المنافسة و القيام بأعمال البنوك الشاملة. حيث تتجه البنوك في معظم دول العالم بخطى سريعة نحو الإندماج كضرورة حتمية لمواجهة المنافسة الحادة على المستويين المحلي و العالمي نتيجة لتحرير تجارة الخدمات المالية،

و يرجع عدم حدوث إندماج على مستوى البنوك الجزائرية عموما كون أن البنوك العمومية تسطير على معظم تمويل النشاطات بينما البنوك الخاصة لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب لأنها تقوم بعملية التمويل في النشاطات ذات الربح السريع و من ثم لا تحتاج إلى منافسة البنوك الأخرى، و لقلة مواردها المالية و تخلف المستوى الفني و التكنولوجي و غياب التنظيم الإداري السليم، و من ثم مواكبة العولمة المصرفية بتطبيق الإندماج المصرفي لأجل و بالتالي تعزيز المنافسة.

كما لا يمكن إخفاء وجود نوع من الأشكال النادرة للإندماج تدخل في إطار التعاون البنكي كعقد شراكة الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط و المؤسسة المالية الألمانية "براتون" و "يونايتد يسترن قرون" الإماراتية لتمويل الإستثمارات[3].

---

(1): Gilbert Angenieux, les fusions et l'évaluation des entreprises, Dunod, Paris, 1970, p13-17.

(**2**): منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، منشأة المعارف الإسكندرية، 2003، ص529.

(**3**): لحمر خديجة، دور القطاع المالي في تمويل التنمية الإقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص141.

و الجدول التالي يبين بعض حالات الإندماج المصرفي عربيا:

جدول رقم (17): بعض حالات الإندماج المصرفي عربيا

سنوات الإندماج	الدولة	عدد حالات الإندماج	البنك المندمج	البنك الدامج
99-93	لبنان	23 حالة إندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
99-91	مصر	>17 حالة إندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
1998	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للإستثمارات المالية	بنك فيلا و لبنان للإستثمار
1994	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
1998	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان و البحرين و الكويت	بنك عمان التجاري
2005	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الوطني العماني و بنك مسقط	البنك الوطني العماني
1998	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للإستثمارات	الإتحاد الدولي للبنوك
1998	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
1997	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
1999	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
1999	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي
2007	الإمارات العربية المتحدة	حالة واحدة	البنك الإماراتي الدولي و البنك الوطني لدبي	البنك الإماراتي الدولي

المصدر: مجلة **إتحاد** المصارف العربية، سبتمبر 2007.

يلاحظ من خلال الجدول أن لبنان أكثر الدول العربية في حالات الإندماج المصرفي، حيث بلغت تلك **الحالات 23 حالة إندماج**. ثم تأتي مصر في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد حالات الإندماج فيها **17 حالة.** بينما حدثت حالة إندماج واحدة في كل من تونس و المغرب و البحرين، كما أن هناك 03 حالات إندماج في سلطنة عمان و حالتين في السعودية. و إذا ما قارنا هذه الحالات مع الدول **المتقدمة فهي ضعيفة جدا و لا تكاد تذكر، فهي لا تمثل سوى** 0.5% من إجمالي عمليات الإندماج المصرفي العالمية، ففي الولايات المتحدة **مثلا مست عملية الإندماج** 9000 مؤسسة مصرفية في سنة 1992،

ثم 7000 في سنة 1997 **بعد أنت كانت** 13000 **مؤسسة مصرفية**. و في دولة فرنسا بعد أن كان لديها 800 **بنك أصبح لديها** 450 مؤسسة مصرفية ثم وصلت إلى 30 **بنك و مؤ**سسة مصرفية و ذلك في نفس الفترة.

كما و من خلال ملاحظتنا في الجدول السابق لم يذكر الجزائر في عملية الاندماج، و هذا يعني أنه لم يحدث أي اندماج على الرغم من أنه يوجد في الجزائر بنوك عمومية وبنوك خاصة، خاصة هذه الأخيرة يمكن أن يحدث فيها اندماج على غرار باقي الدول، الهدف منه زيادة المنافسة و **القيام بأعمال البنوك الشاملة**[1].

و هناك العديد من المبررات و الدوافع الخاصة بالدول العربية التي تدعو إلى **القيام بعمليات الدمج** المصرفي **من أبرزها:**

- وجود ظاهرة المتصرف الزائد في العديد من الدول العربية لاسيما في كل من لبنان، الأردن، مصر، و **الإمارات** العربية المتحدة، بالإضافة إلى تركز معظم العمليات في عدد قليل من المصارف؛
- **صغر حجم المصارف العربية و تواضع هياكلها التمويلية و** حجم أعمالها، حيث لم يزد إجمالي أصول القطاع المصرفي العربي عن 500 مليار دولار مقارنة بحجم أصول أحد البنوك العالمية، كما بلغت القاعدة الرأسمالية **للمصارف العربية عام** 2000 حوالي 97.5% من القاعدة الرأسمالية لمصرف سيتي غروب (المصرف الأول في الترتيب العالمي) و البالغة حوالي 54.4 **مليار دولار.**
- الحاجة إلى قيام المصارف العربية بدور أكثر فاعلية مع **تزايد العولمة و المنافسة.**

(**1**): **بوزعرور عمار، دراوسي مسعود،** الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة **المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات، جامعة الشلف،** 2004، ص 144.

المطلب الرابع: الجهاز المصرفي الجزائري و خوصصة البنوك

- **خوصصة البنوك:**

تعتبر خوصصة البنوك أحد النواتج التي أحدثتها العولمة نتيجة تحرير الخدمات المصرفية التي تتمثل في التوجه الواسع نحو خوصصة البنوك العامة، و قد حدث هذا في ظل تحول كثير من إقتصاديات الدول النامية إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و التحول لآليات السوق، حيث أن التدخل الكبير للدولة في نشاط الإقتصادي كان يمثل عامل كبح للنشاط المالي و المصرفي، مما نتج عنه آثار سلبية، الأمر الذي دفع إلى ضرورة تخفيف القيود و التدخلات الحكومية التي تضعها و تمارسها تجاه البنوك العامة.

1- مفهوم خوصصة البنوك: لقد أصبحت الخوصصة ضرورة ملحة نظرا لما أصاب القطاع العام في كثير من الدول من معوقات و ضعف شديد و عدم فاعلية في إنجاز الدور المنوط به، و أصبح يمثل عبئا ماليا و إداريا على جهاز الدولة، و تعرف خوصصة المؤسسات العامة بأنها: "تحويل ملكية المؤسسات العامّة جزئيا أوكليا إلى القطاع الخاص، ذلك ضمن إطار شامل و هو تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي بهدف زيادة إنتاجية المؤسسات المراد خوصصتها و العمل على تطويرها، تحسين أدائها و تعظيم ربحيتها[1].

كما تعبر الخوصصة عن "الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص أو بتمكينهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة"[2].

كما يعرفها البعض بأنها "توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد"[3].

و تأتي عملية خوصصة البنوك في إطار عمليات الخوصصة التي تشهدها مختلف القطاعات في بلدان العالم من أجل مواجهة التحديات و المتغيرات التي تواجه العمل المصرفي في ظل العولمة..

---

(1): صلاح الدين السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2002، ص137.

(2): عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص237.

(3): أحمد ماهر، إقتصاديات إدارة الجدوى، الدار الجامعية الاسكندرية، سنة 2002 ص256.

2- التجربة الجزائرية لخوصصة البنوك العامة:

أعلنت الجزائر خلال فترة التسعينات عن برنامج واسع لخوصصة المؤسسات العامة كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تّبنته مع نهاية الثمانينات في إطار التحول من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، و قد عرف القانون الجزائري الخوصصة في المادة الأولى من الأمر 95-22 المؤرخ في أوت 1995 بأنها « التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص، بواسطة صيغ تعاقدية تحدّد فيها كيفيات تحويل التسيير و ممارسته و شروطه ».

و مع نهاية التسعينات بدأ مفهوم الخوصصة يتوسع شيئا فشيئا ليشمل بعض القطاعات الحساسة و من بينها البنوك، حيث لم تجد فكرة خوصصة البنوك الجزائرية معارضة و خلافا في الرأي لدى الحكومة، و إنّما وقع التضارب حول كيفية تنفيذ الخوصصة..

و لقد تبلورت آراء مختلفة حول هذا الموضوع خلال السنوات الأخيرة، فهناك من تطالب بضرورة الخوصصة في الأجل القصير لبنك عمومي أو أكثر، بينما تدعو الآراء الأخرى إلى تطهير مسبق لهذه المؤسسات قبل فتح رأس مالها، و في هذا السياق عرفت محافظ البنوك العمومية عمليات تطهير و إعادة رسملة خلال الفترة 1997-2001 من أجل التخلص من الدّيون المشكوك فيها و التمكن من تطبيق معايير السلامة - نسبة الملاءة و هذا من أجل وضع البنوك في موقع يتجاوب مع أي عرض للشراكة و هو بمثابة تحضير أوّلي للخوصصة..

و في إطار وضع برنامج خوصصة البنوك على أرض الواقع، فقد اتخذ قرار بخوصصة بنك التنمية المحلية (BDL) عام 1997 لأنه كان يسجّل نتائج سلبية من جهة، و من جهة ثانية اعتبار التنازل عن عدد من الفروع يمكن أن يشكل عامل جذب للمستثمرين الأجانب.

و نجم عن عملية تطهير محفظة ديون البنك، و إعادة هيكلة شاملة إقفال 38 فرعا و تحضير 36 فرعا للخوصصة بناء على رغبة الحكومة[1].

(1): مجلة الإقتصاد و الأعمال، عدد خاص، ديسمبر2003، ص84.

و تعرّض أيضا القرض الشعبي الجزائري (CPA) إلى مفاوضات التي أخذت الطابع الشكلي بينها و بين الشركة العامة Société générale أحد أهم البنوك الفرنسية، طلبت هذه الأخيرة في المرحلة الأولى امتلاك 40% من رأس مال CPA، و لاعتبارات تصحيحية قررت السّلطة في النهاية الشروع في عملية رسملة البنوك التي اكتملت في 2002.

وكان يمثل القرض الشعبي الجزائري (CPA) أكثر استعداد للخوصصة بعد تطهير محفظته و ارتفاع نسبة الملاءة عنده، إضافة إلى تحقيق نتائج إيجابية، إلا أنه تم تجميد العملية مؤخرا لاعتبارات متعلقة بأزمة القروض رهنية التي شهدتها معظم البنوك الأجنبية[1]، و التي أدت إلى خلق أزمة مالية عالمية عصفت بكبريات الإقتصاديات العالمية، كما يرتقب التقدم بحذر نحو خوصصة 30% من بنك التنمية المحلية..

و يستوجب على السلطات الجزائرية الإنطلاق في عمليات الخوصصة و ذلك من أجل تقليص الهوة الفاصلة بين البنوك العمومية و الخاصة، مع ضرورة الحفاظ على قطاع مصرفي عمومي صلب، للتكفل بمداخيل الدولة إلى جانب قطاع مصرفي خاص يحقق أرباحا ويضع البنوك العمومية في وضعية المنافسة و هذا الأمر ينبغي أن يفضي إلى توازن، كما يسمح فتح رؤوس أموال البنوك العمومية أمام الأجانب بنقل التكنولوجيا الحديثة و الخبرات و المهارات في العمل المصرفي.

(1): ت.راضية، خوصصة أكثر من 500 مؤسسة منذ 2003، جريدة الفجر، 2009/07/20.

المطلب الخامس: الصيرفة الإلكترونية

- **مقدمة:**

كان للتطور التكنولوجي في مجال الإتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية **من خلال شبكة الإتصال**، و تعتبر الصيرفة الإلكترونية أو المعاملات المصرفية الإلكترونية **واحدة من بين أهم نتائجه، إذ** أصبحت من أساسيات قياس قوة المصارف و كفاءتها.

1- مفهوم الصيرفة الإلكترونية: المقصود بالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية **عن طريق قنوات توصيل** إلكترونية[1]، **أي باستخدام تكنولوجيات الإعلام و الإتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو** بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف. و في ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه و **هو** في منزله أو في مكتبه، و هو ما يعني تجاوز بعدي المكان و **الزمان**[2].

2- واقع و تحديات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر:

يواجه النظام المصرفي الجزائري **عدة مشاكل تتعلق** عادة بالكفاءة و السرعة في الأداء **تظهر أثناء تقديمه للخدمات** حيث تقف عائقا أمام تطوره، هذا في ظل غياب شبكات محلية تربط بين مختلف الهيئات المالية و **تنسق العمل بينها؛ ما يفرض** إيجاد حلول جديدة من شأنها **تقديم خدمات أحسن و أسرع مثل النقود** الإلكترونية التي تسهل عمليات التسديد أو الدفع المباشر عبر الإنترنيت التي **أصبحت ملازمة لجميع الأنشطة الدولية بفضل الإتصال المباشر مع العملاء مما يساعد البنوك الجزائرية على إعطاء** ديناميكية أكبر في مجال **المنافسة بالإعتماد على تكنولوجيات المعرفة.**

و بذلك بادرت بعض المؤسسات الجزائرية إلى تطوير شبكات إلكترونية للدفع و السداد منتشرة في نقاط محدودة عبر التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها و تسييرها **جعل بعضها تتوقف عن تقديم** خدماتها بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول و أنظمة مستوردة غير متوافقة و خصائص السوق **الجزائرية؛**

(1): **مسدور فارس، العولمة و** تطورات التكنولوجيا في مجال **الإتصال و آثارها عل الممارسات الإقتصادية**، مجلة آفاق، اقتصادية،سعد دحلب، البليدة، العدد2، 2003، ص 14.

(2): **رحيم حسين**، هواري معراج، الصيرفة الإلكترونية **كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، **ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادية** – واقع و تحديات -، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص316.

و مع وجود الطلب المتزايد على هذه الخدمات مثل التسديد و الدفع ببطاقات المعاملات المالية، شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقديمها مثل: بطاقة الدفع المقدمة لخدمات الهاتف و بطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسات البريد و المواصلات، البطاقات البنكية للسحب و الدفع (القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط) [1].

و بهدف عصرنة أنظمة الدفع في المصارف الجزائرية و المؤسسات المالية، بادر بنك الجزائر إلى تحديد إطار قانوني يحكم المعاملات المالية و يسمح بتحويل المعلومات و المبالغ المالية الضخمة بين البنوك التجارية و البنك المركزي، و بين البنوك و السوق المالي بطريقة سهلة و فعالة، و من هذه الأنظمة التي تدخل في إطار عصرنة البنوك الجزائرية نذكر:

1- نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل:

RTGS: Régime De Traitement des Grandes Sommes

حدد بمقتضى النظام رقم 05-04 الصادر في أكتوبر2005 و هو نظام دفع مابين البنوك للمبالغ الكبيرة و المستعجلة التي تفوق قيمتها عشرة ملايين دينار، و يسمح هذا النظام بتنفيذ أوامر التحويل في الوقت الحقيقي بدون فترة سماح و يهدف في مضمونه إلى[1]:

- مسايرة المعايير و المقاييس الدولية في مجال مخاطر أنظمة الدفع و تأهيل القطاع المصرفي.
- تخفيض مخاطر الدفع، و تقليص المدة ما بين البنوك.
- ضمان الأمان و السرعة في المبادلات طبقا للمقاييس الدولية.

و قد تم تقديم هذه الأنظمة بما يضمن تحويل الأموال بصفة فعالة و مضمونة وفق الأهداف التالية:

- تقليص آجال الدفع،
- تشجيع و تنمية وسائل الدفع الالكترونية،
- تخفيض تكلفة تسيير المدفوعات و تكلفة السيولة الموجودة في حسابات التسوية في المصارف،
- دعم فعالية أمن المبادلات.
- دعم فعالية السياسة النقدية.

(1): مفتاح صالح، الطيب داودي، معارفي فريدة، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية و تأهيل المصارف الجزائرية، مقال إلكتروني، الموقع: www.eco.asu.edu.jo ، تاريخ الزيارة: 21-02-2012، ص15.

و قد سجل هذا النظام حسب تقرير بنك الجزائر نهاية العام 2008 حوالي 195.175 **عملية سجلت** محاسبيا على دفاتره مقابل 176.900 **عملية تسوية تمت خلال** 2007.

و هو ما يمثل مبلغا إجماليا يقدر بـ 607.138 **مليار دينار مقابل** 313.373 مليار دينار المسجلة نهاية العام 2007. و قد عرف هذا النظام نموا بنسبة 10.3% **من حيث عدد العمليات و** 93.7% **من حيث القيمة مقارنة بالسنة السابقة أي** 2007.

و ما يميز النظام الجزائري للدفع الإجمالي للمبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة، هو الأهمية النسبية لحجم **الاعمليات بين المصارف** 54.8% مقارنة مع التحويلات لصالح زبائن المصارف 45.2% **من حيث القيمة، و** تمثل العمليات لصالح الزبائن 1.1% من المبلغ الكلي للمعاملات، بينما تمثل حصة المصارف 98.9% **منه.**

و من حيث القيمة، فقد بلغت نسبة عمليات البنك المركزي و المصارف خلال سنتي 2007 **و** 2008، **عن طريق نظام معدلات** 49.7% **و** 49.3% على التوالي في ظرف يتميز بمعدل جد محدود بالنسبة **لاستخدام الأنظمة الخارجية للتحويلات**01.0% [1].

(1): تقرير بنك الجزائر السنوي، 2008، ص116-117.

2- نظام المقاصة الإلكترونية: ATCI

و يعرف أيضا بـ "نظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة" و الذي حدد بمقتضى النظام رقم 05-06 الصادر في ديسمبر 2005 نظام المقاصة مابين البنوك و يهدف إلى تسوية المعاملات و معالجتها عن بعد " Télétraitement" ما بين البنوك و المؤسسات المالية بصورة آلية تحت إشراف البنك المركزي الجزائري، و يتعلق النظام بالمقاصة الإلكترونية للصكوك، و السندات، و التحويلات، و الإقتطاعات الآلية التي تقل قيمتها عن مليون دينار جزائري و وفقا لهذا النظام فقد تم استحداث شيكات جديدة " Les Chèque normalisés" يقوم على ضرورة الإلتزام بالمحافظة الكلية على سلامة الشيك. و لقد قام هذا النظام منذ دخوله حيز التطبيق في ماي 2006 بعمليات واسعة، كما عرف تطورا ملحوظا فمثلا في سنة 2008 أنجز هذا النظام 9.320 مليون عملية دفع بمبلغ 7.188.255 مليار دينار مقابل 6.928 مليون عملية دفع بمبلغ 5.452.188 مليار دينار في 2007 [1].

و هو ما يعادل زيادة في الحجم قدرت بـ 34.6% و 31.8% على أساس القيمة خلال السنتين على الترتيب.

و لقد سمح دخول هذا النظام قيد العمل بالاستفادة من مرونة و سرعة انتقال آثار السياسة النقدية[1].

(1): قدي عبد المجيد، النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة، مقال إلكتروني، الموقع: www.eco.asu.edu.jo تاريخ الزيارة: 21-02-2012، ص15.

المبحث الثالث: آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري

المطلب الأول: أهم آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري

1- آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري:

كما قد سبق و ذكرنا، قد تكون آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي إيجابية و قد تكون سلبية، و تصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي الجزائري تعظيم الإيجابيات و تقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى. و بالتالي يمكن الإشارة إلى عدد من الآثار:

1- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.
2- تنويع النشاط المصرفي و الإتجاه في التعامل في المشتقات المالية.
3- ضرورة الإلتزام بمقررات لجنة بازل.
4- إحتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.
5- الإندماج المصرفي.
6- تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك.
7- ضعف التحكم في السياسة النقدية.

◄ **إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:**

نتيجة التغير في أعمال البنوك ، و التوسع في مساحتها و نطاق أعمالها المصرفية، أخذت البنوك تتجه إلى **أداء خدمات مصرفية و** مالية لم تكن تقوم بها من قبل، و **ينعكس ذلك على ميزانيات البنوك، كما** انخفض أيضا النصيب النسبي للودائع إلى إجمالي **خصوم البنوك**. إن أثار العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف على إعادة **هيكلة الخدمات المصرفية، بل امتد** بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير **المصرفية مثل شركات التأمين و صناديق المعاشات كمنافس قوي للبنوك التجارية** في مجال الخدمات التمويلية، مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية [1].

◄ **تنويع النشاط المصرفي و الإتجاه في التعامل في المشتقات المالية:**

يشمل هذا التنويع في الخدمات **المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول، و** الإقراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة، إنشاء الشركات **القابضة المصرفية، و** التوريق أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية، الإقدام على مجالات إستثمار جديدة و **اقتحامها مثل أداء** أعمال الصيرفة الإستثمارية، و **تمويل عمليات الخوصصة على مستوى** الدخول في مجالات غير مصرفية، ثم الإتجاه إلى التأجير التمويلي و الإيجار بالعملة، و **تعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، و إنشاء صناديق الإستثمار و نشاط التأمين.**

◄ **ضرورة الإلتزام بمقررات لجنة بازل:**

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية **سواء عوامل خارجية أو داخلية، و أصبح لازما على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل،** أهمها تدعيم رأس المال و **الإحتياطات. و** اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ إقراره سنة 1988، **و أصبح إلزاما على البنوك الإلتزام به كمعيار عالمي** [2].

(1): عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و إقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 51.

(2). السيد يس، مفهوم العولمة، العرب و العولمة، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1998، ص28.

و قد أجريت تعديلات في المقررات الأولى (1988) **ما يعرف بلجنة بازل II، و** هذا المقترح الجديد ينتظر أن يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حاليا. و **يتمثل** هدفه الأساسي في تعزيز و آمان **و سلامة النظام** المالي الدولي، **و ذلك بالإرتكاز على تكوين رأس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة و المتزايدة.**

◄ **إحتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد إتفاقية تحرير تجارة الخدمات:**

مع تزايد العولمة المالية تحررت إتفاقي ـرير الخدمات من القيود التي جاءت بها إتفاقية **الجات** GATT[*] في جولة أوروغواي 1994، **و** إتخذت المنافسة، في **إطار إتفاقية الخدمات المصرفية، ثلاث إتجاهات رئيسية**[1]:

- **الإتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في السوق المحلية أو العالمية.
- **الإتجاه الثاني: المنافسة ما بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.**
- **الإتجاه الثالث: المنافسة ما بين البنوك و** المؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية.

هذه الإتجاهات أدت إلى إشتداد المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز **الجغرافية لتلبية إحتياجات العملاء. و من المتوقع أن تستمر المنافسة مع دخول شركات التأمين، و شركات الأوراق المالية، و** مؤسسات الوساطة المالية إلى جانب البنوك، رغبة في تقديم الخدمات المالية المرتبطة بالنشاط المصرفي.

(1): عبد الحافظ السيد بدوي، إدارة الأسواق و المؤسسات المالية نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، 1999، ص 39.

(*): GATT: General Agreement on Tariffs and Trade

◄ 5- الإندماج المصرفي:

أحد آثار العولمة هو ما يحدث حاليا من موجة إندماجات مصرفية بين البنوك الكبيرة و الصغيرة، و البنوك الكبيرة و بعضها البعض. و عملية الإندماج من كثرتها و سرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم. و بشكل عام فإن الإندماج المصرفي هو إتحاد أكثر من بنك واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين او أكثر في كيان واحد. و للإندماج دوافع كثيرة أهمها: تحقيق و فورات الحجم و دافع التوسع، و تحسين الربحية في إطار تحرير تجارة الخدمات المصرفية، و ك فقد بدأت المصارف في الجزائر تتأثر بهذا الإتجاه، و لتوافر مقومات نجاح الإندماج في المصارف الجزائرية ينصح إجراء الدراسة الواعية المتأنية في كل الأحوال لأن هناك حدود و تكاليف لعملية الاندماج[1].

◄ 6- تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك:

مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي و المصرفي، زادت عملية غسيل الأموال القذرة، و هي تقدر حاليا بحوالي 2% من الناتج المحلي العالمي، و مصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالإقتصاد الخفي، و هم هذه الأنشطة تجارة المخدرات، الأسلحة المحضورة، الرشاوي، الإختلاسات، القروض المصرفية المهربة...، و يستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال، و قد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات و المنظمات المختلفة و مجموعة الدول السبع الكبرى.

◄ 7- ضعف التحكم في السياسة النقدية:

أدى حدوث الأزمات في الجهاز المصرفي إلى عجز البنوك المركزية عن إنقاد العملة الوطنية من التدهور و الإنخفاض[1].

---

(1): مرابط آسيا، مرجع سابق، ص242-243.

(2): عبد الحافظ السيد بدوي، مرجع سابق، ص 39.

2- الجهاز المصرفي الجزائري و العولمة: إن إتخاذ الجزائر لخيار التحرير الداخلي و الخارجي، يلزمها إتباع الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي – بصفته أحد أهم مؤسسات العولمة-، إذ تم من خلاله إستعادة الإستقرار الإقتصادي الكلي، و لكنها دفعت ثمنا باهظا من حيث الركود و ارتفاع معدلات البطالة و النمو البطيء لسنوات؛ فقامت الجزائر منذ ذلك الحين في انتهاج نوعين من السبل التي، و من خلال الإلتزامات الدولية، سوف تدفع أكثر إلى الأمام في عملية العولمة الجديدة: **شراكة مع الإتحاد الأوروبي** في إطار إتفاقات و مفاوضات برشلونة و **الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية**. خيار التحرير، أصبح في نهاية المطاف حتميا لا رجعة فيه بعد إبرام و توقيع هذه الاتفاقيات.

– تؤثر هذه الإلتزامات و الإتفاقات و لها نتائج و عواقب، إلا أن الجدول الزمني لرابطة الإتحاد الأوروبي معروف و حتمي أما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، فهو غير معروف و أكثر تدرجا و لا يزال قيد التفاوض. إن الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تشترط الدخول إلى منطقة للتجارة الحرة و من ثم إسقاط كل الحواجز الجمركية، و الدخول المجاني للمنتجات الصناعية المتأتية من هذه المنطقة، و يرجع هذا ضمنيا و بشكل غير مباشر، إلى منظمة التجارة العالمية تحت شرط الدولة الأولى بالرعاية (الدولة الأولى بالرعاية) و التي تعطى لجميع الأعضاء..

- و مع اعتبار أن الجدول الزمني لمنظمة التجارة العالمية غير قابل للتفاوض، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إجراء تغييرات كبيرة في أداء قطاعات معينة من النظام النقدي و المالي،

- عولمة الشركات من خلال الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية تأخذ شكل التزامات دولية، و اتفاقات لمدة محددة، و فتح كامل للإقتصاد و ذلك بالخضوع لقواعد التجارة الدولية محدثة آثار قوية على الإقتصاد الجزائري. من حيث المبدأ، فإن العملية تدريجية و تقدمية و الجزائر حرة في اختيار القطاعات التي تريد تحريرها و طرق التوريد، إلا أن ذلك الولوج في طريق العولمة من خلال هذا الإنضمام لا يخفي فرص تحسين نوعية الخدمات و إدارة البنوك و تخفيض التكاليف و التوسع و تنويع نطاق الخدمات،

-كما لا نخفي أن عملية تحرير أسواق رأس المال ساهمت في حدوث الأزمات المالية العالمية لسنوات التسعينيات في الدول الناشئة أو في بداية المرحلة الانتقالية، و هكذا، فقد وجب توفير قدر من "الحمائية و بالتالي قدرا معينا من التنظيم".

و عليه ينبغي أن يفهم التحرير المالي جيدا بمزيد من الحكمة و الحذر[1].

(1): Oufriha F.Zohra, la difficile transformation du système bancaire en Algérien, article tiré du site: www.codesria.org/IMG/pdf/chap7-**oufriha**.pdf, p158-159.

عموما يمكن تصنيف آثار أخرى للعولمة المالية و المصرفية على الجهاز المصرفي إلى آثار إيجابية و أخرى سلبية و ذلك وفقا للجدول التالي:

الجدول(18): الآثار الإيجابية و السلبية للعولمة المالية و المصرفية على الجهاز المصرفي

الآثار الإيجابية	الآثار السلبية
- إلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود. - تكامل كبير للدول النامية مع النظام المالي العالمي. - حرية المؤسسات المالية و المصرفية في القيام بأنشطتها و ترويج خدماتها. - ظهور أسواق مالية جديدة غير محددة جغرافيا. - توافر المعلومات عن الأدوات المالية الجديدة. - إنخفاض تكاليف المعاملات. - إبتكار أدوات مالية جديدة. - نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية. - التخفيف من مشكلة التمويل الخارجي للدولة. - إنخفاض أسعار الفائدة المحلية. - زيادة حجم الإستثمارات.	- زيادة حجم التدفقات المالية يؤثر سلبا على الإستقرار الإقتصادي الكلي. - إنتشار الأزمات المالية (المكسيك، الأرجنتين، تايلندا، الولايات المتحدة الأمريكية،...). - حصول عدوى نتيجة لإرتباط الأسواق العالمية ببعضها البعض. - إنخفاض الأسعار في الأسواق في حالة حدوث أزمات مالية. - الإنخفاض في الأسعار يؤثر على الإنفاق الإستهلاكي و الإستثماري. - زيادة و إنتشار العولمة المالية و المصرفية يؤدي إلى تقليل فاعلية السياسات المحلية.

المصدر: عمر صقر، العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة، مصدر سابق، ص 25-26.

المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في الإصلاح المصرفي

- **مقدمة:**

أولت السلطات الجزائرية إهتماما حقيقيا للإصلاحات المصرفية من خلال تدخل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي لدعم هذه الإصلاحات عن طريق وضع برامج المخطط الإجمالي، تعديل القطاع و الهيكل الذي تهدف إجراءاته إلى إصلاح المؤسسات العمومية و ترقية القطاع الخاص و تشجيع الشراكة الأجنبية في البنوك التجارية. و الجدول التالي يبين أهم الإقتراحات التي قدمها صندوق النقد الدولي للجزائر:

الجدول (19): أهم الإقتراحات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي

السياسة المنتهجة	الخطوات المتبعة
خوصصة البنوك العمومية في المدى المتوسط	- الإسراع في بيع بنكين عموميين يتمتعان بصحة مالية جيدة. - إعطاء مهلة 5 سنوات للبنوك المتبقية للخوصصة، و التخلي عن العملية إذا لم تكن مجدية. - تعزيز الرقابة على أداء مديري البنوك. - تحرير تمويل المؤسسات العمومية العاجزة و هذا عن طريق إدراجها في الميزانية العامة بالموازاة مع مواصلة إصلاحها.
تحسين محيط الأعمال للتقليل من التكاليف	- تعزيز المراقبة و شفافية الحسابات. - تعزيز قواعد الحيطة و الحذر. - تحديث نظام الدفع. - تدريب القضاة على القضايا المالية والتجارية.
تكييف السيولة الناتجة عن قطاع المحروقات ودورات القروض في شكل يقلل من المخاطر	- مضاعفة طرح سندات الدين العام لتسيير السيولة. - الدفع المسبق للديون الخارجية و استبدالها بديون داخلية - خلق هيئة قانونية لمراقبة السوق مابين البنوك.

المصدر: خالد منة، العلاقة بين المؤسسة و البنك، محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، 2004، ص216.

كما قام صندوق النقد الدولي بدور ملحوظ في مجال إصلاح القطاع المالي في العديد من الدول النامية. **حيث** تهدف برامجه إلى تطوير سياسات القطاع المالي[1]. **و يمكن** تقسيم هذه السياسات إلى نوعين هما، السياسات التي تحسن نظام الرقابة النقدية، و السياسات التي تحسن تعبئة المدخرات المحلية و تخصيصها. **و من** الجدير بالذكر أن برامج الصندوق التي تهدف إلى تطوير القطاع المالي في كثير من **الدول النامية** شملت سياسات **تحسين نظام الرقابة النقدية و سياسات تح**سين تعبئة المدخرات المحلية بدرجات متفاوتة بينها.

و الجدول الموالي يبين برامج صندوق النقد الدولي في مجال القطاع المالي في بعض الدول النامية:

(**1**): أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية، دراسة لاتحاد المصارف العربية، 2009، ص32.

جدول رقم (20): السياسات الهيكلية في القطاع المالي

الهدف	الإجراء	البلدان
تحسين نظام الرقابة النقدية	تحسين إطار البرمجة المالية	**الجزائر و مصر و الصين.**
	- كفاية أدوات السياسة النقدية - التحول من الضوابط المباشرة إلى الضوابط غير المباشرة	**بتسوانا و الصين وكوستاريكا و** المجر و **اندونيسيا و الفلبين و** سيريلانكا
تحسين تعبئة المدخرات المحلية و تخصيصها	- تطوير الأسواق النقدية وأسواق السندات الحكومية	**اندونيسيا و ماليزيا و عمان و** سيرلانكا و **الجمهورية العربية اليمنية و** زائير.
		كوستاريكا و اندونيسيا و ماليزيا و غينيا الجديدة.
	تخفيف سياسات الائتمان الإنتقائي ، دمج المؤسسات المالية غير النظامية،تشجيع تطور الأسواق المالية وأسواق رأس المال بأجل، تحسين الإشراف على المؤسسات المالية وإقامة نظام التامين على الودائع.	**شيلي، الجمهورية الدومينيكية و بنما.**
	مؤسسات و أدوات مالية جديدة و كفاية اللوائح و التشريعات المصرفية.	**أوربا و بوليفيا و** المجر و **كينيا و نيبال.**
تحسين مستوى سعر الفائدة و هيكله	تخفيف إعانات سعر الفائدة **و** الديون المعدومة، تحرير أسعار الفائدة، إدخال نظام السعر التفضيلي أو سعر الإقراض الأساسي.	بنجلاديش وشيلى وماليزيا و **موريتانيا و السنغال و أورجواي و اندونيسيا و ماليزيا و الفلبين و** سيراليون ليفيا و **بوروندي و** غامبيا و هايتي.

المصدر: د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **العولمة و آثارها الإقتصادية على المصارف** – نظرة شمولية -، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ص 28.

المطلب الثالث: متطلبات إستراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة:

من أجل تكييف مؤسساتها مع متطلبات الأوضاع العالمية و ما تفرضه العولمة، على الجزائر أن تقوم بخطوات ثابتة و محكمة و أخذ تدابير علاجية سريعة و شاملة تخص القطاعات الفاعلة في الإقتصاد خاصة فيما يتعلق بالقطاع المالي الذي يعتبر حجر الأساس و المصدر الرئيسي لعمليات تمويل المشاريع الكبرى.
و فيما يلي بعض الإستراتيجيات الواجب إتباعها من أجل التصدي لضغوطات العولمة:

1- بناء محيط ملائم للمؤسسات:

لا تستطيع المصارف الجزائرية بمفردها رعاية جميع المتطلبات اللازمة التي توفر أساليب أخرى للتمويل، إذ يجب قيام المؤسسات بدعم بعضها البعض لإقامة أسواق مالية و صناديق الإستثمار، كما أن هناك ضرورة ملحة لإقامة عدد من الترتيبات المؤسسية و تسهيلات التأمين و إعادة التأمين و بناء محيط مؤسسي ملائم و شبكات ربط و اتصال لدعم و تقوية البنوك التجارية.

2- زيادة حدة المنافسة:

إن دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المحلية يترجم الدور الفعال للمصارف الجزائرية، و مع استقرار الحالة المالية يفترض على المؤسسات البنكية السعي أكثر إلى تطوير خدماتها تماشيا مع ما تفرضه الظروف الراهنة، و كذلك تطوير شبكاتها و رفع أدائها و زيادة كفاءتها و تحسين جودة منتجاتها و السعي إلى الإندماج و نهج البنوك الشاملة لمواجهة المنافسة الشرسة و الحادة للبنوك الاجنبية التي و بفعل عدة محددات تقرر من يبقى في الواجهة. و بالتالي فان بقاء المصارف الجزائرية في ظل تحرير التجارة و تداعيات العولمة مرهون بقدرتها على التطوير و التحسين..

3- بناء جسور و تكوين تحالفات إستراتيجية:

تقوم الإبتكارات التكنولوجية بدور مهم في التكامل المالي بين مختلف الهيئات و المؤسسات من خلال المراسلات إلكترونية، و مع هذا الضغط يتعين على المصارف الجزائرية مراقبة التطورات حتى تتمكن من العمل في الأسواق العالمية و ذلك بتكوين تحالفات إستراتيجية مع بنوك أخرى و إقامة جسور بين المصارف المحلية و الإقليمية بغرض إحداث كتلة قوية لمواجهة العالم الخارجي.

4- الإرتقاء بالعنصر البشري:

يعد العنصر البشري من الدعامات الأساسية للإرتقاء بالأداء المصرفي[1]، فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يضل العامل البشري أهمها، و بالتالي و بغرض مواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا المصرفية يجب تطوير قدرات العاملين و إمكانات إستيعابهم في مجال الخدمات المصرفية بما يتلاءم مع تقديم أحسن للخدمات و استخدام أفضل للموارد و ذلك في إطار التدريب و التكوين المهنيين و الإحتكاك بالخبرات الأجنبية في هذا مجال النظم البنكية الحديثة.

5- زيادة حجم المصارف الجزائرية:

يعتبر حجم المصرف أحد أهم المتغيرات في تحديد كفاءة المصرف، كما أنه كلما كبر حجم المصرف كبرت معه قاعدته الرأسمالية التي تحدد مركزه التمويلي مما يعكس السمعة الجيدة و الحالة المريحة له و يدعم التزام المساهمين بأعمالهم التجارية، و بذلك على المصارف الجزائرية السعي إلى جمع أموال إضافية لزيادة رأس المال لتقليل المخاطر لأقل حد ممكن و زيادة مستوى الكفاءة و التعامل بقدر أكبر من الفاعلية في الأسواق بفضل زيادة حجم عملياتها حيث يعتبر حل الإندماج أحسن خيار في هذا الصدد.

6- تشجيع الإبتكار و الهندسة المالية:

تزداد الأسواق المالية تطورا و منافسة شديدين و يتضح ذلك جليا من خلال الإبتكارات المتجددة و المعاملات السريعة، الشيء الذي يجبر المصارف الجزائرية على تطوير أدواتها التي لازالت كلاسيكية و بطيئة لدا لابد من عنصرين أساسيين هما الهندسة المالية و الإبتكار و هذا بالإهتمام أكثر بمجال الإبداع الإنتاجي بإنشاء عقود معاملات مالية جديدة تتواءم مع احتياجات السوق المحلية.

و في ضوء مبادئ الإبتكار، يستحسن اللجوء إلى نهج"الحاجة "[2] في الهندسة المالية، فقد صمم المهندسون المتخصصون في الهندسة المالية الحديثة أدوات مالية عديدة مثل القروض العقارية و الخيارات و المشتقات و مشاريع تأمين المعاشات و بطاقات الإئتمان..إلخ، و ذلك تلبية لاحتياجات العملاء لخدمات مالية مختلفة.

(1): معطى الله خير الدين، مرجع سابق، ص202.

(2): عبد المنعم محمد الطيب، العولمة وآثارها الإقتصادية على المصارف مرجع سابق، ص28.

7- تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري:

هناك عدة محاولات لتعريف الحوكمة Gouvernance ،حيث تم إستخدام مضامين مختلفة مثل: الإدارة الرشيدة و الحاكمية و الحكم الراشد، لذا يطلق على إصطلاح Corporate Governance "بحوكمة الشركات". و مفهوم حوكمة الشركات يشير بشكل عام إلى مجموعة القوانين و القواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، و الممولين و أصحاب المصالح من جهة أخرى. أما منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OCDE فقد حددت تعريفا لحوكمة الشركات " بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه و إدارة شركات الأعمال و البنوك، و يحدد هيكل الحوكمة الحقوق و المسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة أو البنك مثل مجلس الإدارة و المساهمين و أصحاب المصالح، كما يحدد قواعد و إجراءات إتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة أو البنك، كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة أو البنك و وسائل تحقيقها و وسائل الرقابة على الأداء".

إن قضية الحوكمة لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر حتى أن هذا المصطلح لم يلقى الإنتشار الواسع بين المسؤولين و أجهزة الإعلام، لكن بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية، و على رأسها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، على ضرورة تبني مباديء الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الإقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات. و فيما يتعلق بمدى تبني تطبيق مباديء الحوكمة في البنوك الجزائرية، فإنها ما زالت لم ترق إلى المستوى المطلوب، أو في مرحلتها الجنينية، رغم وجود بعض الدلالات و المؤشرات التي توحي ببداية إدخال هذه المباديء في إدارة المنظومة المصرفية الجزائرية. و هذه الدلالات تتمثل في [1]:

- أصبح تعيين مسيري البنوك يتم على أساس الكفاءة العلمية.
- تمكين الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي، و التي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية، أي تلك المتمثلة في اللجنة المصرفية، و إعطاءها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك.

كما نشير إلى ضرورة إتباع إستراتيجيات أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها تتمثل في ضرورة مراجعة المنظومة القانونية التي تحكم الجهاز المصرفي و تفعيل تطبيقها في الميدان، و الإهتمام بالعنصر البشري و إعادة تأهيله، إضافة إلى الإسراع في تحديث أنظمة الدفع و تشجيع عودة البنوك إلى التخصص، و تأهيل المؤسسات المساعدة على العمل المصرفي بما في ذلك السوق المالية.

(1): عبد القادر بريش، قواعد تطبيق مباديء الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي – المدرسة العليا للتجارة ، العدد 01، 2006 ، ص12.

- **خلاصة الفصل:**

حدثت تطورات جوهرية في الصناعة المصرفية عالميا و محليا و خاصة مع ازدياد حدة التنافس الدولي على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، و حدوث تغيرات جوهرية في الإقتصاد العالمي، و ظهور الكيانات المصرفية العملاقة، بالإضافة إلى التكتلات الإقتصادية العالمية و اتساع دور الشركات دولية النشاط مع تعاظم دور الإقتصاد الرمزي؛ لذا فقد أصبح لزاما على القطاعات المصرفية عالميا و محليا الأخذ بمجموعة من العوامل و تنفيذ جملة من الإستراتيجيات لمواجهة هذه التحولات العالمية و مواكبة الإتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية.

إن إعادة صياغة العلاقات الإقتصادية على النحو الذي فرضته العولمة قد فرض الكثير من التحديات لا سيما أمام الأنشطة المالية و المصرفية، و التي تمثلت أهم ملامحها في الإتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود و إزالة المعوقات التشريعية و التنظيمية التي كانت تحول دون انطلاق الخدمات المصرفية هذا ما مثل تغيرا في طبيعة الوساطة المصرفية، و قد أفرزت ظاهرة الإندماجات المصرفية كيانات عملاقة حملت معها مخاطر مواجهة البنوك الصغيرة للتهميش و الإفلاس، كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تفسير ملامح الخريطة المصرفية الدولية، حيث ساهم في تحول عدد كبير من البنوك إلى المعاملات الإلكترونية بما فيها التجارة الإلكترونية و تقديم الخدمات المصرفية المتطورة، مما أحدث تغييرا في أنماط العمل المصرفي على النحو الذي بات يهدد الشكل التقليدي للبنك. و قد ساهمت المؤسسات الدولية بدورها في تغيير طبيعة العمل المصرفي من خلال المعايير و القواعد المصرفية و المالية الجديدة للجنة بازل في مجالي الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال، و التي شكلت ضغوطا جديدة على البنوك في مجال تدعيم و تقوية نظامها المالي، ناهيك عن إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية التي جاءت في إطار تكثيف الجهود الدولية لتحرير تجارة الخدمات المالية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة.

و من هنا فقد أضحى لزاما على البنوك الجزائرية مواجهة تلك التحديات باتخاذ الخطوات الملائمة التي تساعدها على الإنخراط في الإقتصاد العالمي، و ذلك من خلال إعادة صياغة إستراتيجياتها و انتهاج سياسات أكثر تطورا و شمولا بهدف التكيف مع الإتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي الدولي، و تطوير جودة الخدمة المصرفية و رفع كفاءة الأداء مما يعزز قدراتها التنافسية، و أهم محاور هذه الإستراتيجية هي التحول إلى البنوك الشاملة، و العمل على تقديم انشطة تمويلية مبتكرة، علاوة على تعميق استخدام التكنولوجيا و تقوية قاعدة رأسمالها من خلال زيادة عمليات الإندماج بينها.

- **الخاتمة العامة:**

1- ملخص البحث: لقد استهدف هذا البحث إبراز موضوع في غاية الأهمية يعالج التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظلّ العولمة و تحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية، و إندماج أسواق المال العالمية، و كيفية وضع آليات و إستراتيجيات لتحديث البنوك و ترقية العمل المصرفي من أجل التكيف بفعالية و بكفاءة مع تلك التحديات، و يتوضح ذلك من خلال طرح إشكالية تتعلق موقع الجهاز المصرفي الجزائري و التحديات التي يتعرض لها في ظل تأثيرات العولمة، و بذلك البحث عن السبل الناجعة لإعادة تنظيم القطاع المصرفي و المالي و تطوير أداء خدماته، و زيادة قدراته التنافسية للتأقلم مع الواقع الدولي الجديد و مواكبة تحولات المصارف العالمية..

و لمعالجة هذه الإشكالية التي حاولنا من خلالها توضيح و إبراز الأهمية البالغة لمكانة النظام المصرفي ضمن الخريطة الاقتصادية الوطنية، و ما يمثله من دور متميز ضمن مسعى الإصلاحات الإقتصادية الحالية، باعتباره أحد الأعمدة الأساسية و الركائز المهمة في التحول و الانتقال إلى اقتصاد السوق
ليساير منحى الإقتصاديات العالمية، و المصارف العملاقة، و هذا من خلال دراستنا للمحاور التالية:

- التطرق إلى العولمة من خلال التعرف على مفاهيمها، تطوراتها، مؤشراتها، أنواعها و تأثيراتها..
- إلقاء نظرة عامة على تحرير الخدمات المصرفية، مباديء و شروط نجاح التحرير المصرفي، إضافة إلى إنعكاسات التحرير على الجزائر في إطار إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- تتبع مسار تطور النظام المصرفي الجزائري و مختلف التعديلات و الإصلاحات التي عرفها منذ الإستقلال، مع إبراز دور و مكانة البنوك في عملية تمويل القطاعات الاقتصادية ..
- التطرق إلى التحولات الشاملة و التغيرات المتسارعة التي تجتاح العالم من تكتلات اقتصادية و مصرفية عملاقة و إندماج أسواق المال الدولية، و مستحدثات مالية متنوعة بفعل الإبتكارات التكنولوجية المستخدمة، مما زاد التداخل و التفاعل و التشابك السريع بين الدول أسفرت عن ميلاد ظاهرة جديدة تسمى العولمة المالية التي هي لب العولمة الاقتصادية.
- عرض الآثار و الإنعكاسات واسعة النطاق للعولمة المالية على النظام المصرفي الجزائري، و الوقوف عندها لتحليلها و دراسة ظواهرها، و هذه الآثار المالية للعولمة قد تكون إيجابية و قد تكون سلبية، لذا فتكييف البنوك الجزائرية بشكل خاص مع الواقع الجديد أصبح ضروريا و يستلزم البحث عن الآليات لزيادة حدة المنافسة و مسايرة الإتجاه العالمي و الاستعداد للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة الأجنبية.

2- نتائج البحث:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، و من خلال الدراسة التفصيلية التي تضمنها في مختلف فصول و أجزاء البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن انفتاح القطاع المصرفي على العولمة و إقامة مشاريع شراكة قد أصبح ضرورة، إذ يساعد المؤسسات المصرفية الجزائرية على تطوير خدماتها المصرفية استنادا إلى المؤسسات المصرفية الدولية ذات الطابع المميز لنوعية الخدمة المقدمة و التي نقصد بها استخدام تكنولوجيا حديثة و متطورة في كيفية تقديم الخدمة. كما أن عملية فتح رأسمال أي بنك حكومي تشكل أحد أسس الإصلاح المصرفي، و في المقابل زيادة الدولة في اتخاذ قرارات خوصصة بنوكها يعرقل مسار استكمال الإصلاح.
- إن هيكل صناعة الخدمات المصرفية ضعيف، و مع هذا الضعف المترجم في الإعتماد على تقديم الخدمات التقليدية من جمع الإدخارات و منح القروض فإنه من العوائق الهامة التي تحد من قوة الأداء المصرفي و سرعة تقديم الخدمات.
- تعتبر التكنولوجيا عامل مهم جدا –من عوامل العولمة– في طريقة تقديم الخدمة المصرفية مثلها مثل السلعة في السوق فبواسطتها تستطيع البنوك التحكم في وضع برنامج يخدم خطتها المرسومة من خلال جمع المدخرات و منح القروض، لكن هذا ما تفتقده البنوك الجزائرية من انعدام استخدام التكنولوجيات لمتقدمة من وسائل الدفع الحديثة التي تخدم المجال المصرفي بشكل كبير –اختصارا للزمان و المكان–، و هذا راجع لضعف أنظمة الدفع من جهة إضافة إلى عدم الثقة في المنظومة البنكية من جهة أخرى.

- تعاني المنظومة البنكية من عجز التأطير البشري، خاصة الموظفين الأكفاء و المؤهلين لمهنة البنوك و القادرين على استيعاب الإبداعات. حيث أن وضع خطة شاملة لكيفية و نوعية تسيير الخدمة المصرفية وفقا لمتطلبات الزبائن أو العملاء أو السوق بصفة عامة يتطلب استثمارات بشرية هامة و التي ستكون هي من سيطبق الإجراءات اللازمة للخوض في غمار ما تطرحه العولمة من منافسة و هذا ما يساهم بشكل كبير في الأخذ بمتطلبات العولمة و بالتالي فإن حسن التسيير سيؤدي لا محالة إلى التنظيم و الإستقرار.

- إن توجه البنوك إلى ما يعرف بالبنوك الشاملة سيؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية سواءا على مستوى البنوك أو على مستوى الإقتصاد الوطني، بحكم الإستراتيجية المتبعة لهذه البنوك و المتمثلة في إستراتيجية تنويع مصادر الموارد المالية و تنويع مجالات استخدامها؛ مما يقلل من المخاطر و يزيد في العوائد.
- إن تحرير الخدمات المالية و الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة يستوجب إعادة النظر في مجموعة الوحدات البنكية الوطنية، و إذا كان هذا الإنضمام لا يخلو من المخاطر إلا أن له مع ذلك من الجوانب الإيجابية التي لا يمكن إنكارها، و أبرز هذه الجوانب هو تعدد الوحدات البنكية و بالتالي زيادة و تعدد الخدمات البنكية بأقل تكلفة إشباعا لاحتياجات الزبائن.
- يعتبر التحدي الأكبر الذي يواجه الأنظمة المصرفية في الدول النامية عموما و في الجزائر بصفة خاصة، هو عامل الوقت الذي يعد قصيرا نسبيا لضمان الالتزام السليم و الفعال و الكامل بمتطلبات و آثار العولمة الإيجابية منها. فمثلا أحد أهم هذه المتطلبات هو الإلتزام بمعايير اتفاقية بازل II، و هذا قياسا إلى حجم العمل الكبير المطلوب القيام به على كافة الأصعدة بما فيها تدعيم مستويات كفاية رأس المال، و تجهيز أنظمة و سياسات إدارة و قياس مخاطر متكاملة، و تحضير البرامج المعلوماتية الخاصة بتطبيق الدعامة الأولى المتعلقة بالحد الأدنى لكفاية رأس المال المصرفي، فالانتقال من تطبيق معايير بازل I إلى معايير بازل II و خاصة فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال المصرفي، ليس مجرد استبدال مجموعة معايير و قواعد بمجموعة أخرى، و لكنه تحول كامل في مفهوم إدارة و قياس المخاطر و الرقابة عليها، مما يفترض توافر العديد من العناصر في البنية الأساسية للقطاع المصرفي بشكل عام، فالإنتقال إلى تطبيق معايير بازل II، يتطلب و خاصة فيما يتعلق بالأساليب الأكثر تقدما، عددا من المقومات في النظم المحاسبية و التكنولوجية، فضلا عن توافر القدرات البشرية المناسبة.
- يعتبر التسويق المصرفي مرآة عاكسة لإبداعات الأنشطة البنكية. و هو الأمر الشبه منعدم بمؤسساتنا المصرفية لجزائرية، الشيء الذي يوحي بقلة الإهتمام بهذا الموضوع أو عدم أخذه على محمل الجد. إذن على المعنيين بالأمر الأخذ بهذه الفكرة المعاصرة و التي تعد من مزايا المنتوجات المعاصرة و البنوك المتطورة.
- إن البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر لها من الخصائص و الشروط ما يمكنها من التكيف التام مع ما تمليه متطلبات العولمة و بشكل أفضل، و لتحقيق هذا الهدف يجب تعديل العديد من النقائص المسجلة على أداء البنوك الجزائرية ، و وضع إستراتيجية عمل تساهم في إعدادها جميع الأطراف المشاركة في الجهاز المصرفي قصد التطبيق الكامل لمتطلبات العولمة المالية عامة و المصرفية خاصة، و مواجهة جميع التأثيرات المحتملة من جراء هذا التطبيق و أخذ الحيطة ضد كل أنواع المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهها.

♦ تعتبر خوصصة البنوك عامل مهم للتحكم في التسيير و سلطة إتخاذ القرار و بالتالي و رغم الآثار السلبية التي لا تخلو منها الخوصصة إلا أنه لا يجب إنكار الآثار المفيدة و الإيجابية التي تفرزها خوصصة البنوك على أدائها و تطورها تدعيما للجهاز المصرفي خاصة و الإقتصاد الوطني عامة..

كما يتعين على السلطات الإستفادة من هذه الفرص المستقبلية لمسايرة ركب التحولات الشاملة التي تجتاح العالم لتحويل المصارف و السوق المالي الجزائري إلى قوة إقتصادية متطورة و فاعلة للوطن تسهل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

3- نتائج إختبار الفرضيات:

◄ **الفرضية الأولى:** إنّ المتتبع لتسلسل الأحداث و تعاقبها في بلادنا يلاحظ أنه في كل مرحلة يصلها الإقتصاد الجزائري في طريقه إلى الإصلاح إلا و يظهر فيها النظام المصرفي في لب النقاش خصوصا و أن الإنفتاح الإقتصادي تتجه إليه الجزائر و تعد له أصبح أكثر من أي ّوقت مضى مرهونا بإصلاح النظام المصرفي، فتجلى عن ذلك بوضوح أن أمر إصلاح النظام المصرفي الجزائري قد أصبح من الضروريات الإقتصادية الملحة و الأولويات الحيوية للبلاد نظرا لكون جل نشاطات القطاعات الإقتصادية ترتبط إرتباطا وثيقا بنشاط القطاع المصرفي، و لا يمكن لأي إقتصاد أن يخوض في تنمية إقتصادية مستدامة مهما كانت درجتها و طبيعتها ما لم يكن هذا الإقتصاد يتوفر على نظام تمويلي قوي و متميز يتحكم في تفاصيل و تقنيات العمل المصرفي و يخصص الموارد المالية المتاحة لديه بأفضل و أنجع السبل.

إن ما نصل إليه من خلال هذا يعزز مضمون الفرضية الأول التي تعتبر مكانة النظام المصرفي في الإقتصاد الوطني بمثابة القلب، و رؤوس الأموال التي تتعامل فيها المصارف بمثابة الدماء التي تتدفق في شرايين هذا الإقتصاد، و أن بقاء الإقتصاد الوطني و نموه أو ضعفه و انهياره مرهون بالحالة الصحية لهذا القلب..

◄ **الفرضية الثانية:** على الرغم من الإرادة القوية للسلطات العمومية في شق طريق الإصلاحات الإقتصادية، و على الرغم من شرعية الإصلاحات الواردة في قانون النقد و القرض نظرا لحيويتها كعامل تفتح للإقتصاد الوطني على بقية الإقتصاديات و إستجابتها للمنطق الإقتصادي العالمي الجديد فإن كل ذلك لم يكن حافزا كافيا لتجسيد القفزة النوعية المطلوبة في المجال المصرفي، حيث يظهر تأخر كبير و تخلف شديد في إدخال هذه الإصلاحات حيز التنفيذ و الشروع في العمل بها و تطبيقها الفعلي في الميدان، كما أن تراكمات هذا الوضع أفرزت عراقيل أصبحت تطرح كإشكال حقيقي أمام مسيرة إصلاح النظام المصرفي.

◄ **الفرضية الثالثة:** نظرا للرهانات و التحديات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري في مسيرته نحو العصرنة، فإنه آن الأوان لتكملة الإصلاحات السابقة في شكل برنامج إصلاحي شامل يهدف إلى دعم مسار تأهيل القطاع المصرفي الوطني، حيث أنها تخول له إستقلالية أكبر في إتخاذ القرار التمويلي و تزوده بكفاءة مصرفية و خبرة مهنية عالية تكسبه مناعة كافية لمجابهة المنافسة الأجنبية و تسمح بإدخال عدد من التقنيات الجديدة المرتبطة بأنظمة الدفع و الإتصال و التحويل، محاولة لتدعيم و تحسين دور النظام المصرفي الجزائري ضمن إستراتيجية محكمة.

4- الإقتراحات و التوصيات: إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها، و تدعيما لهذه الدراسة، قمنا بطرح مجموعة من الإقتراحات و التوصيات نوجزها فيما يلي:

- الإستفادة من تجارب بعض الدول في الميدان المالي و البنكي.
- تبني سياسة البنوك الشاملة.
- إنتهاج سياسة دمج البنوك الصغيرة و ذلك لمواجهة المنافسة الشرسة التي تشهدها العولمة.
- إنتهاج سياسة الخوصصة البنكية و تطبيق الإستراتيجية المناسبة للعملية، مع تحديد الأسس و الأهداف.
- ضرورة استعداد الجزائر لمواجهة آثار تحرير التجارة عموما و القطاعات المالية و المصرفية خصوصا.
- تفعيل دور السوق المالية (البورصة).
- تفعيل دور البنك المركزي في الإشراف و الرقابة.
- السماح بدخول مؤسسات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية لمنافسة البنوك التقليدية.
- تطوير مجال البحث العلمي و التكنولوجي و تشجيع الإبتكارات في ميدان البحث و التنمية.
- توسيع عمل البنوك الإسلامية من أجل استيعاب و جلب مدخرات شريحة كبيرة من المجتمع الذين لا يتعاملون مع البنوك التقليدية.

و في النهاية فإن المستقبل واعد أمام الجهاز المصرفي لمواجهة تحديات العولمة إن توفرت الإرادة الصادقة و العمل المخلص المبني على الأسس العلمية السليمة.

5- آفاق البحث: في نهاية هذا البحث نرجو من المولى العلي القدير أن نكون قد وفقنا في إتمام هذه الدراسة و ساهمنا و لو بجزء قليل في تسليط الضوء على جانب من الجوانب المهمة ذات العلاقة المباشرة بالقطاع المصرفي الجزائري، و المتمثل في مدى تكيف البنوك مع إفرازات العولمة.

و من منطلق إعتقادنا أنه مازال هناك بعض النقاط تحتاج إلى تحليل أعمق و بحوث جديدة و إلى دراسة مكملة تغطي جوانب قصور هذا البحث، فإننا نقترح بعض أهم المواضيع و الإشكاليات التي نراها جديرة بالبحث في مناسبات لاحقة كما يلي:

- أهمية إعتماد الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي الجزائري.
- تأهيل الجهاز المصرفي على ضوء معايير لجنة بازل.
- دور العنصر البشري في الإرتقاء بتنافسية الجهاز المصرفي الجزائري.
- أثر جودة الخدمات المصرفية على زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.
- متطلبات إندماج البنوك الجزائرية في الإقتصاد العالمي.

1- المراجع باللغة العربية:

• الكتب :

1- د. ممدوح محمود منصور: **العولمة، دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

2- السيد يس: **مفهوم العولمة، العرب و العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ديسمبر 1998.

3- ضياء مجيد الموسوي: **العولمة و اقتصاد السوق الحرة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

4- عبد الحميد عبد المطلب: **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001

5- عبد الحميد عبد المطلب: **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، 2005.

6- عبد الحميد عبد المطلب: **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية**، من أورغواي لسياتل و حتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.

7- عبد الحميد عبد المطلب: **البنوك الشاملة، عملياتها و إدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، .2000

8- هانس بيتر مارتن، هارولد شومان: **فخ العولمة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1998.

9– عامر الخطيب: **أصول التربية**، مكتبة القدس، غزة 2004.

10- د.عمر صقر: **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002–2003.

11- د.عمر صقر: **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005–2006.

12- عاطف السيد: **العولمة في ميزان الفكر**، مطبعة الإنتصار، القاهرة، 2001.

13- رمزي زكي: **العولمة المالية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، .1999

14- أبو قحف عبد السلام: **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، .2001

15- طه طارق، **الإدارة، منشأة المعارف**، الإسكندرية، 2002.

16- شذا جمال الخطيب: **العولمة المالية و الأسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طابا، مصر، .2000

17- شذا جمال الخطيب: **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طابا، مصر، 2002.

18- جاك آدا : **عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات**، ترجمة مطانيوس حبيب، طالاس للدراسات و الترجمة، ط1، دمشق، 1997.

19- سمير محمد عبد العزيز: **التجارة العالمية بين جات 94 و منظمة التجارة العالمية**، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2001.

20- سمير محمد عبد العزيز: **عالمية القرن الحادي و عشرون**، المكتب العربي الحديث،الإسكندرية،2006

21- نبيل حشاد: **الجات و منظمة التجارة العالمية**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2001.

22- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب: **العلاقات الإقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، 2005.

23- عبد الواحد العفوري: **العولمة و الجات، التحديات و الفرص**، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.

24- محمد كمال خليل الحمزاوي: **إقتصاديات الإئتمان المصرفي**، منشأة المعارف الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.

25- نهال قريد مصطفى، عبد الفتاح إسماعيل: **الأسواق و المؤسسات المالية**، دار الفكر الجامعي،2007.

طارق عبد العال حماد: **التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك**، ج1، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.

26- طارق عبد العال حماد: **اندماج و خصخصة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

27- فريدة يعدل: **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2000

28- الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،2003

29- محمود حميدات: **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .1996

30- شاكر القزويني: **محاضرات في إقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

31- بلعزوز بن علي: **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.

32- بلعزوز بن علي: **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 2006.

33- أحمد هني: **إقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1991

34- محمد تهامي طواهري، مسعود صديقي: **المراجعة و تدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

35- رأفت رضوان: **عالم التجارة الإلكترونية**، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، .1999

36- مدحت صادق: **أدوات و تقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2001.

37- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.

38- لعشب علي: **الإطار القانوني لغسيل الأموال**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

39- عرفات تقي الحسني: **التمويل الدولي**، دار مجلاوي للنشر، عمان، 1999.

40- عبد الحافظ السيد بدوي: **إدارة الأسواق المالية** – نظرة معاصرة –، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

41- عبد الحميد محمد الشواربي: **إدارة المخاطر الائتمانية**، دار المعارف للنشر، مصر، 2002.

42- صلاح الدين محسن السيسي: **قضايا اقتصادية معاصرة**، دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2002.

43- طلعت أسعد عبد الحميد: **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، مكتبة مؤسسة الأهرام، مصر، 1998.

44- منير إبراهيم هندي: **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**، منشأة المعارف الإسكندرية، 2003.

45- عبد المجيد قدي: **مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

46- أحمد ماهر: **إقتصاديات إدارة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

47- عبد القادر حاتم: **العولمة مالها و ما عليها**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.2005

48- فريد راغب النجار، **الإستثمار بالنظم الإلكترونية و الإقتصاد الرقمي**،مؤسسة شباب الجامعة،مصر، 2004

- **الرسائل و المذكرات:**

1- محمد حداد: **العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية** – مع إشارة إلى حالتي مصر و الجزائر–، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.

2- عبد القادر قادة، **متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية**، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة الشلف، 2008-2009.

3- بريش عبد القادر: **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، رسالة دكتوراه، جامعة الاجزائر، 2005-2006.

4- عبد الغني حريري: **آثار التحرير المالي على إقتصاديات الدول العربية**، رسالة دكتوراه، جامعة الشلف، 2006-2007.

5- عياش قويدر: **إصلاح السياسة النقدية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999.

6- لحمر خديجة: **دور القطاع المالي في تمويل التنمية الإقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

7- شريط عابد: **دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الأورومتوسطية** – حالة دول المغرب العربي، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، 2004.

8- ميهوب سماح، **الإتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.

9- بخلفة عفراء، **تدويل النشاط البنكي**، رسالة ماجستير، المركز الجامعي مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2006- 2007.

- **المجلات و النشرات:**

1- د. عبد المنعم محمد الطيب: **العولمة الاقتصادية وآثارها على المصارف**، نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، ديسمبر 2005.

2- عبد الرحمن يسري، **نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة**، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، القاهرة، مجلة الإقتصاد الإسلامي، العدد 217، يوليو 1999.

3- محسن أحمد الخضيري، **مفهوم العولمة المصرفية**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد222،يونيو 1999.

4- محفوظ جبار، **العولمة المالية و انعكاساتها على الدول المتخلفة**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 7 ديسمبر 2002، جامعة باتنة.

5- تقرير حول **الإستثمار في الدول العربية**، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات للنشر، 2007.

6- عبد القادر بريش، **قواعد تطبيق مباديء الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية** مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد01، 2006.

6- بحيح عبد القادر: **إشكالية التحكم في وسائل الدفع الإلكترونية و أثرها على الخدمات المصرفية**، حالة الجزائر 1962-2010، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

7- سحنون محمد: **النظام المصرفي بين النقود الورقية و النقود الآلية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 04، ماي 2003.

8- مجلة إتحاد المصارف العربية، سبتمبر، 2007.

9- مجلة الإقتصاد و الأعمال، عدد خاص، ديسمبر، 2003.

10- ت. راضية: **خوصصة أكثر من 500 مؤسسة منذ 2003**، جريدة الفجر، 20-07-2009.

11- مسدور فارس: **العولمة و تطورات التكنولوجيا في مجال الإتصال و آثارها على الممارسات الإقتصادية**، مجلة آفاق إقتصادية، البليدة، العدد 02، 2003.

12- تقرير بنك الجزائر السنوي، .2008

13- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، 2010.

14- **أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية**، دراسة لاتحد المصارف العربية، 2009.

- **الملتقيات و المؤتمرات:**

1- غالم عبد الله، محمد العربي ساكر: **موقع الدول العربية من العولمة**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات و المؤسسات –دراسة حالة الجزائر و الدول النامية- جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر .2006

2- لحول عبد القادر: **إشكالية تدويل الخطر المالي و مخلفاتها على االأسواق المالية في الدول النامية**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، 28-29 أفريل 2010.

3- عطيوة سميرة، **العولمة و آثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري- واقع و آفاق-جامعة 8 ماي1945-قالمة-الجزائر، 5-6 نوفمبر 2001.

4- أحمد منير النجار: **عولمة الأسواق المالية و أثرها على تنمية الدول النامية**، مع إشارة إلى السوق المالي الكويتي، االلمؤتمر العلمي الرابع للريادة و الإبداع، إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، الأردن، 15-2005/03/16.

5- رميدي عبد الوهاب، **العولمة المالية و آثارها على اقتصاديات الدول النامية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات و المؤسسات –دراسة حالة الجزائر و الدول النامية- جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006.

6- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام: **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية – الواقع و التحديات- جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

7- عبد المنعم محمد الطيب: **العولمة و آثارها الإقتصادية على المصارف**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية – الواقع و التحديات- جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

8- عبد المنعم محمد الطيب: **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2005.

9- بلعزوز بن علي: **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية – الواقع و التحديات- جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

10- باشوندة رفيق، سليماني زناقي: **عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري**، ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 14-2004/12/15.

11- جمعي عماري: **التسويق في المؤسسة المصرفية الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية – الواقع و التحديات- جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

12- رحيم حسين، هواري معراج: **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية – الواقع و التحديات- جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

13- عبد الرحمن مغاري: **إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

14- مداخلة السيد محمد لكصاسي محافظ بنك الجزائر: **تطورات الوضعية المالية و النقدية في الجزائر**، أمام المجلس الشعبي الوطني، المصدر: بنك الجزائر، أكتوبر 2008.

15- سليمان ناصر: **النظام المصرفي الجزائري و إتفاقيات بازل**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 14-2004/12/15.

16- مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان: **تحديات العولمة المالية للمصارف العربية و إستراتيجيات مواجهتها** مع الإشارة إلى الجهاز المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 14-2004/12/15.

17- خالد منة: **العلاقة بين المؤسسة و البنك**، محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 14-2004/12/15.

18- معطى الله خير الدين، بوقموم محمد: **المعلوماتية و الجهاز البنكي**–حتمية تطوير الخدمات المصرفية- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 14-2004./12/15

19– مرابط آسيا، **العولمة الإقتصادية و آثارها على الجهاز المصرفي**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 14-2004/12/15.

20- محمد بن بوزيان، فتحي بلدغم، **التحرير المالي و البنكي و التنمية الإقتصادية**، الملتقى الدولي حول السياسات الإقتصادية في الجزائر – الواقع و الآفاق – جامعة تلمسان، 29- 30 ديسمبر 2004.

21- زايري بلقاسم، **أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي الجزائري**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية و الإقتصادية، جامعة بشار، 24 – 25 أفريل 2006.

22- بلمقدم مصطفى، بوشعور راضية، **تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**، ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، 2005.

23- نعمون وهاب، **النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية و إستراتيجية البنوك**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 2004.

24- سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر**- الأسلوب و المبررات- ،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل2006.

25- بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، **الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية**، حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات، جامعة الشلف، 2004

- **المواد و القوانين:**

– قانون رقم: 12/86 المؤرخ في: 08/19/ 1986، المتعلق بنظام البنوك و القروض.

– القانون: 88/ 06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون 86- 12، الخاص ببعض الأحكام المتضمنة إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات.

– الأمر رقم: 3/11 المؤرخ في:2003/08/26 المتعلق بالقرض و النقد، الذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية و قوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية.

– قانون: 10/90 المتعلق بالقرض والنقد المؤرخ في:1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 في:1990/04/14.

– المادة: 11 من قانون النقد و القرض 10/90، الجريدة الرسمية رقم 08، 1990.

– التنظيم رقم: 01-04 الصادر في مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات التي تنشط داخل الجزائر.

– التنظيم رقم: 02-04 الصادر في مارس 2004، الخاص بشروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى البنك المركزي.

– التنظيم رقم: 03-04 الصادر في مارس 2004، الخاص بنظام ضمان الودائع المصرفية.

- النظام رقم: 01/93 المؤرخ في 03 جانفي 1993 المتعلق بشروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية و شروط إقامة فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية.
- الأمر الرئاسي رقم: 22/96 المؤرخ في 1996/07/09 الخاص بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج.
- الأمر رقم: 01/03، الصادر في فيفري 2003، المعدل و المتمم للأمر 22/96 المؤرخ في 1996/07/09، و المتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج.
- الأمر الرئاسي: 445/2000 الصادر في 2000/12/23، للمصادقة على إتفاقية الأمم المتحدة لقمع عمليات تمويل الإرهاب.
- الأمر التنفيذي رقم: 127/02 المؤرخ في 2002/04/07، الخاص بإنشاء خلية معالجة المعلومات المالية.
- التعليمة رقم: 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 المحددة لمعظم المعدَّلات المتعلّقة بقواعد الحيطة و الحذر.
- التنظيم رقم: 03/02 بتاريخ: 2002/11/14 الذي يجبر البنوك و المؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية.
- الأمر رقم: 22/95، اؤرخ في أوت 1995، المتعلق بالخوصصة.
- النظام رقم: 04/05، الصادر في أكتوبر 2005، الخاص بنظام الدفع ما بين البنوك.
- النظام رقم: 06/05، الصادر في ديسمبر 2005، الخاص بنظام المقاصة ما بين البنوك.
-

- **المراجع بالأجنبية:**

- **الكتب:**

1- Antoine Bouet: jacques le caheux**, Globalisation et politiques** – **Économiques**, Paris, Ed economica 1999.

2- François Chesnais: **la mondialisation financiére : genèse, couts et enjeux**, édition la découverte, Syros, 1996.

3- Philippe D'avisenent Jean et Piette petit: **Économie internationale, la place des banques**, paris, Dunod 1999.

4- Amour ben Halima: **Le système bancaire Algérien textes et réalités**, Edition Dahleb, Alger, 2001.

5- Mahfoud Laacheb: **Organisation mondiale du commerce** (OMC), office des publications universitaires, collection droit économique, 1 ère édition, 2006.

6- Hocine Benissad: **La réforme économique en Algérie**, 2 ème édition, office des publications universitaires, 1991.

7-Philippe GARSUAULT et Stéphane PRIAMI: **La banque: fonctionnement et stratégies**, Ed. Economica, Paris, 1995.

8- Gilbert Angenieux, **les fusions et l'évaluation des entreprises**, Dunod, Paris, 1970.

- **المجلات و النشرات**:

1- Razika Yasaad : Mouvement des capitaux et blanchiment d'argent, BNA, finane, n°04, avril- juin, 2003.

2- Ben Salha Oussama, « La globalisation financière, développement et volatilité dans les pays industrialisés, conférence sur la globalisation et la pauvreté (NBER) extrait tiré de l'article de « Rogoff – Wei – Kose – Passad: 2005 », Mars 2000

3- OMC, « La libéralisation des services financiers », rapport N: 05 -2335 présenté par des pays (UE, Australie, Oman, Suisse, Panama, Japon..) pour le conseil de l'OMC, 8 Juin 2005.

4- Agnes Bénnasy Quéré-Véronique Salinas: « Impact de l'ouverture financière sur les inégalités dans les pays émergents », article du centre d'étude international CEPII, 11 Juillet 2005.

5- L. Miotti - D.Plihon :« Libéralisation financière, spéculation et crises bancaires », article publié dans Economie internationale, N°=85,1er trimestre 2001.

6- CNES, problématique de la réforme du système bancaire, 16ème session plénière, Novembre 2000.

7- Oufriha F.Zohra, la difficile transformation du système bancaire en Algérie, article tiré du site: www.codesria.org/IMG/pdf/chap7-**oufriha**.pdf

- **المراجع الإلكترونية:**

- www.wto.org
- www.isegs.com
- www.albankaldawli.org/indicator
- www.startimes.com
www.unctad.org-
- www.bis.org
- www.worldbank.org
-www.bank-of-algeria.dz
- www.jinan.edu.lb/conf/Money/1/kourtel.pdf
- www.eco.asu.edu.jo
- www.ityarabic.org/e-buiseness

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تجليات العولمة	04
02	خصائص النظام الإقتصادي العالمي الجديد	05
03	بداية عمليات التحرير المالي في بعض الدول الصناعية و الدول النامية	23
04	أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية	24
05	الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجهاز المصرفي	40
06	نتائج التحرير المصرفي	52
07	هيكل ودائع الجهاز المصرفي الجزائري 2004-2010	73
08	هيكل ودائع الجهاز المصرفي الجزائري 2004- 2010 -النسب المئوية-	74
09	هيكل القروض حسب الأجل في الجهاز المصرفي الجزائري 2004-2010	77
10	الموزع الآلي للأوراق النقدية	101
11	الشباك الأوتوماتيكي للأوراق النقدية	102
12	نهائي نقطة البيع الإلكتروني	102
13	فرق التكلفة بين القنوات التقليدية و الإلكترونية	104
14	التطور في شكل البنك الإلكتروني	105
15	الخدمات المصرفية المقدمة عبر الإنترنت	106
16	الخدمات المقدمة من البنوك الشاملة	124
17	بعض حالات الإندماج المصرفي عربيا	131
18	الآثار الإيجابية و السلبية للعولمة المالية على الجهاز المصرفي	145
19	أهم إقتراحات صندوق النقد الدولي لإصلاح البنوك الجزائرية	146
20	السياسات الهيكلية في القطاع المالي	148

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل العولمة	06
02	مؤشرات العولمة الإقتصادية	11
03	مراحل العولمة المصرفية	13
04	محركات العولمة المصرفية	15
05	أشكال توريد الخدمة	35
06	التحرير المالي و المصرفي و الأزمات المالية	56
07	هيكل القطاع المصرفي الجزائري من 2000- 2009	70
08	هيكل ودائع الجهاز المصرفي 2004-2010	75
09	هيكل الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004-2010	76
10	هيكل الودائع لأجل بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004 -2010	76
11	هيكل قروض الجهاز المصرفي الجزائري 2004-2010	78
12	النظام البنكي و المالي بعد قانون 10/90	85
13	المعاملات المصرفية الإلكترونية	99

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور الخدمات المالية بين دول العالم في الفترة 1999- 2005	36
02	تطور قطاع الخدمات المالية في الجزائر ما بين 1990- 2004	37

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير

جامعة وهران

رسالة ماجستير: *العولمة الإقتصادية و آثارها عل النظام البنكي الجزائري*

***من إعداد الطالبة:** بلحاج فاطمة.

***تحت إشراف الأستاذ:** شوام بوشامة.

ملخص

تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل و النقاش في السنوات الأخيرة، سواءا على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل السياسية و الإقتصادية و غيرها...

و في هذا الإطار تجيء هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على مدلول مفهوم العولمة كمصطلح حديث النشأة و الإستخدام، و كذا لرصد ظاهرة العولمة من حيث تطورها التاريخي فضلا عن إلقاء الضوء على الأبعاد المختلفة لظاهرة العولمة و آثارها و انعكاساتها على النظام البنكي بصفة خاصة باعتباره القلب الذي يمد شرايين الإقتصاد الوطني برؤوس الأموال لإحداث التنمية، و لما شهده هذا الأخير من تغيرات و إصلاحات سواءا على مستوى الإدارة و التنظيم أو التسيير و التنسيق و غيرها، و هذا من خلال النقاط التالية:

ـ إبراز مدى تأثير العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري.

- معرفة أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية و انعكاساتها.

- التعرف على أهم إصلاحات و تطورات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة.

- الإجراءات و التدابير الواجب إتخاذها للنهوض بالقطاع المصرفي مسايرة لما تفرضه العولمة.

الكلمات المفتاحية: العولمة، الإقتصاد، البنوك، المنتجات المالية، الأداء المصرفي، إقتصاد السوق، الإندماج، الهندسة المالية، المشتقات المالية، الكفاءة.

Résumé

Le phénomène de la mondialisation est un des plus controversés des événements et débats ces dernières années, tant au niveau de la communauté académique ou scientifique au niveau des instances politiques et économiques.
Dans ce contexte, cette étude afin de déterminer le sens du concept de la mondialisation comme un naissante et son utilisation, aussi bien en ce qui concerne le suivi du phénomène de la mondialisation sur le plan de développement historique mais aussi de faire la lumière sur les divers aspects du phénomène de la mondialisation et de ses effets et de leur impact sur le système bancaire, en particulier comme les artères du cœur de l'économie nationale au capital pour le développement et pour les derniers changements et des réformes, tant au niveau de la gestion et organisation, gestion et coordination et d'autres et cela Pendant les points suivants :
_ En soulignant l'impact de la mondialisation économique sur le système bancaire algérien.
- Apprenez le plus important Les défis que visage la banques de l'Algérie et ses implications.
- Identifier les principales réformes et évolutions du système bancaire Algérien en vertu de la mondialisation.
-Les actions et mesures à prendre pour améliorer le secteur bancaire en ligne avec la mondialisation.

☞ **Mots-clés** : mondialisation, économie, Banque, produits financiers, performance financière, économie de marché, intégration, i ngénierie financière, dérivés, efficacité.

الملخص

تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل و النقاش في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل السياسية و الاقتصادية و غيرها...
و في هذا الإطار تجيء هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على مدلول مفهوم العولمة كمصطلح حديث النشأة و الاستخدام، و كذا لرصد ظاهرة العولمة من حيث تطورها التاريخي فضلا عن إلقاء الضوء على الأبعاد المختلفة لظاهرة العولمة و آثارها و انعكاساتها على النظام البنكي بصفة خاصة باعتباره القلب الذي يمد شرايين الاقتصاد الوطني برؤوس الأموال لإحداث التنمية، و لما شهده هذا الأخير من تغيرات و إصلاحات سواء على مستوى الإدارة و التنظيم أو التسيير و التنسيق و غيرها، و هذا من خلال النقاط التالية:

_ إبراز مدى تأثير العولمة الاقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري.

- معرفة أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية و انعكاساتها.

- التعرف على أهم إصلاحات و تطورات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة.

- الإجراءات و التدابير الواجب اتخاذها للنهوض بالقطاع المصرفي مسايرة لما تفرضه العولمة.

الكلمات المفتاحية:

العولمة؛ الاقتصاد؛ البنوك؛ المنتجات المالية؛ الأداء المصرفي؛ اقتصاد السوق؛ الاندماج؛ الهندسة المالية؛ المشتقات المالية؛ الكفاءة.

نوقشت يوم 04 مارس 2013